



تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2014/2015

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الإصدار الرابع

تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2014/2015 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
1300 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20523
Tel: (202) 712-0000
Fax: (202) 216-3524
www.usaid.gov

تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعاميّ 2015/2014 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وضع التقرير بواسطة:
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية
مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم

دائرة الشرق الأوسط
مكتب الدعم الفني

جدول المحتويات

ii	شكر وتقدير.....
4	مقدمة.....
5	ملخص تنفيذي.....
12	تصنيفات استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2015/2014
13	تقارير البلدان.....
13	مصر.....
23	العراق.....
31	الأردن.....
39	لبنان.....
47	المغرب.....
54	الضفة الغربية وقطاع غزة.....
64	اليمن.....
75	ملحق أ: منهجية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني:.....
87	ملحق ب: بيانات مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2015/2014

شكر وتقدير

نجاد البرعي، المجموعة المتحدة	مصر
جمال الجواهري وحسن وهّاب، جمعية الأمل	العراق
د. عايدة أسعد، وعايد تايم، مركز المعلومات والأبحاث – مؤسسة الملك حسين	الأردن
رولا ميخائيل وليال باهنام، جمعية مهارات	لبنان
أسماء أشميل ومراد جروحي، جمعية التنمية	المغرب
نيكولاس هيربيرت هايمان، ود. نادر سعيد، وريم زياد غطّاس، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)	الضفة الغربية وقطاع غزة
منظمة سول للتنمية	اليمن

مديرو المشاريع

شركة نظم الإدارة الدولية

أليسون بويك – كلاركن
أليكس نيجاديان

المركز الدولي لقانون عدم الربح

كاترين شيا
جينيفر ستيرت
إللي بيچ

لجنة التحرير

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: ساجدة أواتشوكي، جوزيف تشيبيل، تشارلز كيامي III، ماريام أفراسياني
شركة نظم الإدارة الدولية: أليسون بويك – كلاركن
المركز الدولي لقانون عدم الربح: إللي بيچ، كريستين ماكجيني
الخبير الإقليمي (مستشار): هانية عسود

مقدمة

يسر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن تقدم الإصدار الرابع من تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي يغطي الأحداث التي وقعت في عامي 2014 و2015. يدور هذا الإصدار حول قوة قطاع منظمات المجتمع المدني وقابليتها العامة للحياه في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب واليمن والصفة الغربية وقطاع غزة.

يعتمد التقرير على معرفة الممارسين والباحثين في منظمات المجتمع المدني الذين يشكلون مجموعة خبيرة في كل دولة لتقييم وتصنيف سبعة أبعاد مترابطة لاستدامة منظمات المجتمع المدني: البيئة القانونية، القدرة التنظيمية، السلامة المالية، المناصرة، توفير الخدمات، البنية التحتية، الصورة العامة. تقوم اللجنة باقتراح نقاط لكل بعد ويمكن أن تتراوح النقاط بين 1 (الذي يشير إلى قطاع مجتمع مدني متطور جداً يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة) و7 (التي تشير إلى قطاع هش غير مستدام يعاني من مستوى منخفض من النمو). يتم عمل متوسط لنقاط الأبعاد وذلك لإنتاج نقاط الاستدامة الكلية. يجمع التقرير كل النقاط في ثلاث فئات جامعة: الاستدامة المحسنة (النقاط من 1 إلى 3)، والاستدامة المتطورة (3.1-5)، والاستدامة المعاقة (5.1 - 7). تقوم لجنة تحرير مؤلفة من خبراء فنيين وإقليميين بمراجعة نتائج هيئة الخبراء بهدف الحفاظ على مناهج ومعايير متسقة من أجل السماح بالمقارنات بين الدول. هناك مزيد من التفاصيل متاحة حول المنهجية المستخدمة لحساب النقاط وإنتاج تقارير متناظرة في ملحق أ.

ينبغي أن يلاحظ القراء أن هذا الكتاب يركز على الوضع على الأرض في عامي 2014 و2015. تلاحظ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن التطورات في الدول السبعة التي يغطيها هذا التقرير تواصل اضطرابها وأن الوضع في الكثير من هذه البلدان يختلف بشكل كبير الآن عما كان عليه في الفترة المغطاه.

يعتبر التقرير مصدرًا مفيدًا للمعلومات لمنظمات المجتمع المدني المحلية والحكومات والمانحين والأكاديميين وغيرهم ممن يريدون فهم أفضل للجوانب الرئيسية لاستدامة قطاع منظمات المجتمع المدني ورصد هذه الجوانب. إن تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتكامل مع منشورات مماثلة تغطي مناطق أخرى تتضمن تقارير عن البلدان الأربعة والعشرين في وسط وشرق أوروبا ومنطقة أوراسيا، والبلدان الثلاثين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسبعين دولة في آسيا، وكذلك أفغانستان وباكستان.¹ وبذلك ترفع هذه الإصدارات من تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العدد الإجمالي من الدول التي شملتها الدراسة إلى سبعين دولة.

ما كان لإصدار من هذا النوع أن يخرج إلى الوجود بدون مساهمات من عديد من الأفراد والمنظمات. ونحن نتقدم بالشكر والتقدير إلى شركائنا التنفيذيين الذين لعبوا دورًا حاسمًا في تسهيل اجتماعات المجموعة الخبيرة وكتابة تقارير الدول. كما نود أيضًا أن نشكر العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني وخبرائهم، وشركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمانحين الدوليين الذين شاركوا في المجموعات الخبيرة في كل بلد، حيث تعتبر درايتهم، وملاحظاتهم، وأفكارهم، وإسهاماتهم بمثابة الأساس الذي يرتكز عليه تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني.

¹ خرج تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لدولة أفغانستان وتقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لدولة باكستان بفضل دعم مؤسسة الأغا خان. تقدم مؤسسة الأغا خان أيضًا التمويل لتقارير مالي وكينيا فيما يخص تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ملخص تنفيذي

يقوم تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتقييم قوة قطاعات منظمات المجتمع المدني وقابليتها للحياة في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والصفة الغربية وقطاع غزة واليمن. يغطي هذا الإصدار من التقرير الأحداث والاتجاهات التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني على مدار عامي 2014 و2015.

عملت منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل بيئة مضطربة أثناء عامي 2014 و2015، حيث واجهت هذه المنظمات تحديات بدءًا بصراعات مسلحة شرسة وانتهاءً بأزمات إنسانية واقتصادية حادة. في العراق، نشأ التنظيم المسلح المزعوم الدولة الإسلامية (أو المعروفة أيضًا باسم داعش) كتهديد قوي بشكل متزايد، حيث استولت على أراضي في الأجزاء الغربية والوسطى من البلاد في عام 2014. وارتكبت هذا التنظيم المسلح انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، خاصة تلك التي تمس الأقليات الدينية، والمرأة، والفتيات، وأجبر انتشار هذا التنظيم في العراق آلاف الأشخاص على الهرب. واجهت منظمات المجتمع المدني صعوبات عملية في التشغيل داخل وحول المناطق التي تخضع لسيطرة التنظيم. في عام 2015، شهد العراق، وكذلك مصر، ولبنان، واليمن هجمات أعلن مسؤوليته عنها تنظيم الدولة أو الحركات التابعة له. كثف انتشار هجمات تنظيم الدولة وتجنيد مقاتلين من الخارج من المخاوف الأمنية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدا بالحكومات في الكثير من البلدان إلى إقرار قوانين ونظم تهدف إلى مكافحة النشاط المتطرف. نتج عن بعض هذه التدابير قيود جديدة على منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك قيود على قدرتهم على تلقي تمويل من مانحين أجانب.

ازداد تعقيد وفداحة الحرب الأهلية في سوريا، الدولة التي لا يغطيها التقرير، خلال عامي 2014 و2015 وواصلت إفرار آثار جانبية في الدول المجاورة، بما في ذلك العراق والأردن ولبنان. وهذه الدول الثلاث جميعا تستضيف بالفعل مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين داخليًا، مما زاد من الصعوبات التي تواجهها هذه الدول في تلبية احتياجات عدد متنامي من السكان اللاجئين والنازحين داخليًا مع ضمان الأمان والموارد الكافية للمجتمعات المضيفة. وقد استمرت المعونات الأجنبية السخية في التدفق على هذه البلدان، مما ساعد على دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل بالفعل على إغاثة اللاجئين والنازحين داخليًا وكذلك أولئك الذين كیفوا نطاقات عملهم لتنضم أنشطة المساعدات الإنسانية.

في الوقت نفسه وفي اليمن، فإن العلامات الواعدة للمصالحة السياسية التي ظهرت في أوائل عام 2014 مع ختام مؤتمر الحوار الوطني قد تلاشت فيما بعد في ذلك العام عندما استولت جماعة الحوثيين المسلحة على عاصمة البلاد، والعديد من المؤسسات الحكومية، والجيش. وقام تحالف دولي تنزعه السعودية بشن حرب على الحوثيين في أوائل عام 2015، مما أدى إلى وقوع الآلاف من الخسائر البشرية، وملايين من النازحين داخليًا، وأزمة إنسانية جديدة في المنطقة. كافحت منظمات المجتمع المدني في اليمن لمواصلة العمل في ظل الصراع المسلح والموقف السياسي المانع. بعد استيلائهم على أجزاء كان يسيطر عليها الحكومة، بدأ الحوثيون في تضيق الخناق على منظمات المجتمع المدني في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وتم إجبار عشرات المنظمات على الإغلاق. واجهت منظمات المجتمع المدني – خاصة تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان (أي توثيق انتهاكات حقوق الإنسان) – واجهت صعوبات إدارية جديدة في العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. قللت الكثير من منظمات المجتمع المدني من أنشطتها من أجل الحفاظ على توصيف أقل وتجنب الاستهداف.

زادت التوترات بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، وبلغت ذروتها في الغارات الإسرائيلية والحملة البرية في غزة في صيف عام 2014. أعقب حرب غزة التي دمرت معظم البنية التحتية للأراضي الفلسطينية وقتلت آلاف الفلسطينيين سلسلة من الهجمات الانتقامية بين الجانبين خلال عام 2015. كان للحرب آثارًا كبيرة على منظمات المجتمع المدني في كل من قطاع غزة والصفة الغربية، وحفز تمويلات جديدة من المانحين للإغاثة وإعادة الإعمار، وتحولت أولويات منظمات المجتمع المدني لمعالجة هذه الاحتياجات الملحة.

واجهت دول المنطقة مجموعة من التحديات السياسية أيضًا، فحكومة العراق المنتخبة مؤخرًا في عام 2014 فشلت في تلطيف السخط العام على الفساد والخدمات العامة المتدنية، مما أدى إلى احتجاجات عامة واسعة في عام 2015 وشارك فيها معظم منظمات المجتمع المدني. وأما لبنان فبقيت بدون رئيس خلال عامي 2014 و2015، وتراجع صناع القرار بشكل كبير في إقرار أي سياسيات جديدة، مما جعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني المشاركة في مناصرة فعالة. على الرغم من توقيع اتفاقية مصالحة في مدينة غزة في منتصف عام 2014، فإن حكومتي الأراضي الفلسطينية، التي يقودها حركتنا فتح وحماس، بقيتا منقسمتين. ومع إدعاء كل واحدة من الحكومتين أهليتها كسلطة تسجيل على منظمات المجتمع المدني الواقعة في غزة، أكد المآزق السياسي حدوث ارتباك متواصل لمنظمات المجتمع المدني في غزة في ماهية اللوائح والسلطات التي كان عليها أن تخضع لها. في الأردن والمغرب، سمحت الحكومتان الملكيتان بخطوات مدروسة نحو الإصلاح، مثل إقرار قانون في الأردن للتحويل إلى اللامركزية في سلطة اتخاذ القرار، ووضع آليات جديدة في المغرب للسماح بالمزيد من المشاركة العامة في العملية التشريعية. في الوقت نفسه، بذلت الدولتان جهودًا للتقليل من المعارضة بتضييق الخناق على تعبيرات الرأي أو الأنشطة التي تعتبر محظورة سياسيًا.

ساهم الاضطراب الإقليمي في تحديات اقتصادية وأدت هذه التحديات الاقتصادية إلى تفاقم هذا الاضطراب. تكافح الكثير من الدول في المنطقة مع المعدلات المرتفعة من الفقر والبطالة. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه عقب الحرب، أصبح حوالي 80% من سكان اليمن يعيشون في نطاق الفقر، ويعيش أكثر من ربع المصريين تحت خط الفقر، طبقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2015. كان أكثر

من نصف الفلسطينيين (54 بالمائة) عاطلين عن العمل في أواخر عام 2015، طبقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كان لهبوط أسعار النفط العالمية في عام 2014 أشد الأثر على العراق على وجه الخصوص، البلد الذي تعتمد معظم ميزانيته الوطنية على مبيعات النفط. في الوقت نفسه، أدت الأعداد الكبيرة من اللاجئين إلى الضغط على الموارد المحدودة أصلاً وأثقل كاهل البنية التحتية، خاصة في الأردن ولبنان. كانت الظروف الاقتصادية الضعيفة تعني في الغالب التمويل الحكومي المنخفض لمنظمات المجتمع المدني والاعتماد المتواصل على المانحين الأجانب بصفتها الوسائل الأساسية للدعم.

من الصعب قياس قطاعات منظمات المجتمع المدني في المنطقة لأن البيانات الرسمية غالباً ما تكون غير جديرة بالثقة أو غير متاحة. على الرغم من ذلك، فإن البيانات المتاحة عن المنظمات المسجلة مسبقاً في عامي 2014 و2015 عكست مجموعة واسعة في عدد من منظمات المجتمع المدني المسجلة في كل دولة. سجلت المغرب العدد الأكبر من المنظمات – 116,836 جمعية في عام 2014 طبقاً لوزارة الداخلية. وفي مصر وطبقاً لوزارة التضامن الاجتماعي المصرية، كان هناك 45,000 منظمة مجتمع مدني مسجلة بموجب قانون المنظمات غير الحكومية مع نهاية عام 2015. وفي لبنان، أفادت وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية وجود 8,311 منظمة مجتمع مدني مسجلة. وفي الأردن، مع نهاية عام 2015، كان هناك إجمالي 4,854 جمعية مسجلة، طبقاً لسجل الجمعيات، مع وجود 393 جمعية جديدة مسجلة في عام 2014 و533 في عام 2015. وفي العراق، أفادت دائرة المنظمات غير الحكومية في الحكومة الفدرالية إلى وجود 2,150 منظمة مجتمع مدني مسجلة مع نهاية عام 2014، وهو العدد الذي زاد ليصل 2,591 منظمة في عام 2015. (أفادت دائرة المنظمات غير الحكومية في حكومة إقليم كردستان العراق إلى وجود 2,300 منظمة غير حكومية تقريباً مسجلة في نهاية عام 2014 و2,564 منظمة غير حكومية في العام التالي.) أفادت الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً بوجود قطاع صغير لمنظمات المجتمع المدني بإجمالي 2,793 منظمة مجتمع مدني مسجلة بحلول عام 2015، طبقاً لوزارة الداخلية. أما اليمن فلم يكن لها أرقام متاحة.

مواجهة التحديات القانونية والإدارية

في مشهد حافل بالتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، واجهت منظمات المجتمع المدني قيوداً قانونية وإدارية مكثفة فُرِضت عليها من جانب الحكومات أثناء عامي 2014 و2015، وقام المسؤولون الحكوميون في الغالب بتشكيل هذه القيود في سياق المخاوف الأمنية أو كتدابير لمكافحة الإرهاب.

في مصر، التي استمرت البيئة القانونية فيها لمنظمات المجتمع المدني في الانحدار أثناء عامي 2014 و2015، قامت الحكومة بحل وحظر النشآت من المنظمات المشتبه بارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين (التي صنفتها الحكومة المصرية بشكل رسمي كجماعة إرهابية في عام 2013). وقبل حلول عام 2014، فإن كثيراً من منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك المشتركة في أعمال تتعلق بحقوق الإنسان – سجلت كشركات غير هادفة للربح أو كمكاتب قانونية من أجل تجنب القانون المصري المقيد على نحو سيء، وهو القانون رقم 84 لعام 2002 الخاص بالمنظمات غير الحكومية (قانون المنظمات غير الحكومية). ولكن في أواخر عام 2014، أصدرت الحكومة إنذاراً يطلب من كل المنظمات المشتركة في العمل المدني أن تسجل بموجب قانون المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يتطلب من بين أشياء أخرى موافقة حكومية مسبقة قبل تلقي تمويلًا أجنبيًا.

علاوة على تأثيرها في البيئة القانونية، فإن هذه الإجراءات أثرت على عددٍ من الأبعاد الأخرى لاستدامة منظمات المجتمع المدني في مصر أثناء العام، فقد ضعفت السلامة المالية للقطاع مع مواجهة المنظمات غير الحكومية تحديات خطيرة في مجال تلقي التمويل الأجنبي، وتراجعت المناصرة بعد أن أصبح المواطنون أقل استعداداً للاشتراك في المظاهرات العامة، وتدهور تقديم الخدمات عندما جمدت الحكومة الحسابات المصرفية للمنظمات غير الحكومية التي كانت تقدم خدمات حرجة، وتأثرت الصورة العامة لأن إجراءات الحكومة أظهرت الرؤية العامة للقطاع بشكل سلبي. ومعظم منظمات المجتمع المدني التي حاولت التسجيل بموجب القانون رُفض منحها وضعاً قانونياً أو أخفقت الحكومة في الاستجابة إلى طلبات تسجيلهم. أقرت الحكومة أيضاً تعديلات على قانون العقوبات الذي فرض عقوبات في منتهى القسوة ترتبط بالتمويل الأجنبي الذي يتم تلقيه لأي غرض يعتقد أنه ضار بالمصلحة الوطنية. حث أمر التسجيل وتعديل قانون العقوبات الكثير من منظمات المجتمع المدني على تقليل أنشطتهم. كانت منظمات المجتمع المدني هدفاً لمضايقات الحكومة أيضاً. وتم استجواب قادة منظمات المجتمع المدني وموظفيها وأصبحوا عرضة للمنع من السفر، ومنعوا من تنفيذ الفعاليات. شعرت المنظمات الدولية المشتركة في أعمال مرتبطة بالحقوق السياسية أو الإنسانية بالاستهداف على وجه الخصوص، وأثرت اثنتان على الأقل من المنظمات غير الحكومية مغادرة مصر نهائياً.

في الأردن، رُفض تسجيل المزيد من المنظمات بشكل رسمي في السنوات السابقة وكان يرجع هذا في الغالب إلى أن أهدافهم يُعتقد أنها غامضة أو غير متوافقة مع الثقافة المحلية، أو أن لديها أجندة سياسية أو دينية أو سياسية. قامت الحكومة كذلك بحل عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني: 108 في عام 2014 و189 في عام 2015، وهو أكبر مما تم حله في عام 2013 حيث كانت اثنتان وستون منظمة. قامت الحكومة متذرة بالمخاوف الأمنية، بما في ذلك التطرف والمقاتلين الجانب، بتعديل قانون مكافحة الإرهاب في عام 2015، لتوسع تعريف "العمل الإرهابي" بلغة واسعة تستهدف التعبير على الإنترنت. على سبيل المثال، فإن منظمة أرسلت شيء ما على تويتر توجي بدعمها لمجموعة "تروج لأهداف إرهابية" يمكن أن تكون في حد ذاتها مسؤولة عن ارتكاب عمل إرهابي. قامت الحكومة الأردنية أيضاً بتضييق

الخانق على التمويل الأجنبي، وهو الشيء الذي يتطلب أصلاً بموجب القانون موافقة حكومية مسبقة، ففي عام 2015، قدمت وزارة التنمية الاجتماعية استمارة طلب مفصلة ومطولة تطلبت من منظمات المجتمع المدني الكشف عن معلومات واسعة حول مؤسسيها، ومشاريعها، وأنشطتها من أجل الحصول على الموافقة على تلقي تمويلات أجنبية.

واجهت منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية أيضاً أنظمة قانونية وإدارية أكثر تقييداً لعملها في عامي 2014 و2015. قدمت حكومة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أنظمة جديدة لمنظمات المجتمع المدني في عام 2014، وهي تتطلب من منظمات المجتمع المدني من بين أشياء أخرى أن تسلم بشكل منتظم وثائق إدارية ومالية. في عام 2015، أصدرت السلطة الفلسطينية مرسوماً في شكل قانون لمكافحة الفساد، والذي ركز من قبل على المسؤولين الحكوميين، ولكن ليطبق هذه المرة على منظمات المجتمع المدني بالمثل، مما خلق أعباءً إدارية إضافية. في قطاع غزة، حيث يحكم منظمات المجتمع المدني كلٌّ من وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية وكذلك نظيرتها في حركة حماس، تم حل سبعة وثمانين منظمة من جانب الحكومة لإخفاقها في الامتثال للأنظمة الجديدة للسلطة الفلسطينية.

بطريقة مماثلة، تدرعت السلطات في المغرب بمخاوف أمنية وإرهابية عند فرضها أعباءً إدارية على منظمات المجتمع المدني غير مسموح بها بموجب قانون منظمات المجتمع المدني، مثل طلبات الحصول على توثيق إضافية أثناء عملية التسجيل.

إظهار القدرة على التكيف والمرونة

على الرغم من بيانات العمل الصعبة، فإن منظمات المجتمع المدني في المنطقة أثبتت قدرتها على التكيف، حيث عدّلت من نفسها حسب الظروف وعدّلت من أنشطتها لمعالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لدوائهم الشعبية والأجندات الناشئة لمناحيهم. كان هذا أوضح ما يكون في تلك الدول التي تواجه أزمات إنسانية، سواءً كان ذلك بسبب العدد الضخم من اللاجئين أو النازحين داخلياً، أو بسبب النزاع المسلح. في عدد من البلدان، طوّرت منظمات المجتمع المدني شبكاتها، وأنشأت تحالفات جديدة، واستخدمت وسائل مبتكرة لمشاركة المعلومات والمعرفة عبر القطاع للعمل معاً في المحن.

في لبنان، التي استضافت ما يقدر بـ 1.3 مليون لاجيء سوري بحلول أوائل عام 2015، واصل المانحون الأجانب توجيه غالبية تمويلاتهم لمنظمات المجتمع المدني إلى المساعدات الإنسانية والاحتياجات الاجتماعية، مثل الاندماج المجتمعي وبرامج بناء الوعي. أصبحت الكثير من منظمات المجتمع المدني قادرة على البناء على قدراتها الحالية لمعالجة أزمة اللاجئين، حيث قدمت خدمات مثل الدعم الطبي، والخدمات التعليمية، والغذاء، وغيرها من الضروريات.

بشكل مماثل، اكتسبت منظمات المجتمع المدني في الأردن خبرة أكبر في تقديم المساعدات لخدمة العدد المتنامي من اللاجئين القادمين من سوريا والعراق. تخصصت منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد في عامي 2014 و2015 في تقديم خدمات الإغاثة، خاصة في المحافظات الشمالية الأشد تضرراً بالأزمة.

أثبتت منظمات المجتمع المدني في اليمن قدرتها على المرونة كذلك في وجه الحكومة غير الفعّالة في معظم فترات عامي 2014 و2015، والمضايقات التعسفية والإغلاق من جانب الحوثيين، والقصف من غارات التحالف الدولي. وقامت مؤسسات شعبية غير رسمية بتقديم الخدمات المطلوبة إلى المجتمعات المحلية في الأماكن التي توقفت فيها مؤسسات الحكومة عن العمل. قام الكثير من المانحين الدوليين بإعادة تخصيص التمويل، واضعةً المساعدة الإنسانية الطارئة على رأس الأولويات على حساب دعم التنمية، وخاصة بعد بدء غارات التحالف في عام 2015. قامت منظمات المجتمع المدني بشكل مماثل بإعادة توجيه أنشطتها لمعالجة جهود الإغاثة، على سبيل المثال بتقديم الغذاء، والماء، والمستلزمات الطبية، وغيرها من الضروريات إلى المحتاجين. كرّست منظمات المجتمع المدني أيضاً شبكات وتحالفات أقوى، مما ساعدها على تبادل المعلومات، والوصول إلى التمويل، وتنسيق جهود المناصرة مع المنظمات الأخرى.

بعد حرب عام 2014 في غزة، زادت تمويلات المانحين بشكل كبير لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية للمساعدة على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الملحة واحتياجات إعادة الإعمار. غيرت الكثير من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من مواردها اللوجستية والمالية لتضع تقديم الإغاثة الطارئة على رأس أولوياتها، ومنها، على سبيل المثال، الرعاية الطبية، والصرف الصحي، والدعم الغذائي.

بشكل مماثل، في العراق، حيث مال تمويل المانحين بشكل أساسي إلى دعم الاستجابة للكوارث وجهود الإغاثة، ركّزت منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد على تقديم الخدمات للنازحين داخلياً. تطلّب تغيير الأنشطة للتركيز على الإغاثة الإنسانية من المنظمات العمل بشكل مرّن في مواقف الكوارث. واجهت المنظمات تحديات لوجستية وأمنية شديدة في تنفيذ مشاريع في المناطق الموجودة داخل سيطرة تنظيم الدولة وحولها، لكنها اجتازت هذه التحديات جزئياً بمشاركة المعلومات عبر القطاع. طوّرت ائتلافات منظمات المجتمع المدني منتديات جديدة على الإنترنت للاتصال مع بعضها البعض ومشاركة المعرفة حول الفعاليات على الأرض.

تعزير اعتراف ودعم أكبر من جانب الرأي العام

تمتعت منظمات المجتمع المدني تقريباً في كل البلدان التي يغطيها هذا التقرير بصورة عامة محسنة ودعم متزايد من الرأي العام في عامي 2014 و2015. كان هذا يرجع في كثير من الحالات إلى استجابة منظمات المجتمع المدني إلى الاحتياجات المحلية وإلى الوضوح الأكبر بفضل التغطية الإعلامية المتزايدة. ازداد الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني في بعض الحالات من جانب أفراد محليين وكيانات خاصة وذلك لانقطاع التمويل الحكومي بسبب العجز الاقتصادي.

في لبنان، نمت معرفة الرأي العام على نحو متزايد حول منظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015 ونمى اتجاهه الإيجابي نحو هذه المنظمات. شكّلت منظمات المجتمع المدني تحالفات أقوى مع المجتمعات المحلية، لأنها لم تتولى فقط الأنشطة التي تعالج أزمة اللاجئين، ولكنها أيضاً قدمت خدمات لمعالجة الاحتياجات المحلية الأخرى. تراجعت الكثير من الخدمات الحكومية مع ركود الموقف السياسي، وفي بعض الحالات حوّلت منظمات المجتمع المدني من جهودها لسد الثغرات في مجالات مطلوبة مثل الرعاية الصحية والتعليم. تلقت منظمات المجتمع المدني المزيد من التغطية الإعلامية الإيجابية والموسعة كذلك. شاركت منظمات المجتمع المدني في الاحتجاجات الحاشدة تحت شعار "طلعت ريحتكم" ضد عجز الحكومة عن تقديم خدمات إزالة القمامة في عام 2015، وفي بعض الحالات ساعدت هذه المنظمات في قيادة الاحتجاجات. وحظيت هذه الاحتجاجات بتغطية إعلامية موسعة وإيجابية سواءً لاحتجاجات "طلعت ريحتكم" أو غيرها من أنشطة المناصرة، بما في ذلك حملة من أجل قانون جديد للعنف المنزلي.

أفادت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة عن وجود تحسنات في الصورة العامة في عامي 2014 و2015 كذلك. كان دور منظمات المجتمع المدني مرحب به بوجه عام في الاستجابة لآثار حرب غزة. تم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني أيضاً على شكل واسع لدورها المتواصل في تقديم الخدمات إلى المجتمعات في مجموعة واسعة من المجالات، بدءاً بتقديم السلع الأساسية وانتهاءً بتقديم خدمات الدعم القانوني والتعليم. وسّعت منظمات المجتمع المدني أيضاً في عامي 2014 و2015 من التحالفات القائمة وشكّلت تحالفات جديدة من أجل تعزير القطاع من خلال تعاون أكبر، وتكون أكثر استجابة إلى احتياجات المواطنين. دعمت مثل هذه الجهود من النظرة الإيجابية لمنظمات المجتمع المدني.

في اليمن، اكتسبت منظمات المجتمع المدني أيضاً دعم وثقة أكبر من الرأي العام، خاصة في عام 2015 نتيجة لاشتراكها النشط في أعمال الإغاثة لمساعدة المجتمعات المتأثرة بالحرب. علاوةً على ذلك، أخذت منظمات المجتمع المدني بزمام المبادرة في تقديم الخدمات الأساسية لسد الثغرات التي تركتها الحكومة، خاصة في المدن والقرى الصغيرة. إن تقديم مساعدة الطوارئ وغيرها من الخدمات إلى المجتمعات المحلية المحتاجة إليها قد ساعد منظمات المجتمع المدني على توسيع دوائرها الشعبية، كما ازدادت مبادرات الشباب في منظمات المجتمع المدني في العدد وفي التأثير، رافعةً الأمل في اشتراك أكبر ودعم لمنظمات المجتمع المدني من الأجيال المستقبلية.

بشكل مماثل، رفعت منظمات المجتمع المدني العراقية من صورتها العامة عبر استجابة أكبر إلى الاحتياجات المحلية. ركزت منظمات المجتمع المدني في العراق على القضايا المحلية بالدرجة الأولى في حملات المناصرة، مثل اللامركزية السياسية، والتوزيع العام لعوائد النفط، والقضايا البيئية المحلية التي رفعت من ظهورها ودعمها بين المجتمعات المحلية. تلقت منظمات المجتمع المدني العراقية الدعم المالي من مصادر محلية بشكل أكبر من السنين الماضية كذلك، وخاصة من المساهمات الخيرية الموجهة إلى المنظمات المشتركة في مساعدة اللاجئين والنازحين داخلياً.

في كلٍ من الأردن والمغرب، أفادت منظمات المجتمع المدني بوجود المزيد من التغطية الإعلامية الموسعة لأنشطتها وجهودها في المناصرة. تلقت منظمات المجتمع المدني في الأردن تغطية إعلامية متزايدة وأكثر إيجابية من الإعلام الحكومي والخاص، مما ساعدها على إعلام المجتمع بقيمة مساهمات منظمات المجتمع المدني. في الوقت نفسه، أفادت منظمات المجتمع المدني الأردنية بوجود دعم مالي متزايد من المصادر المحلية في شكل تبرعات خيرية. ولعبت وسائل الإعلام المغربية بشكل مماثل دوراً إيجابياً في تثقيف الرأي العام حول منظمات المجتمع المدني ونشر أنشطتها. ساعدت حملات المناظرة البارزة التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني المغربية على قضايا مثل العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي وحقوق الإجهاض – ساعدت في تعزير تقدير شعبي أكبر لمنظمات المجتمع المدني.

وحتى في مصر التي كافحت فيها منظمات المجتمع المدني تاريخياً مع الحملات الشعبية للتشكيك والتشهير بها (غالباً ما ترعاها الحكومة)، فإن منظمات المجتمع المدني أفادت بوجود بعض التحسنات في كلٍ من طريقة تصويرهم من جانب الإعلام وفي طريقة النظر إليهم من جانب الرأي العام، حيث بدا أن الأوصاف السلبية قد انخفضت. كانت منظمات المجتمع المدني الموجهة نحو التنمية والخدمات هي أكثر المنظمات التي تمتعت أكثر من غيرها بالنظرة الإيجابية المستمرة من جانب الرأي العام، وفي عامي 2014 و2015 واصلت منظمات المجتمع المدني الاضطلاع بدور حاسم في تقديم الخدمات، وخاصة في المناطق المحرومة من الخدمات حيث تعيش أفقر المجتمعات.

اتجاهات في الاستدامة

في الوقت الذي حدث فيه تقدماً في بعض المجالات، فإن استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ظلت تواجه صعوبات في عامي 2014 و2015. ظلت كل النقاط – للأبعاد الفردية وكذلك لمستويات الاستدامة العامة – في كل البلدان في فئات الاستدامة المتطورة والاستدامة المعاقبة. لم تكن هناك نقاط في المنطقة في فئة الاستدامة المحسنة.

واصلت قطاعات منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية تسجيل المستويات الأعلى في الاستدامة العامة في عامي 2014 و2015. في حين أن منظمات المجتمع المدني في لبنان عملت في بيئة غير مستقرة في عامي 2014 و2015، فإنها واصلت الاستفادة من البيئة القانونية الأكثر تمكيناً في المنطقة، واشتركت بشكل فعال في المناصرة (على الرغم من أن هذا لم ينتج عنه نجاحاً ملموساً في كل الأحوال)، وتقديم الخدمات في مجموعة من المجالات. واصلت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة تسجيل أعلى مستويات الاستدامة العامة كذلك وعلى رأسها على وجه الخصوص نقاط قوية في تقديم الخدمات.

أما الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني في مصر التي ظلت مستقرة في عام 2014 وتراجعت في عام 2015، فقد ظلت الأدنى في المنطقة في كلا العامين، لتهدد إلى فئة الاستدامة المعاقبة. يعمل قطاع منظمات المجتمع المدني المصري داخل أكثر البيئات القانونية تقييداً في البلاد السبعة محل الدراسة – وهي بيئة ازدادت سوءاً في عامي 2014 و2015 حيث قدمت الحكومة قيوداً جديدة قاسية. تصارع منظمات المجتمع المدني المصرية أيضاً سلامة مالية ضعيفة وصورة عامة سلبية، وكذلك قدرة محدودة على المناصرة. واصلت استدامة منظمات المجتمع المدني في اليمن أيضاً الهبوط داخل فئة الاستدامة المعاقبة في عامي 2014 و2015. تكافح منظمات المجتمع المدني اليمنية مع قدرة تنظيمية ضعيفة وتواجه صعوبة خاصة في البقاء على سلامتها المالية. تراجعت الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن في عام 2015، لترجع مرة أخرى إلى الاستدامة المعاقبة بعد عامين في فئة الاستدامة المتطورة. كان التراجع يرجع بشكل كبير إلى تدهور البيئة القانونية حيث ضيقت الحكومة من قبضتها على القطاع.

هبطت الاستدامة بوجه عام في العراق والمغرب في مكان ما في المنتصف. في كلا البلدين، تحسنت استدامة منظمات المجتمع المدني من 2013 إلى 2014 وظلت ثابتة في عام 2015. في العراق، عملت منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد مع السكان النازحين، مما ساعد على تحسين الصورة العامة للقطاع، وعلاقته مع الحكومة، وقدراته التنظيمية. أفادت منظمات المجتمع المدني في المغرب بوجود تحسنات تقريباً في كل أبعاد الاستدامة.

تعتبر السلامة المالية، وخاصة نقص التنوع في التمويل، تحدياً رئيسياً يواجه منظمات المجتمع المدني عبر المنطقة، وفي المتوسط، ظلت السلامة المالية أضعف الأبعاد لمنظمات المجتمع المدني بالمنطقة في عامي 2014 و2015. باستثناء العراق والأردن، فإن السلامة المالية لقطاعات منظمات المجتمع المدني إما بقيت كما هي أو ازدادت سوءاً في كل البلدان. أشارت منظمات المجتمع المدني إلى ضعف الاقتصاديات المحلية والتغيرات في أولويات المانحين الدوليين بصفتها الأسباب الرئيسية للمصاعب المالية. أفادت هذه التغيرات منظمات المجتمع المدني في العراق والأردن، مع ذلك، مع زيادة التمويل الدولي والمحلي إلى منظمات المجتمع المدني، خاصة لدعم عمل منظمات المجتمع المدني في العمل الإنساني والخيري لمعالجة أزمات اللاجئين والنازحين داخلياً.

وفي المقابل، فإن منظمات المجتمع المدني في المنطقة قوية نسبياً في قدرتها على تقديم الخدمات والمناصرة لاحتياجات مجتمعاتها، وبوجه عام، كانت المناصرة وتقديم الخدمات البعدين الأقوى لاستدامة منظمات المجتمع المدني في المنطقة في عامي 2014 و2015. تحسّن تقديم الخدمات بثبات أثناء العامين في لبنان واليمن وتحسّن في عام 2014 في العراق والأردن والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه تراجع مرة أخرى في عام 2015 إلى مستويات عام 2013 في الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. في لبنان، قدمت منظمات المجتمع المدني خدمات متنوعة بشكل متزايد نتيجة لأزمة اللاجئين السوريين، علاوةً على الاستجابة إلى الصعوبات المتوقعة في الخدمات التقليدية المقدمة من جانب الدولة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. بشكل مماثل، قدمت منظمات المجتمع المدني في اليمن بشكل متزايد السلع الأساسية والخدمات للاستجابة إلى الأزمة الإنسانية المتنامية، ومن هذا على سبيل المثال، الأخذ بزمام المبادرة في تقديم إمدادات مياه متنقلة في تعز وإغاثة طبية طارئة في عدن.

تحسّنت المناصرة في الكثير من البلدان في المنطقة، بما في ذلك العراق (2015) ولبنان (2014 و2015)، والمغرب (2014)، واليمن (2014). في العراق، اشتركت منظمات المجتمع المدني في العديد من حملات المناصرة المرتكزة على قضايا معينة وأفادت بشكل متزايد بوجود علاقات إيجابية وتعاونية مع السلطات الحكومية، وخاصة في إقليم كردستان. ناصرت منظمات المجتمع المدني لإقرار قانون جديد لمكافحة غسيل الأموال، وقانون للعمل، وقانون للأحزاب السياسية، وكلها قد أقر في عام 2015. أطلقت منظمات المجتمع المدني في المغرب حملات توعية ومناصرة تستهدف قضايا مثل تكلفة المعيشة، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والإجهاد. قبل استيلاء الحوثيين على السلطة في أواخر 2014، زادت المناصرة في اليمن نتيجة لإطار المسائلة المتبادلة الذي نص ضمن أشياء أخرى على شراكة أقوى بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. شكّلت منظمات المجتمع المدني تحالفات جديدة لمناصرة قضايا مثل المشاركة السياسية للمرأة وتمتعت بعلاقات أقوى مع صانعي القرار في الحكومة أثناء عام 2014 كذلك. ومع فرض الحوثيين قيوداً جديدة على معظم

أنواع النشاط، ركزت منظمات المجتمع المدني المناصرة في عام 2015 على قضايا أقل إثارة للخلاف، مثل دعم الحكومة في جهودها لتقديم الخدمات الأساسية.

كانت مصر استثناءً صارخاً من التحسن العام في المناصرة في المنطقة. واجهت منظمات المجتمع المدني في مصر بيئة مقيدة بشكل متزايد للمناصرة مع تقديم تدابير تقييدية جديدة. تضمنت هذه التدابير في عام 2015 تشريعاً قاسياً لمكافحة الإرهاب مع تعريفات واسعة يمكن استخدامها لإعاقة المناصرة السياسية السلمية وغيرها من وسائل التعبير المشروع. تراجعت الحكومة أيضاً عن سحب أو تعديل قانون تقييدي على المظاهرات الذي أستخدم كزريعة لسجن الكثير من مناصري الحريات.

أفادت معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوجود تحسنات إيجابية في العديد من أبعاد استدامة منظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015. في حين أن القدرة التنظيمية ظلت محدودة، فإن أربع دول قد أفادت بأن القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني تحسنت في عام 2014 وهذه الدول هي العراق والأردن ولبنان واليمن. وظل هذا الاتجاه الإيجابي مستمراً في عام 2015 حيث إن قدرة منظمات المجتمع المدني في كل البلدان السبعة إما تحسنت أو بقيت كما هي. أفادت منظمات المجتمع المدني في كل البلدان تقريباً بوجود تقدم في مجالات مثل بناء دوائر شعبية محلية والاشتراك في التخطيط الاستراتيجي والعمل في ظل أنظمة إدارية أكثر قوة وشفافية.

ربما كان أكثر شيء لفت النظر في منطقة كافحت فيها منظمات المجتمع المدني لإنشاء روابط قوية داخل مجتمعاتها أن تتحسن الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني بشكل دراماتيكي عبر المنطقة في عامي 2014 و2015 كما هو موصوف بتفصيل أكبر أعلاه. أفادت منظمات المجتمع المدني في كل بلد بوجود علاقات أكثر إيجابية مع الجمهور والإعلام والحكومة والقطاع الخاص. في أماكن في العراق، أشارت منظمات المجتمع المدني إلى ظهور أكبر لها في تقديم المساعدة إلى النازحين داخلياً واللجئين نتيجة للثقة الشعبية المحسنة والاحترام. حتى في مصر التي كانت فيها منظمات المجتمع المدني هدفاً لحملات التشهير في السنوات الأخيرة، قلت الدعاية السلبية، وتمتعت منظمات المجتمع المدني بمشاركة محسنة مع القطاع الخاص ورفعت من مهارات الإعلام الاجتماعي لبناء الوعي العام بأنشطتها ومساهماتها في المجتمع.

تحسنت البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة أيضاً أثناء العامين خاصة في عام 2014. أفادت منظمات المجتمع المدني في كل البلدان فيما عدا مصر بأنها تمتلك وصولاً أكبر إلى الموارد، مثل التدريب والدعم الفني والمنظمات والتحالفات الموسعة وشبكات مشاركة المعلومات. في لبنان التي امتلكت أقوى النقاط في البنية التحتية في المنطقة، وسعت منظمات المجتمع المدني من تحالفاتها القائمة وشكلت تحالفات جديدة لتنسيق الجهود في مجالات مثل حقوق المرأة والإصلاح الانتخابي، وشكلت منظمات المجتمع المدني أيضاً بشكل متزايد شراكات مع الحكومة وكيانات القطاع الخاص. في الضفة الغربية وقطاع غزة التي امتلكت ثاني أقوى نقاط في البنية التحتية، أفادت منظمات المجتمع المدني بوجود رضى أكبر عن وصولها إلى التدريب وكذلك إنشاء تحالفات أكبر لمنظمات المجتمع المدني وشراكات قوية خارج القطاع، خاصة مع الجامعات.

على الرغم من علامات التقدم، فإن البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني قد تدهورت بشكل كبير أو بقيت كما هي لمنظمات المجتمع المدني في كل البلدان فيما عدا المغرب في عامي 2014 و2015. على وجه الخصوص، تدهورت البيئات القانونية التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني في مصر والأردن. كما هو موصوف بمزيد من التفصيل آنفاً، فإن الحكومتين في كلتا البلدين رفضت التسجيل القانوني لمنظمات المجتمع المدني، وحلت منظمات المجتمع المدني، وقيدت وصولها إلى التمويلات الأجنبية.

خاتمة

كما هو موصوف بالتفصيل في تقارير البلدان والأراضي، فإن عامي 2014 و2015 مثلتا صورة معقدة لاستدامة منظمات المجتمع المدني عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان هناك بعض العلامات البارزة للتقدم، خاصة في مواجهة الأزمات الإنسانية والأمنية القاسية، حيث أثبتت منظمات المجتمع المدني قدرتها على المرونة في مواجهة بيئات العمل الصعبة، وقامت بتكثيف وتوسيع قدرتها على تقديم الخدمات. أفادت منظمات المجتمع المدني في كل بلد أيضًا بوجود روابط أقوى بمجتمعاتها المحلية وبنظرة إيجابية من الرأي العام لدورها.

على الرغم من ذلك، فإن الحكومات في العديد من البلدان – وأبرزها مصر، ولكن أيضًا شملت الأردن والأراضي الفلسطينية – قد فرضت قيودًا قانونية وإدارية جديدة أعاقت قدرات منظمات المجتمع المدني في تحقيق إمكاناتها. وحدّ الركود السياسي أو عدم الاستقرار في بلاد أخرى، مثل لبنان واليمن، من قدرة منظمات المجتمع المدني على إحداث تغيير بناءً. ظلت منظمات المجتمع المدني عبر المنطقة ضعيفة وتفتقر إلى الدعم المستدام من الحكومة المحلية ومصادر القطاع الخاص وغالبًا ما كانت تعتمد بشكل أساسي على المانحين الدوليين ذوي الأولويات المتقلبة.

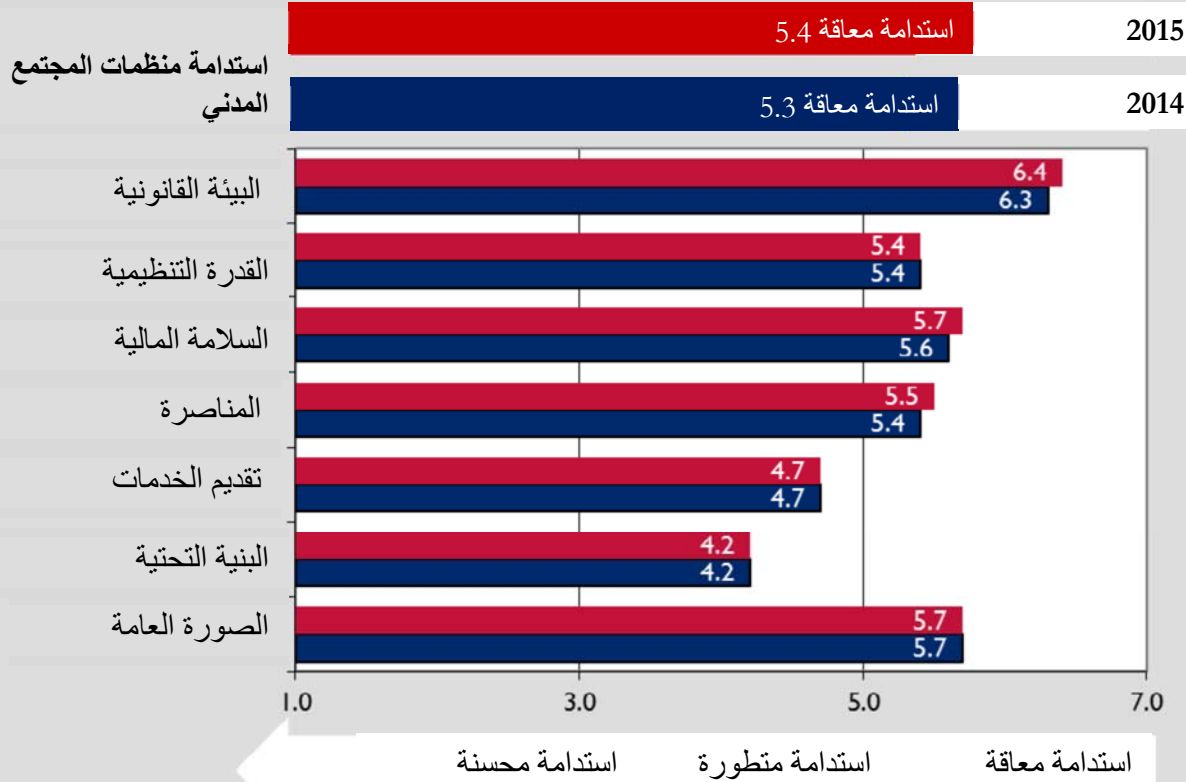
تقدم تقارير البلدان والأراضي التالية نظرة متعمقة على قطاعات منظمات المجتمع المدني في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب واليمن والضفة الغربية وقطاع غزة. ونحن نأمل أن يجسّد التقرير اتجاهات مفيدة لمنظمات المجتمع المدني والحكومات والمانحين والباحثين، داعمًا بذلك نهوض قطاعات منظمات المجتمع المدني.

تصنيفات استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2014/2015

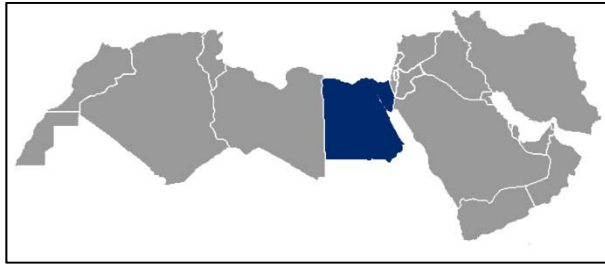
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عامي 2014/2015

الصورة العامة	البنية التحتية		تقديم الخدمات		المناصرة		السلامة المالية		القدرة التنظيمية		البيئة القانونية		استدامة منظمات المجتمع المدني		البلد	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014		
5.7	5.7	4.2	4.2	4.7	4.7	5.5	5.4	5.7	5.6	5.4	5.4	6.4	6.3	5.4	5.3	مصر
5.2	5.3	5.2	5.2	4.6	4.6	3.8	3.9	5.4	5.4	5.0	5.0	4.4	4.4	4.8	4.8	العراق
4.7	4.6	5.0	4.9	4.7	4.6	5.2	5.1	5.2	5.2	5.4	5.4	5.2	5.0	5.1	5.0	الأردن
4.0	4.1	3.8	3.9	3.4	3.5	3	3.8	4.8	4.8	4.0	4.1	3.9	3.9	3.9	4.0	لبنان
4.3	4.3	4.9	4.9	4.5	4.5	4.0	4.0	5.6	5.6	5.2	5.2	4.6	4.6	4.7	4.7	المغرب
4.2	4.3	4.0	4.0	3.7	3.6	4.4	4.3	4.9	4.8	4.0	4.0	5.0	5.0	4.3	4.3	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.7	4.8	5.3	5.4	4.8	4.9	4.9	4.8	5.7	5.6	5.3	5.4	5.1	4.9	5.1	5.1	اليمن

نقاط استدامة منظمات المجتمع المدني لمصر



استدامة منظمات المجتمع المدني: 2014: 5.3 / 2015: 5.4



وصلت مصر إلى علامات فارقة في عامي 2014 و2015، بدءًا بالموافقة الشعبية على دستور جديد في يناير من عام 2014، وانتهاءً بانتخاب مجلس نواب جديد في الشهور الأخرى من عام 2015. في غياب التشريع أثناء هذه الفترة، قام الرئيس

الانتقالي عدلي منصور ثم الرئيس عبد الفتاح السيسي من بعده بالاستئثار بالسلطة التشريعية وكذلك بالسلطة التنفيذية وأصدر ما يزيد عن 350 قانون عن طريق إصدار المراسيم. طبقًا لمنظمات المجتمع المدني وغيرهم من المراقبين، فإن الكثير من هذه القوانين تناقضت مع مواد الدستور الجديد، بما في ذلك الفقرات التي تحمي الحقوق الفردية والحريات.

حقائق البلد *

العاصمة: القاهرة

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 88,487,396 نسمة
(إحصائية يوليو 2015)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد

(تعادل القدرة الشرائية):

11,800 دولار (إحصائية 2015)

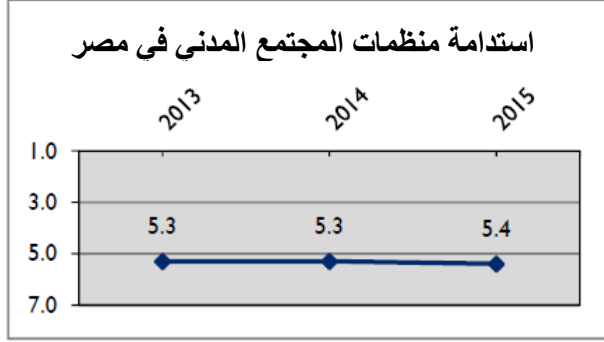
مؤشر التنمية البشرية: 108

(2015)

العاصمة، ونوع الحكم، والسكان، وإجمالي الناتج المحلي في كل التقارير مستقاه من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وهو متاح على الإنترنت على هذا الرابط: <https://www.cia.gov/library/publications/the-worldfactbook/>

كما أن تصنيفات مؤشر التنمية البشرية متاحة على هذا الرابط: <http://hdr.undp.org/en/content/humandevlopment-index-hdi>

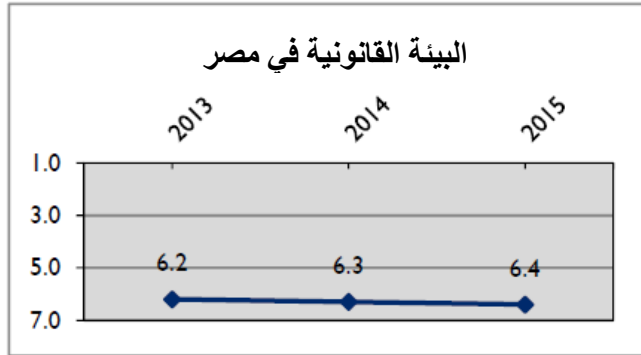
كان المجتمع المدني في مصر عرضة لقيود شديدة أثناء عامي 2014 و2015. واصلت الحكومة طريقها التقييدية على الجماعات والأفراد المرتبطين بجماعة الإخوان المسلمين والتي تم حظرها في عام 2013، حيث تم حل المنظمات وتجميد الأموال للمؤسسات المشتبه في انتمائها للجماعة. وعلى وجه الخصوص بعد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في يونيو من عام 2014، اتخذت الحكومة خطوات إضافية لقمع الانشقاقات والمعارضة السياسية، بما في ذلك تلك الأطراف غير المنتمية لجماعة الإخوان المسلمين. عانت حرية التعبير ومعها حرية تكوين الجمعيات، وفي عام 2015 احتلت مصر المركز الثاني في العالم في عدد الصحفيين المعتقلين. وظل فرض قانون التظاهر المقيد الذي صدر عام 2013 قائماً، وسجنت السلطات آلاف الأشخاص لحضورهم اجتماعات عامة غير مرخصة.



طبقاً لوزارة التضامن الاجتماعي في مصر، كان هناك في عام 2015 عدد 45000 منظمة غير حكومية مسجلة بموجب قانون المنظمات غير الحكومية، وهو القانون 84 لعام 2002، 10، 201 والذي كان سارياً. سوف يناقش هذا التقرير أيضاً منظمات المجتمع المدني التي تأخذ أشكالاً تنظيمية غير المنظمات غير الحكومية من أجل تجنب الإلزام على التسجيل بموجب قانون 84 المقيد، وبدلاً من ذلك فهي تسجل كشركات مدنية، ومكاتب قانونية، واتحادات تجارية مستقلة تشترك في أنشطة للصالح المدني والعام (بما في ذلك، على سبيل المثال، الأعمال في مجال حقوق الإنسان)، ولكن لا يشترط لها التسجيل بموجب القانون 84.

ونظراً للبيئة الأكثر تقييداً بشكل عام لمنظمات المجتمع المدني، فإن الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني حسب ما تم قياسه بواسطة تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني قد تراجعت إلى حدٍ ما بين عامي 2014 و2015.

البيئة القانونية: 2014: 6.3 / 2015: 6.4



يحتوي الدستور الجديد الذي تم إقراره في عام 2014 على فقرات تمكينية متعلقة بحرية تكوين الجمعيات. تمنح الفقرتان 75 و76 المواطنين الحق المطلق في تشكيل الجمعيات، والمؤسسات، والنقابات، والاتحادات العمالية بموجب إخطار. تضمن مواد الدستور استقلالية هذه الكيانات وقصر صلاحية حلها على الدعاوى القضائية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيئة القانونية للمجتمع المدني تراجعت بشكل مستمر في عامي 2014 و2015. اتسمت هذه الفترة بتلاعب متزايد بالقانون لتقييد المنظمات غير الحكومية، والاتحادات، والنقابات المهنية، وتقييد عملهم وتقويض استقلاليتهم. لعب الجهاز الأمني أيضاً دوراً أكثر جلاءً في التدخل في شؤون المنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال، ألغت السلطات الأمنية مرتين في أكتوبر من عام 2015 اجتماع مخطط له بين المركز المصري لدراسات السياسات العامة وعدد من المرشحين البرلمانيين. كان يهدف الاجتماع إلى مناقشة حرية تكوين الجمعيات في ضوء الدستور الجديد والمعايير الدولية. في كلتا المناسبتين، أفاد العاملون في مكان الاجتماع بتلقي أوامر من مسؤولين أمنيين بإلغاء الاجتماع.

لا يزال القانون التقييدي رقم 84 هو الذي يحكم المنظمات غير الحكومية، حيث يعطي لوزارة التضامن الاجتماعي صلاحيات واسعة على هذه المنظمات. وفي إحدى الإجراءات التي نُظر إليها كجزء من حملات القمع على منظمات المجتمع المدني، نشرت الوزارة إشعاراً في صحيفة الأهرام في يوليو من عام 2014 تطلب فيه من كل الكيانات المدنية التي تمارس "العمل المدني"² ولم تكن مسجلة بموجب قانون 84 أن تقوم بالتسجيل. حدد الإشعار 45 يوماً من تاريخه كآخر موعد للتسجيلات الجديدة (وتم تمديدتها لاحقاً حتى 10 نوفمبر، 2014) مشيراً إلى أن الكيانات التي أخفقت في التسجيل ستعرض للمساءلة القانونية. وفي نهاية المطاف، لم تتابع الحكومة حملات قمع واسعة على المنظمات غير المسجلة. ومع ذلك، كان أمر التسجيل بمثابة تحذير إلى منظمات المجتمع المدني غير المسجلة وكذلك إلى بعض من

² "العمل المدني" هو ترجمة للمصطلح المستخدم في الإشعار الرسمي الصادر عن وزارة التضامن الاجتماعي.

المنظمات المسجلة بموجب أشكال قانونية أخرى، مثل شركات مدنية أو مكاتب محاماة. طبقاً لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فإن الكثير من هذه المنظمات خفّضت من عدد موظفيها، وأنشطتها ومناصرتها من أجل تجنب انتقام الحكومة.

بالنسبة لتلك المنظمات التي حاولت التسجيل بموجب قانون 84، كانت المحصلة في معظم الأحيان اعتبارية، وفي عامي 2014 و2015 رُفض تسجيل منح عدد المنظمات صفة قانونية بعد محاولة التسجيل. رفضت وزارة التضامن الاجتماعي تسجيل مؤسسة ضحايا الاختطاف والاختفاء القسري، وجمعية العبور لتنمية المجتمع، وجمعية طيبة لتنمية المجتمع. وفي حالات أخرى، أخفقت وزارة التضامن الاجتماعي في الاستجابة إلى طلبات التسجيل، كما كان الحال مع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومؤسسة الحركة المصرية للحقوق والحريات.

أما في حالة المجموعات الدولية، فإن وزارة الخارجية رفضت طلبات التسجيل المقدمة من العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الدائم للثقافات العمالية، ومنظمة جيران طيبون، ومنظمة النظراء الدولية، كما أن المنظمات غير الحكومية الدولية واجهت عند محاولتها التسجيل عقبات إدارية وإجرائية مربكة، واقتدار للوضوح فيما يتعلق بنظيرها الحكومي. تتضمن هذه العقبات متطلبات متضاربة أو مربكة. على سبيل المثال، تم إعطاء أحد المنظمات تعليمات مكتوبة تطلب منها أن يكون لديها وجود مادي وموظفين قبل التسجيل، بينما في حالة أخرى، تم إعطاء نفس المنظمة تعليمات شفوية بتجاهل الخطاب المكتوب. كانت أسباب هذه التعليمات المتفاوتة غير واضحة. وفي نهاية المطاف رفضت الحكومة التسجيل وطلبت من هذه المجموعات إيقاف عملياتها في البلاد. في الوقت نفسه، ادعت وزارة التضامن الاجتماعي أن هناك ستة عشر منظمة أجنبية قد سجلت أو أعادت التسجيل في النصف الأول من عام 2015، ومن بينهم العلوم الإدارية للصحة، ومبادرة الطلاب في المشاريع الحرة "إنكس"، والإسعاف الاجتماعي المتنقل "ساموسوسيال".

حلت الحكومة عددًا غير مسبوق من المنظمات غير الحكومية المحلية في عامي 2014 و2015، معظمها بدعوى اشتباه ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين. طبقاً لوزارة التضامن الاجتماعي، أثناء عامي 2014 و2015 "حظرت" الوزارة 1047 منظمة غير حكومية لها ارتباطات مزعومة بجماعة الإخوان المسلمين، تم حل 533 منظمة من هذا العدد، ووضعت المنظمات الـ 521 الأخرى تحت المراقبة من لجنة خاصة عُهد إليها بإدارة تمويلات الإخوان المسلمين. وحلت وزارة التضامن الاجتماعي 872 منظمة غير حكومية إضافية أثناء هذه الفترة لأسباب غير الارتباطات المزعومة بالإخوان المسلمين، بما في ذلك عدم نشاط المنظمات، وتم حل مجالس إدارات 224 منظمة غير حكومية.

ثمة تطور قانوني رئيسي هدد استدامة منظمات المجتمع المدني أتى في شكل تعديل في قانون العقوبات في سبتمبر من عام 2014 فرض عقوبات جديدة قاسية على تلقي تمويلات أجنبية لتقويض الأمن الوطني. تعاقب المادة المعدلة رقم 78 – بالسجن مدى الحياة وبعقوبة كبيرة – أي شخص يتلقى تمويلًا أو غيره من صور الدعم من مصدر أجنبي بقدر "الإضرار بالمصالح الوطنية" أو "المساس بالسيادة الوطنية" أو "الإخلال بالأمن والسلم العام". وأصبح الموظفون المدنيون الذين يسهلون تلقي غير السليم للتمويل الأجنبي الآن عرضة لعقوبة الإعدام. تعطي هذه اللغة المبهمة للقضاء سلطة تقديرية واسعة في تطبيقهم للقانون. أدت اللغة التقديرية والعقوبات الشديدة بالعديد من منظمات المجتمع المدني المصرية المدعومة من مانحين إلى الخوف من استخدام القانون ضد تنفيذهم أنشطة مشروعة وسلمية لم توافق عليها الحكومة. وفي ظل البيئة العامة وأمر التسجيل، فإن بعض المنظمات الممولة أجنبيًا المشتركة في حقوق الإنسان وغيرها من الموضوعات المثيرة للجدل خفّضت من أنشطتها من أجل تجنب أن تصبح هدفًا للحكومة. على سبيل المثال، قرر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في عام 2014 أن ينقل برامجه الدولية إلى تونس بعد أكثر من عقدين من إطلاق هذه البرامج في مصر.

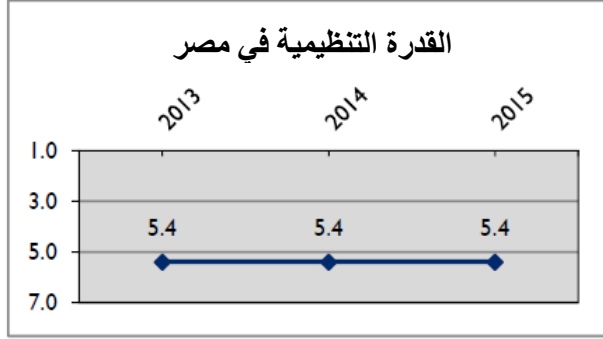
ظل تضيق الحكومة وغيرها من الأنشطة القسرية ضد المنظمات غير الحكومية قائمًا في عامي 2014 و2015. في مايو من عام 2014، داهمت قوات الأمن فرع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الإسكندرية. وفي مايو من عام 2015، تم التحقيق مع محامي وقاضيين كانوا يعملون مع المجموعة المتحدة (أحد مكاتب المحاماة المتخصصة في قضايا حقوق الإنسان) على خلفية صياغتهم مشروع قانون لمناهضة التعذيب ورفعته إلى الرئاسة. كما حظرت السلطات المصرية أيضًا عددًا من نشاطات المجتمع المدني من مغادرة البلاد وصادرت جوازات سفرهم. على سبيل المثال، في يونيو من عام 2015، تم اعتقال المدير التنفيذي للمفوضية المصرية للحقوق والحريات في المطار ومنع من السفر إلى ألمانيا لحضور مناقشة الطاولة المستديرة. في أكتوبر من عام 2015، منعت السلطات الأمنية معهد الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف من إرسال متدربين إلى الأردن للمشاركة في برنامج تدريبي. كان لهذه الحوادث تأثيرًا كبيرًا على مجموعات حقوق الإنسان على وجه الخصوص، مما حدا بهذه المجموعات إلى خفض أنشطتها والحد من مناصرتها.

اتخذت السلطات إجراءات قانونية ضد النقابات المهنية المستقلة كذلك. شهد عامي 2014 و2015 صراعًا متواصلًا بين اتحاد نقابات عمال مصر التي تخضع لسيطرة الدولة وبين النقابات المستقلة. أطلق رئيس اتحاد نقابات عمال مصر حملة تشويه عامة ضد أعضاء النقابات المستقلة ودعى إلى حل النقابات. في أواخر عام 2015، أصدر مجلس الوزراء إشعارًا إلى كل الكيانات الحكومية يوجههم فيه إلى عدم التعامل مع النقابات المستقلة والتعاون فقط مع اتحاد نقابات عمال مصر على وجه الحصر. اعتبرت النقابات المستقلة والاتحادات المتخصصة هذا إهانة كبيرة وتعدي على حقوق العمال المصريين.

لم يتغير الأساس القانوني للضرائب والدخل المكتسب لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية منذ عام 2013. بموجب القانون، لا تدفع منظمات المجتمع المدني الضرائب على التموليات والمنح التي تحصل عليها من الخارج أو على المواد المستوردة المطلوبة لأداء أنشطتها، مثل المعدات المكتبية. يجب أن تستخدم المنظمات هذه المواد لأنشطتهم، ولا يجوز لهم أن يبيعوها بدون موافقة مسبقة من وزارة التضامن الاجتماعي، كما أن منظمات المجتمع المدني لا تدفع ضرائب على العقود، أو التوكيلات، أو المنشورات، أو التسجيلات. يجوز لمنظمات المجتمع المدني كسب الدخل من السلع والخدمات التي تقدمها، إلا أن منظمات المجتمع المدني المسجلة في أشكال قانونية مثل الشركات المدنية ومكاتب المحاماه فإنها تخضع لضرائب تتراوح من 20 بالمائة إلى 25 بالمائة على أي أرباح. لا تخضع منظمات المجتمع المدني المسجلة بموجب قانون 84 لهذه الضريبة. علاوةً على ذلك، تتلقى الشركات والأفراد مزايا ضريبية نظير تبرعها للمنظمات غير الحكومية، ولا ينبغي أن يتعدى المبلغ المخصص 10 بالمائة من الدخل السنوي الصافي للمتبرع.

تقدم الاتحادات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية، الحاضرة في كل من المناطق الحضرية والريفية، الدعم القانوني إلى المنظمات غير الحكومية. هناك مجموعة أساسية من المحامين التي تلقت تدريباً خاصاً في مجال قانون منظمات المجتمع المدني، وهي قادرة على تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية إن لزم الأمر. على سبيل المثال، شارك أكثر من 150 محامياً في خمسة عشر محافظة في البرامج التدريبية التي تعدها المجموعة المتحدة في عام 2013 والتي ركزت على البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني وكذلك الحوكمة الداخلية للمنظمات غير الحكومية. أثناء عامي 2014 و2015، عمل الكثير من المحامين مباشرة مع الاتحاد الإقليمي للمنظمات غير الحكومية في محافظتهم.

القدرة التنظيمية: 2014: 5.4 / 2015: 5.4



ظلت القدرة التنظيمية للقطاع ضعيفة نسبياً في عامي 2014 و2015. تتسجم القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام مع حجم المنظمات وطبيعة أنشطتها. على سبيل المثال، اشتركت المنظمات الأكبر في تقديم الخدمات و/أو العمل الخيري، ولذا فإن لديها قدرات أكبر وهي أكثر فاعلية في بناء دوائر شعبية محلية قوية. من بين المنظمات الرائدة التي أثبتت قدراتها القوية بنك الطعام المصري، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وهيئة كير الدولية في مصر.

لا يزال التخطيط الاستراتيجي يطرح تحدياً لمعظم منظمات المجتمع المدني. مرة أخرى، تكون منظمات المجتمع المدني أقرب إلى امتلاك رؤية واضحة المعالم، ورسالة، وخطط استراتيجية، إلا أن درجة التزامهم بها تتفاوت من منظمة إلى أخرى. أما المنظمات الأصغر والمنظمات متوسطة الحجم، التي تمثل حوالي 80 بالمائة من منظمات المجتمع المدني، فهي تكافح لتشكيل هذه الأدوات على الإطلاق. ربما يساهم القانون 84 إلى حد ما في افتقار كثير من منظمات المجتمع المدني للرؤية والرسالة وذلك بتشجيعهم على التسجيل بمجموعة من الأهداف غير المرتبطة. في ظل اعتقادها بأن تنوع الأهداف يمكن أن يحسن من فرص تأمين التسجيل، تطرح الكثير من منظمات المجتمع المدني الساعية للتسجيل بموجب قانون 84 عدداً من مجالات الاهتمام بدلاً من رؤية واضحة ومحددة بشكل جيد أو بيان بالرسالة. بالنظر إلى أن منظمات المجتمع المدني في ظل قانون 84 يجب عليها تلقي موافقات على مستوى المشاريع حتى عندما يكون لديها شكل ما من أشكال التخطيط في موضعها الصحيح، فإن عدم إمكانية توقع التمويل بالإضافة إلى التغيرات في أولويات المانحين تجعل مثل هذه الخطط مهملة.

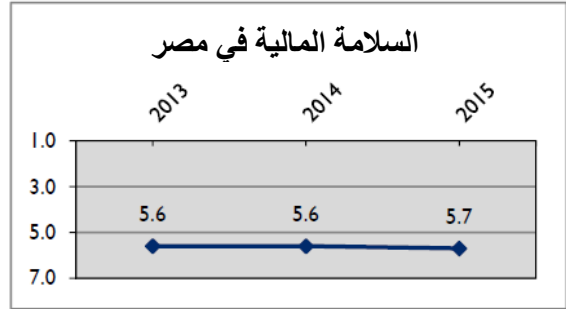
تكافح معظم منظمات المجتمع المدني مع الحوكمة الداخلية الديمقراطية بصرف النظر عما إذا كانت قد وضعت هيكل للحوكمة أم لا. نادراً ما تشارك مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني والجمعيات العمومية بشكل موسع في الحوكمة أو في تحديد الخطط والسياسات التنظيمية. بدلاً من ذلك، غالباً ما يقوم رئيس مجلس الإدارة، دون كثير من الرقابة أو المحاسبة، بأخذ زمام المبادرة في إدارة المنظمة. يصدق هذا الوصف على وجه الخصوص في المنظمات الصغيرة ومتوسطة الحجم. لقد قامت بعض منظمات المجتمع المدني بإضفاء الطابع المؤسسي على أنفسهم كمنظمات حقيقية ديمقراطية تمتد قاعدتها إلى أبعد من القيادات الشخصية لمؤسستها أو كادر صغير من أعضاء مجلس الإدارة.

فيما عدا هذا العدد القليل من المنظمات الكبيرة، فإن منظمات المجتمع المدني غالباً ما تكون غير قادرة على اكتساب الموظفين المحترفين جيدي التدريب ويرجع هذا بشكل أساسي إلى القيود المالية. لقد عانت قدرة منظمات المجتمع المدني على حشد المتطوعين في ظل الظروف الاقتصادية القاتمة، إلا أن التأثير الديني لا يزال يلعب دوراً في توليد العمل التطوعي، ولا سيما في المناطق الريفية. على سبيل المثال، أدت الأنشطة التي تم تنفيذها من جانب صناع الحياة، وهي إحدى المنظمات التنموية الخيرية ذات التوجه الديني، إلى جذب أكثر من 63000 متطوع في عامي 2013 و2014.

يعتبر وصول المنظمات إلى البنية التحتية العصرية للمكاتب مرتبطاً أيضاً بحجم المنظمة. يكون العدد القليل من المنظمات الكبيرة بوجه عام جيدة التجهيز. كانت منظمات المجتمع المدني، خاصة تلك المنظمات الممولة من جانب مانحين، أفضل تجهيزاً في عامي 2014 و2015 مما كانت عليه في سنوات ماضية، إلا أن قدرتها على صيانة وتحديث أجهزتها لا يزال محدوداً. يبقى أن نذكر أنه حتى المنظمات الصغيرة جداً، وغير المدعومة من مانحين عادةً ما يكون لديها أجهزة كمبيوتر، وهواتف خلوية، ووصولاً إلى الإنترنت. وقد أتاحت التكاليف المعقولة لهذه الأجهزة، علاوة على انتشار الإنترنت بأسعار معقولة ومنصات الإعلام الاجتماعي، للكثير من منظمات المجتمع المدني نشر أنشطتها على الإنترنت.

السلامة المالية: 2014: 5.6 / 2015: 5.7

بقيت السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني هزيلة في عام 2014 وازدادت سوءاً إلى حدٍ ما في عام 2015.



فرضت الحكومة عوائق جديدة على التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015. بموجب قانون 84، كان على منظمات المجتمع المدني المسجلة أن تحصل دائماً على موافقة مسبقة من وزارة التضامن الاجتماعي قبل أن تستطيع تلقي أموالاً من خارج مصر، مما يحتاج بدوره إلى تصريحات من السلطات الأمنية. بدءاً من أواخر عام 2014، تم توسيع مطلب الموافقة المسبقة ليشمل كل منظمات المجتمع المدني بما في ذلك الشركات المدنية ومكاتب المحاماة المشتركة في

"العمل المدني" مما يتطلب تغيير حالتهم والتوافق مع قانون 84 عقب إشعار التسجيل الصادر عن وزارة التضامن الاجتماعي. تُعد الموافقة على التمويل أمراً غير منتظماً وصعب توقعه. في حين يشعر بعض المراقبين أن المنظمات التي تقوم بأعمال خيرية أقرب إلى تلقي الموافقة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، فإن هناك استثناءات تضع هذا الافتراض تحت الاختبار.

في سبتمبر من عام 2014، كما هو موصوف أعلاه، تم تشديد العقوبات على تلقي تمويل أجنبي يعتبر أنه يهدف إلى "الإضرار بالمصالح الوطنية"، أو "المساس بالسيادة الوطنية"، أو "الإخلال بالأمن أو السلم العام" بوضع تعديلات على الفقرة 78 من قانون العقوبات. بموجب الفقرة المعدلة، أصبح تلقي دعم مالي أو غيره من أنواع الدعم من مصدر أجنبي بهذا القصد يعاقب عليه بالسجن مدى الحياة وغرامة ضخمة، في حين يخضع الآن الموظفون المدنيون الذين سهلوا التلقي غير السليم للتمويل الأجنبي لعقوبة الإعدام. أدى هذا إما إلى تثبيط منظمات المجتمع المدني في الاعتماد على المانحين الأجانب لدعم أنشطتها، أو تشجيع أولئك الذين استمروا في تلقي التمويلات بتقليل مناصراتهم وتجنب القضايا المثيرة للجدل.

في 25 يونيو، 2015، أفادت منظمات المجتمع المدني بأن الحكومة المصرية قد أصدرت مذكرة تأمرهم فيها بعدم التعامل مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وهي إحدى الممولين المتكررين لمشاريع منظمات المجتمع المدني في مصر، سواءً تضمن ذلك الاشتراك في برامج مشتركة أو اشتراكاً في الأنشطة التي ترعاها المبادرة. وفي سبتمبر من عام 2015، رفضت وزارة التضامن الاجتماعي رفضاً صريحاً طلباً مقدماً من المجلس العربي لدعم المحاكمات العادلة وحقوق الإنسان بطلب فيه المجلس الموافقة على تلقي أموالاً من الصندوق الوطني للديمقراطية الذي يقع مقره في الولايات المتحدة. كان الهدف من هذه الأموال دعم دورات تدريبية لمحامين وقضاة مصريين على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

على الرغم من هذه القيود، نشرت وزارة التضامن الاجتماعي موافقتها على مبالغ كبيرة لتمويل المنظمات غير الحكومية، معلنةً أنه اعتباراً من 1 يوليو إلى 14 سبتمبر، 2014، وافقت الوزارة على 100,630,613 جنية مصري (حوالي 12.9 مليون دولار أمريكي) مقدمة من سبعين مانحاً وتسنيد منه أربعة وستين منظمة غير حكومية مسجلة. في النصف الأول من عام 2015، وطبقاً لوزارة التضامن الاجتماعي وافقت الوزارة على طلبات تمويل بمبلغ 259,637,113 جنية مصري (حوالي 33.2 مليون دولار أمريكي)، مقدماً من 288 مانحاً وتسنيد منه 179 منظمة غير حكومية. كانت المنظمات التي استطاعت الحصول على الموافقة الحكومية على التمويل مشتركة بشكل أساسي في أنشطة تنموية وخيرية. وكان بعض منظمات المجتمع المدني هذه تابعاً لمؤسسات ضخمة أو رجال أعمال يتمتعون بثقة الحكومة. على سبيل المثال، تلقت مؤسسة أم حبيبة، المرتبطة بمؤسسة الأغا خان، منحة أجنبية بمبلغ 17,875,000 جنية مصري (حوالي 2.3 مليون دولار أمريكي)، بينما تلقت مؤسسة مصر الخير منحة بمبلغ 11,158,000 جنية مصري (حوالي 1.4 مليون دولار أمريكي).

بوجه عام، فإن المنظمات المشتركة في الأنشطة الخيرية لديها الوصول الأكبر إلى التمويل المحلي، فالتبرعات ذات الدوافع الدينية، مثل الزكاة والصدقات في الإسلام، راسخة بعمق في الثقافة المصرية وتشكل مصدراً هاماً للتمويل لمنظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال،

فإن الجمعية الشرعية، التي تقدم مجموعة من الخدمات ابتداءً من التعليم الديني وانتهاءً بالمياه والصرف الصحي، تمتلك أكثر من 1000 فرع على طول البلاد، وأفادت الجمعية بأن ميزانيتها لعام 2015 ممولة بشكل أساسي من الزكاة والصدقات. وهناك منظمات أخرى كبيرة تقدم الخدمات الخيرية، وجهود الإغاثة، وغيرها من الأنشطة ذات التوجه التنموي لديها القدرة أيضًا على جمع تبرعات محلية كبيرة. تتضمن هذه المنظمات بنك الطعام المصري، ومؤسسة مصر الخير، وجمعية الأورمان، ورسالة، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

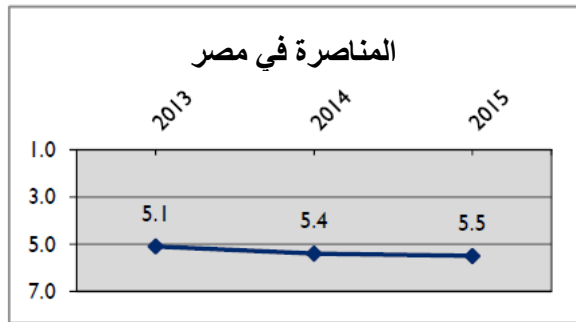
تعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي الرائدة في العمل الخيري المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني، وتحذو الشركات المصرية حذو هذه الشركات متعددة الجنسيات بشكل متزايد. هناك بعض الشركات المحلية الكبيرة التي تضيف الطابع المؤسسي على مبادراتها للعمل الخيري عن طريق بناء مؤسسات لتقديم المنح ويكون تركيزها على التنمية. على سبيل المثال، أنشأت شركة اتصالات مؤسسة أيادي اتصالات. أما الشركات الأصغر فهي أقل توجهًا نحو العمل الخيرية التنموي، وتميل إلى التركيز على القضايا الخيرية الفردية.

إن منظمات المجتمع المدني غير قادرة على الاعتماد على استرداد التكاليف من الخدمات التي تقدمها، لأنها تخدم الفقراء بشكل أساسي، ولذلك فهي لا تتقاضى منهم إلا رسومًا رمزية، إن وجدت. علاوةً على ذلك، تعاني منظمات المجتمع المدني بشكل عام من الاتصالات الضعيفة مع قاعدة العضوية، ولا تستطيع الاعتماد على الأعضاء لتقديم عوائد كبيرة. حتى المنظمات الكبيرة تكافح لضمان التزام أعضائها بدفع رسوم العضوية، ناهيك عن التبرع للأنشطة. بدلًا من ذلك، تعتمد الكثير من المنظمات على التمويل إما من عضو واحد يكون له بالتالي سيطرة غير متكافئة على القرارات الاستراتيجية، أو من مصادر تمويل أجنبي.

تقدم الوزارات والمؤسسات الحكومية أيضًا بعض التمويلات مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات الخيرية. على سبيل المثال، في مبادرتين – أطفال بدون مأوى ومستقبلنا في أيدينا – اشتركت وزارة التضامن الاجتماعي مع إحدى وعشرين منظمة غير حكومية، حيث قدمت لهم 1.4 مليون دولار في شكل أموال من صندوق دعم المنظمات غير الحكومية التابع للوزارة. تم إطلاق مشروع أطفال بدون مأوى في أواخر عام 2014، وركز على إعادة تأهيل الأطفال المشردين وإعادة دمجهم داخل المجتمع. أما مبادرة مستقبلنا في أيدينا فبدأت في عام 2015، وكانت تركز على تمكين الشباب وزيادة المشاركة المدنية والسياسية من الشباب. تقدم وزارة البيئة أيضًا تمويلًا إلى المنظمات غير الحكومية لتنفيذ الأنشطة بنشر مناقصة عامة إما على موقعها على الإنترنت، أو في إحدى الصحف، و/أو من خلال مديرياتها المحلية، مع وضع معايير للتقديم. علاوةً على ذلك، طبقًا للقانون 84، يمكن تعيين منظمات ذات منفعة عامة تتعاقد معها الحكومة لتنفيذ الأنشطة. على سبيل المثال، في يونيو من عام 2015، وافقت وزارة التضامن الاجتماعي على منح تمويل لسبعة عشر مشروعًا من جانب منظمات مشتركة في تمكين الشباب، وبلغ إجمالي التمويل في هذه المشاريع ستة ملايين جنية مصري (حوالي 680,000 دولار أمريكي).

لا تمارس منظمات المجتمع المدني بشكل متسق الإدارة المالية الشفافة. تتطلب المادة 21 من قانون 84 أن تحتفظ المنظمات غير الحكومية بسجلات مالية وأن توظف مدقق حسابات إذا تجاوزت ميزانية المنظمة 20,000 جنية مصري (حوالي 2,500 دولار أمريكي)، لكن الامتثال لهذه المتطلبات أثبت صعوبتها بالنسبة لكثير من المنظمات نظرًا للقيود المالية. وبناءً عليه، فإنه من الشائع للمنظمات غير الحكومية أن تطلب المساعدة من موظفي وزارة التضامن الاجتماعي لمساعدتها على تحقيق التوازن في سجلاتها، وهي ممارسة تفتح الباب لتضارب المصالح والفساد. بوجه عام، لا تنتشر منظمات المجتمع المدني تقارير مالية سنوية أو تقارير عن أنشطتها. هناك عدد محدود فقط هو الذي يقوم بذلك بشكل روتيني وينشر تقاريره على موقعه الإلكتروني.

المنصرة: 2014: 5.4 / 2015: 5.5



أصبحت بيئة مناصرة منظمات المجتمع المدني مقيدة بشكل متزايد في عامي 2014 و2015، حيث تقلصت جهود المنصرة نتيجة لذلك. في كلتا العامين، اتخذت السلطات الحكومية إجراءات تقييدية ثبتت المنصرة، وأكدت الخطابات التي أدلى بها المسؤولون رسالة الحكومة بأنها لن ترحب بأراء معارضة من منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، أصبح عددٌ من أعضاء منظمات المجتمع المدني البارزين والنشطاء الحقوقيين المعروفين عرضة لمنع السفر في عامي 2014 و2015 ولم يستطيعوا مغادرة مصر. وفي عام 2014، تراجعت الحكومة في سحب أو تعديل قانوني تقييدي على المظاهرات والاحتجاجات التي ظلت توفر ذرائع لسجن المنصرين الحقوقيين. من الناحية العملية، ساهم غياب هيئة تشريعية في مصر أثناء عامي 2014 و2015 في مزيد من التراجع في مناصرة منظمات المجتمع المدني، لأنه لم يكن هناك إلا القليل من الفرص للاشتراك المباشر مع صنّاع القرار.

في أوائل عام 2015، أقرت الحكومة تشريعًا كاسخًا لمكافحة الإرهاب اشتمل على قيود كامنة على التعبير والمناصرة. على سبيل المثال، اعتمادًا على تعريف واسع "للأعمال الإرهابية" تنص الفقرة 35 من القانون على أن أي فرد ينشر أو يروج قصصًا حول أعمال إرهابية أو أخبار تتناقض مع التصريحات الرسمية لوزارة الدفاع يمكن أن يعاقب بغرامة قدرها 200,000 – 500,000 جنية مصرية (حوالي 25,000 – 64,000 دولار أمريكي). إذا نشر الشخص القصة كجزء من مهمته، يمكن أن تحظره المحكمة من ممارسة مهنته لمدة تصل إلى عام. يعاقب القانون أيضًا أي شخص يستخدم موقعًا إلكترونيًا لغرض "ترويج أفكار أو معتقدات تناصر ارتكاب أعمال إرهابية" بالسجن لمدة 5 سنوات على الأقل.

في 21 مايو، 2015، أخضع أحد قضاة التحقيقات موظفي المجموعة المتحدة إلى استجوابات مطوّلة على خلفية عملهم على وضع مسودة مشروع قانون عن مناهضة التعذيب والمناصرة من أجل إقراره. تعزز هذه الإجراءات القانونية من رسالة الحكومة بأنها لا ترحب بأي محاولات للمناصرة والإصلاح القانوني الذي يشكل تحديًا لموقف الحكومة.

لا توجد آليات راسخة أو منهجية بشكل عام لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في صنع القرار الحكومي. بعض الكيانات الحكومية، بما في ذلك المجلس الوطني للطفولة والأمومة، والمجلس الوطني للمرأة، ووزارة البيئة، تشترك في المشاورة المنتظمة مع منظمات المجتمع المدني. تتفاوت منظمات المجتمع المدني بشكل واسع في وصولها إلى الهيئات المختلفة لصنع القرار وقدرتها على المناصرة ويتوقف هذا على المؤسسة المشتركة في هذا الأمر مع ذلك.

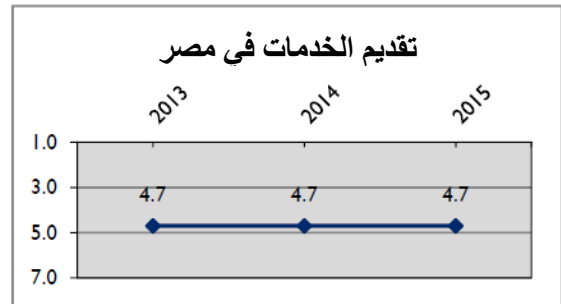
كانت هناك حالات معزولة من تحالفات المناصرة المرتكزة على قضية بين منظمات المجتمع المدني أثناء عامي 2014 و2015. في 21 أغسطس، 2015، شكّلت عشرون نقابة مستقلة هيئة تنسيق تُسمى تضامن. دعت هذه الهيئة إلى الاحتجاج في سبتمبر من عام 2015 للتنديد بقانون الخدمة المدنية الجديد ودعت إلى تعليق، متهمه القانون على اعتبار أنه صدر عن طريق مرسوم رئاسي قبل تصويب البرلمان بدون مشاورة أصحاب المصلحة المعنيين، وأن نظامه الجديد للرواتب، والتوظيف، والإقالة لن تكون في صالح الموظفين ويمكن أن تزيد الفساد والمحسوبيات. علاوةً على ذلك، في ديسمبر من عام 2015، أعلنت خمسون نقابة عمالية واتحاد عمالي إقامتهم لجنة تنسيقية للنقابات العمالية المستقلة للمناصرة من أجل قوانين ديمقراطية لنقابات العمال ولفضح الفساد داخل نقابة عمال مصر. أثناء الانتخابات البرلمانية، التي تم تنظيمها ما بين أكتوبر وديسمبر من عام 2015، اشترك عدد من المنظمات الفردية، وكذلك الائتلاف المصري لمراقبة الانتخابات في مراقبة الانتخابات، كما شارك عدد من المنظمات الحقوقية أيضًا في لجنة الحريات في نقابة الصحافة للاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر، 2015، وهو الحدث الذي حظي بحضور واسع وتضمن نقاشات عن قضايا حقوق الإنسان وتوصيات لمعالجة الموقف.

على المستوى المحلي، تعتبر مناصرة منظمات المجتمع المدني محدودة. عندما تشترك المنظمات الأصغر في المناصرة فإنها عادة ما تقوم بذلك بصفتها جزء من ائتلاف، وغالبًا ما تقودها منظمات غير حكومية أكبر في شراكة مع مجموعات أخرى في مجالها.

ظلت منظمات المجتمع المدني مشتركة في موضوع تمكين الإصلاحات القانونية لدعم المجتمع المدني، وساعدت مناصرتهم في عامي 2014 و2015 على منع المزيد من القيود. إن مسودة قانون المنظمات غير الحكومية الذي ساعدت منظمات المجتمع المدني في صياغته في عام 2013 في ظل قيادة وزير التضامن الاجتماعي فيما بعد د. أحمد البرعي تم سحبه عندما تولت د. غادة والي منصب الوزير في عام 2014. خصصت د. والي لجنة داخل وزارة التضامن الاجتماعي لصياغة مسودة قانون جديد للمنظمات غير الحكومية احتوى على العديد من القيود الجديدة على المنظمات غير الحكومية وكانت حتى أكثر تقييدًا من قانون 84. اعترضت المنظمات غير الحكومية على المسودة الجديدة لوزارة التضامن الاجتماعي، وأصدرت العديد من الوثائق لرفع الوعي حول المسودة محليًا وبين المجتمع الدولي. علاوةً على ذلك، في 18 سبتمبر، 2014، قام إحدى عشر اتحاد إقليمي من المنظمات غير الحكومية و150 منظمة غير حكومية ومنظمة مجتمع مدني من أربعة عشر محافظة بالمشاركة في مؤتمرًا لمناقشة مسودة القانون. وقامت الحكومة في نهاية الأمر بسحب مسودة الوزارة وأرجأت النظر في الموضوع إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية.

تقديم الخدمات: 2014 : 4.7 / 2015 : 4.7

ظل تقديم الخدمات من منظمات المجتمع المدني مستقرًا تقريبًا أثناء عامي 2014 و2015. لا تزال منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا حاسمًا في تقديم الخدمات إلى المواطنين المصريين، وخاصة في المناطق الحضرية والريفية المحرومة من الخدمات حيث تعيش المجتمعات الأقل حظًا. تتراوح هذه الخدمات من الخدمات الأساسية (مثل المياه المتحركة، والوجبات التكميلية، والخدمات الصحية) إلى الدعم الأكثر تطورًا (بما في ذلك القروض الصغيرة، والتدريب على الوظائف، والتعليم، وإعادة



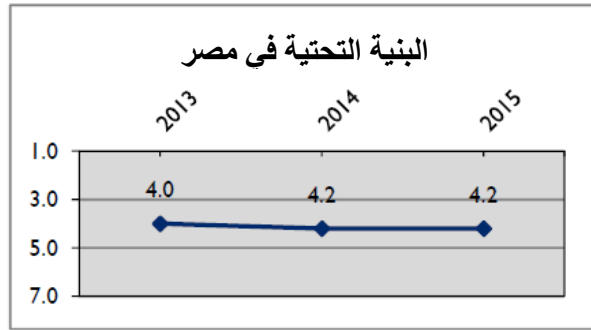
التأهيل، وتمكين المرأة). تقدم منظمات المجتمع المدني المرتكزة على أساس ديني التي تمتلك فروع محلية عديدة عبر البلاد – تقدم المقدار الأكبر من الخدمات الخيرية. وتقدم جمعيات تنمية المجتمع الأصغر والموجودة تقريباً في كل القرى الخدمات كذلك، ولكن غالباً ما تكون هذه الخدمات أقل في الجودة والتكرار. طبقاً للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر، فإن هناك 2,995 منظمة مجتمع مدني قدمت الخدمات إلى حوالي 2,262,350 شخص في جميع أنحاء مصر في عام 2014. ومن بين هؤلاء المنتفعين، 42 بالمائة تلقوا خدمات الأيتام والمسنين، 37 بالمائة تلقوا خدمات تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، و22 بالمائة تلقوا خدمات الرعاية الاجتماعية، و8 بالمائة تلقوا خدمات تنظيم الأسرة.

في عام 2014، قدّم بنك الطعام المصري حوالي 21,000 وجبة إلى الطلاب في عشر محافظات، علاوةً على تقديم سلع غذائية رئيسية على 240,000 أسرة. في عامي 2014 و2015، وصلت هيئة كير مصر إلى 36,000 مواطن في محافظتي سوهاج وأسيوط لرفع وعيهم حول حقوق المرأة في الميراث، كما أن المنظمات غير الحكومية متوسطة الحجم قادرة أيضاً على الوصول إلى أعداد أكبر من المنتفعين. في مجال حقوق الإنسان، على سبيل المثال، عمل المركز المصري لحقوق المرأة مع شركاء محليين لتدريب حوالي 300,000 امرأة في سبعة وعشرين محافظة في إطار مشروع حمل اسم أصوات النساء في مكافحة العنف ضد المرأة. في عام 2015، عقدت جمعية كارياتاس مصر، بالتعاون مع مؤسسة فوس قرح للتنمية، معسكرًا لـ 115 طفل وأمهاتهم في حي روض الفرج لتطوير مشاركة العائلات في بناء المجتمعات.

تعتمد منظمات المجتمع المدني بشكل أساسي على المعرفة المجتمعية لتحديد احتياجات وأولويات السكان الذين يخدمونهم. من النادر أن تنفذ منظمات المجتمع المدني تقييمات دقيقة أو مسوحات قبل تقديم الخدمات إلا إذا كان ذلك جزءاً من مشروع ممول من مانحين. يستهدف مدى الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني مستفيدين خارج نطاق عضوية منظمات المجتمع المدني، وغالباً ما يتكون من عامة الجمهور. تقدم منظمات المجتمع المدني أيضاً الخدمات إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى، والكيانات الحكومية، والأكاديمية، على سبيل المثال عن طريق تزويدهم بالمشورات ودعوتهم إلى ورش العمل التي تقودها منظمات المجتمع المدني.

تقدم معظم منظمات المجتمع المدني الخدمات مقابل رسوم رمزية أو مجاناً؛ لأنها تلبّي في المقام الأول احتياجات الفقراء وهي على دراية بالقيود المالية التي تؤثر على مستفيديهم.

البنية التحتية: 2014 / 4.2 : 2015 / 4.2



تراجعت البنية التحتية التي تخدم قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في عام 2014، ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى العجز في التمويل وتقديم قيود جديدة من جانب الحكومة، حيث أدى كل من هذين العاملين إلى انخفاض توفر دعم بناء القدرات. وبقي الموقف نسبياً بدون تغيير في عام 2015.

هناك عدد قليل جداً من منظمات الدعم الوسيط أو منظمات الموارد المكرسة بشكل أساسي لدعم المجتمع المدني. تتضمن هذه الكيانات القليلة مركز خدمات المنظمات غير الحكومية المصرية ومركز خدمات التنمية نظرياً، تقدم الاتحادات المتنوعة للمنظمات غير الحكومية أيضاً بعض الدعم، إلا أن ميزانياتهم المتدنية لا تسمح بتقديم

مساعدة حقيقية. تقدم بعض منظمات المجتمع المدني الدعم إلى غيرها من المنظمات كذلك وعادة ما يكون هذا من خلال مشاريع محددة من تمويل المانحين. على سبيل المثال، في عامي 2014 و2015، قدّمت المجموعة المتحدة للتدريب المتخصص والدعم الفني إلى 100 منظمة في مجال المراقبة، والتوثيق، ورفع الوعي، وتقديم الدعم القانوني المتعلق بقضايا التعذيب.

لقد أنشأت بعض الكيانات الربحية في القطاع الخاص مؤسسات تزود منظمات المجتمع المدني ببناء القدرات والتمويل في سياق الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية. ومن بين المنظمات الرائدة في تقديم المنح مؤسسة سويسرس، وفودافون مصر لتنمية المجتمع، ومؤسسة كلنا واحد. تدعم هذه المنظمات بشكل أساسي منظمات المجتمع المدني التي تركز على التنمية.

واصل عدد من الائتلافات والشبكات العمل أثناء عامي 2014 و2015. قام منتدى منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المستقلة، وهو أحد هذه الائتلافات، بتقديم تقرير أثناء الاستعراض الدوري الشامل لمصر في مجلس حقوق الإنسان في نوفمبر 2014. وقام الائتلاف المصري لحقوق الطفل، المؤلف من أربعة وستين منظمة غير حكومية تعمل في مجال حقوق الطفل، بمواصلة نشاطه في عامي 2014 و2015، على سبيل المثال، دعى الائتلاف إلى تنفيذ المواد التي في صالح الطفل في الدستور، وإقرار مصر للبروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل، والمحاکمات العادلة للأحداث، كما أصدر الائتلاف تقارير عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وأعلن في عام 2015 أن الائتلاف سيأخذ زمام المبادرة في صياغة تقرير موازي يتم تقديمه إلى لجنة حقوق الطفل في عام 2016.

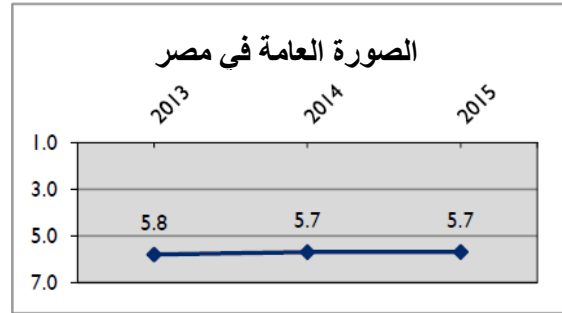
ظهرت ائتلافات جديدة أثناء هذه الفترة التقييمية كذلك. تضمنت هذه الائتلافات اتحادات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية (يناير 2014)، واتحاد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الجرف التراثية شمال وجنوب سيناء (يونيو 2014)، واتحاد رواد التنمية للمنظمات غير الحكومية (فبراير 2014)، واتحاد المنظمات غير الحكومية النوبية للدعم الاجتماعي (أكتوبر 2015).

كانت الفرص المتاحة لمنظمات المجتمع المدني للتدريب وبناء القدرات في عامي 2014 و2015 محدودة جداً، وخاصة عند مقارنتها بعامي 2012 و2013. يرجع التراجع بشكل أساسي إلى تضائل دعم المانحين والنقص في التمويل المتاح لبناء القدرات. علاوة على ذلك، فإن القيود المضاعفة قد قيدت أنشطة بناء القدرات لدى منظمات المجتمع المدني، وقامت السلطات بحظر الفعاليات التدريبية من وقت إلى آخر. على سبيل المثال، في أكتوبر من عام 2015، ألغت السلطات الأمنية برنامج تدريبي حول المساواة بين الجنسين نظمته مركز المرأة للوعي القانوني والإرشاد. وحظرت السلطات أيضاً مدرّبين بريطانيين مرتبطين بالفعالية من دخول البلاد. تمتلك منظمات المجتمع المدني الوصول إلى بعض بناء القدرات وكتيبات التدريب عن طريق الإنترنت، إلا أنه من غير الواضح إذا ما كانت هذه الموارد تُستخدم بشكل واسع أم لا.

لا تزال الشراكات عبر القطاعات بين منظمات المجتمع المدني والقطاعات الأخرى – بما في ذلك الإعلام، والحكومة، وقطاع الأعمال – استثناءً وليس القاعدة. تقوم الوكالات الحكومية في مناسبات قليلة بالتعاقد مع منظمات المجتمع المدني للمساعدة في تنفيذ أهدافها. على سبيل المثال، اشركت وزارة التضامن الاجتماعي منظمات غير حكومية في تنفيذ بعضاً من أهدافها التنموية، مثل مبادرات مستقبنا في أدينا وأطفال بدون مأوى التي تم مناقشتها آنفاً. وقام المجلس القومي للطفولة والأمومة، وبدرجة أقل، المجلس القومي للمرأة بتنفيذ شراكات محدودة مع المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال، للتشاور حول تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل. في إحدى المناسبات، يشترك القطاع الخاص مع المجتمع المدني كذلك، بما في ذلك من خلال الدعم الخيري من المؤسسات التابعة للشركات، كما هو موصوف أعلاه. في عامي 2014 و2015، عملت منظمة نهضة المنصورة غير الحكومية مع الشركات لتعزيز التغيير المجتمعي المستدام من خلال بناء قدرات الشباب في حين اشتركت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في شراكات مع مشروعات زراعية لتحسين إنتاجية الفلاح. ونادراً ما تجد شراكات مجدية خارج نطاق هذه الأمثلة القليلة.

الصورة العامة: 2014 / 5.7 : 2015 / 5.7

كان الخطاب الإعلامي السلبي حول منظمات المجتمع المدني أقل بروزاً في عامي 2014 و2015، خاصة بالمقارنة مع العامين السابقين لا سيما مع وجود هجمات إعلامية منهجية منظمة من جانب الحكومة على منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني بشكل عام لا تتمتع بتغطية إعلامية موسعة أو إيجابية واستمر بعض الخطاب السلبي عن منظمات المجتمع المدني. تميل منظمات المجتمع المدني إلى امتلاك أو إنشاء مناهج استراتيجية نحو الإعلام، بينما تفتقر وسائل الإعلام إلى الدراية حول القطاع.



وتفاوتت التقارير الإعلامية حول منظمات المجتمع المدني. على سبيل

المثال، تمتعت منظمات حماية المستهلك التي اشتركت في تدخلات لمراقبة الأسعار والأسواق بتغطية إعلامية واسعة. وهناك منظمة تُسمى جمعية المراقبة والجودة لحماية المستهلك كانت إحدى المجموعات التي تلقت تغطية واسعة وإيجابية في عامي 2014 و2015. علاوة على ذلك، في نوفمبر وديسمبر من عام 2015، تلقت منظمات حقوق الإنسان التي تعمل في حملة لمناهضة التعذيب، بما في ذلك المجموعة المتحدة، تلقت تغطية إعلامية إيجابية على نحو استثنائي، ربما لاحتواء الغضب الشعبي المتصاعد من انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. ورغم ذلك، فإن التغطية الإعلامية عادة ما تعكس الافتقار إلى الفهم العميق للمجتمع المدني وأنشطة منظماته.

حتى تاريخه، ليست هناك دراسات تقيس الرأي العام للمجتمع المدني في مصر. على الرغم من الهجمات الفردية العرضية على مجموعات حقوق الإنسان في المنتديات العامة، فإن الرأي العام يسعى إلى منظمات المجتمع المدني للحصول على الدعم، على سبيل المثال، كملجأ أخير لضحايا التعذيب من حيث الخدمات المقدمة والطريقة التي تُقدم بها هذه الخدمات. وهذه النظرة الإيجابية، مع ذلك، لا تنعكس على تبرعات الجمهور لمنظمات المجتمع المدني، ولا يبدو أنها تُترجم إلى تضامن معها عندما تقع تحت الهجوم أو تُحظر أنشطتها. علاوة على ذلك، فإن نظرة الرأي العام والحكومة للتمويل الأجنبي ظلت سلبية.

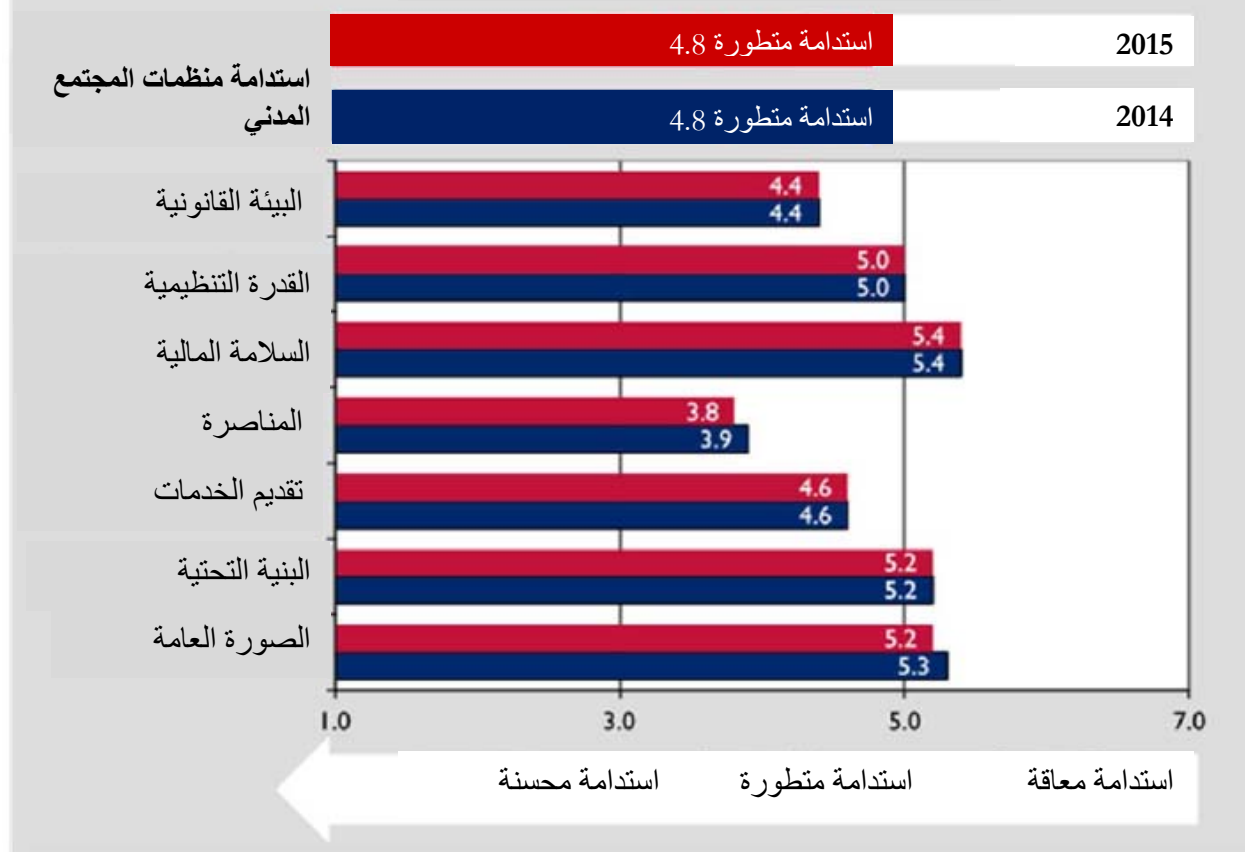
لا تزال نظرة الحكومة لمنظمات المجتمع المدني قاتمة، ولكن مواقف الوكالات والمسؤولين يبدو أنها انتهازية مع مواقف إيجابية بشكل أساسي تجاه تلك المنظمات التي تساعد على تحقيق أهداف معينة.

بالنسبة للقطاع الخاص، يبدو أن الفجوة التاريخية في الثقة بين القطاع ومنظمات المجتمع المدني قد تقلصت. هناك عدد من المشاريع الآن تدعم أنشطة منظمات المجتمع المدني، وخاصة الأنشطة ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية. كما ناقشنا سابقاً، فقد شكّلت العديد من الشركات الكبيرة مؤسسات، بما في ذلك مؤسسة سويسرا التي تقدم منحاً لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع مستدامة ومشاريع تنمية مجتمعية. تستثني نظرة القطاع الإيجابية للشراكة مع منظمات المجتمع المدني تلك المجموعات التي تركز على حقوق الإنسان والتنمية السياسية مع ذلك، وهو فارقاً ينعاز إلى موقف الدولة.

بوجه عام، فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فاعلية في استخدامها للإعلام الاجتماعي لنشر أنشطتها. عادة ما تمتلك منظمات المجتمع المدني صغيرة ومتوسطة الحجم صفحات على الفيس بوك للتفاعل مع قواعدها الشعبية وتطوير صورتها العامة. أما المنظمات الأكبر فغالباً ما يكون لديها مواقعها الإلكترونية الخاصة التي تمكنها من التوسع في الكلام عن المنظمة وأنشطتها، ومشاركة قصص النجاح والمنشورات. يحصل الكثير من الصحفيين على المعلومات من هذه المواقع عند تغطية منظمات المجتمع المدني. لقد شكّلت بعض المنظمات علاقات شخصية مع الصحفيين، مما يسهل تغطية إخبارية أكثر انتظاماً. تكون وسائل الإعلام المحلية بوجه عام مهمة ونشيطة في تغطية أنشطة منظمات المجتمع المدني المحلية في مجتمعاتها.

لم تتقدم عملية وضع وإقرار مدونة سلوك لمنظمات المجتمع المدني، وهي مبادرة بدأت بعد ثورة 2011 مباشرة – لم تتقدم إلا خطوات قليلة. ويمكن أن يرجع هذا إلى الضغوط المالية والقانونية على منظمات المجتمع المدني، مما يعني أن منظمات المجتمع المدني يجب أن توجّه كل الوقت والموارد التي لا تنفق على الأنشطة إلى جمع التبرعات والحفاظ على الذات. لم تتحسن شفافية منظمات المجتمع المدني أيضاً. بموجب قانون 84، يجب على المنظمات غير الحكومية أن تقدم تقارير سنوية إلى وزارة التضامن الاجتماعي. في حين أن هذا كان شائعاً قبل عقود أن تشارك المنظمات غير الحكومية تقارير مفصلة عن أنشطتها وميزانياتها، فإن المنظمات الآن أقل رغبة في نشر تقاريرها. يمكن أن يكون هذا مرتبطاً بالخوف من التغطية الإعلامية السلبية، خاصة في حالة المنظمات التي تتلقى تمويلاً أجنبياً.

نقاط استدامة منظمات المجتمع المدني للعراق



استدامة منظمات المجتمع المدني: 2014: 4.8 / 2015: 4.8



واجه العراق تحديات سياسية وأمنية واقتصادية متعددة في عامي 2014 و2015. في عام 2014، استولى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الموصل، وكذلك على أجزاء من محافظات صلاح الدين، والأنبار، وديالى في الأجزاء الغربية والوسطى من البلاد. شهدت المناطق المسيطر عليها من جانب تنظيم الدولة انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وخاصة ضد الأقليات الدينية مثل اليزيديين والمسيحيين. أدى التوسع الإقليمي للتنظيم إلى زيادة النازحين داخليًا، حيث فر المدنيون من المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة. ونتيجة للأزمات الأمنية والإنسانية، غيّرت الكثير من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية أنشطتها لتركز على الإغاثة والخدمات للنازحين داخليًا، وكذلك لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب تنظيم الدولة. ساعدت زيادة عمل منظمات المجتمع المدني في مخيمات النازحين على تحسين الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني، وكذلك علاقة هذه المنظمات بالحكومة.

حقائق البلد

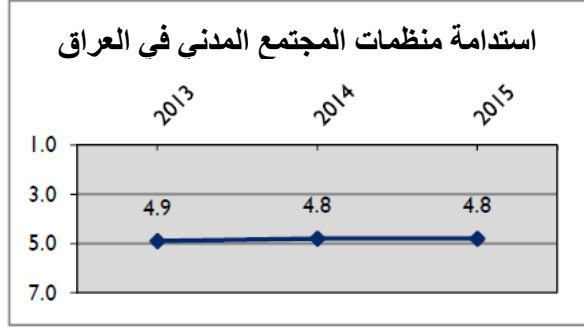
العاصمة: بغداد

نوع الحكم: ديمقراطي برلماني

السكان: 37,056,169 نسمة (إحصائية يوليو 2015)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 15,500 دولار (إحصائية 2015)

مؤشر التنمية البشرية: 121 (2015)



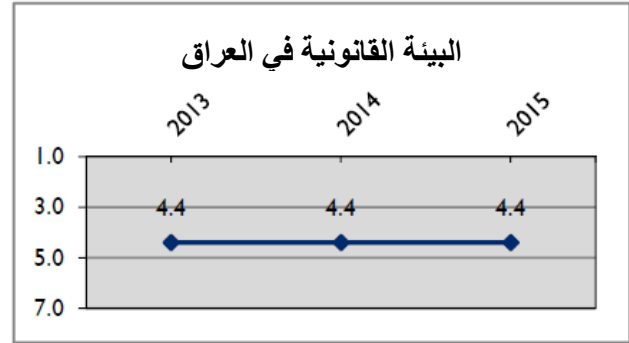
في أبريل من عام 2014، عقد العراق انتخابات برلمانية نتج عنها انتقال للسلطة مثير للجدل وإن كان سلمياً نسبياً إلى حكومة جديدة يقودها رئيس الوزراء حيدر العبادي. على مدار عام 2014 وخاصة في الربع الثالث من العام، شهد العراق أزمة اقتصادية شديدة، وكان هذا يرجع بدرجة كبيرة إلى انهيار أسعار النفط العالمية، حيث تمثلت عوائد النفط مكوناً رئيسياً في الميزانية الوطنية. ونتيجة لذلك، قدمت الحكومة دعماً مالياً مباشراً أقل لمنظمات المجتمع المدني. من ناحية أخرى، كانت الدولة أكثر انفتاحاً بشكل عام للتعاون مع منظمات المجتمع المدني نظراً لنقص الموارد وقدرة منظمات المجتمع المدني على سد الثغرات الموجودة في تقديم الخدمات.

في عام 2015، أدى الاستياء الشعبي المتزايد - الذي ركز على الفساد الواسع في الحكومة، والتقديم المتدني للخدمات، والقضاء الضعيف - أدى إلى مظاهرات شعبية واسعة. ساعدت منظمات المجتمع المدني في حشد المظاهرات مثل تلك التي حدثت في ميدان التحرير في بغداد في شهر يوليو ومظاهرات الجمعة الأسبوعية التي حدثت بعد ذلك. قدم رئيس الوزراء العبادي في نهاية الأمر حزمة من الإصلاحات التي تعالج مطالب المتظاهرين، والتي أقرها البرلمان في شهر أغسطس. في الوقت نفسه، وعقب العمليات التي بدأت في الربيع، حررت القوات العسكرية العراقية بعض المناطق من أيدي تنظيم الدولة، بما في ذلك تكريت، وسنجار، ثم ما لبثت منظمات المجتمع المدني أن بدأت في تنفيذ أنشطتها في المناطق المحررة مؤخراً، مثل تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين العائدين.

طبقاً للمديرية الفدرالية للمنظمات غير الحكومية، كان هناك 2,150 منظمة غير حكومية مسجلة مع نهاية عام 2014، وزاد هذا العدد ليصل إلى 2,591 في عام 2015. أفادت دائرة المنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان بأن هناك حوالي 2,300 منظمة غير حكومية مسجلة في نهاية عام 2014 و2,564 منظمة بعدها بعام.

البيئة القانونية: 2014: 4.4 / 2015: 4.4

لا يزال القانون المختص بالمنظمات غير الحكومية (القانون رقم 12 لعام 2010) هو الذي يحكم عمل منظمات المجتمع المدني في المنطقة الفدرالية للعراق، في حين تعمل منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان بموجب القانون المختص بالمنظمات غير الحكومية العاملة في إقليم كردستان العراق (قانون حكومة إقليم كردستان رقم 1 لعام 2011). يعتبر القانون ممكنين نسبياً، وكل قانون ينص على عملية تسجيل مباشرة مع متطلبات قليلة وحدود زمنية واضحة لاستجابة الحكومة للطلبات. بوجه عام، أصبحت عملية التسجيل لمنظمات المجتمع المدني أكثر سهولة إلى حد ما في عامي 2014 و2015، حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني في حوالي 95 بالمائة من طلبات تسجيل منظمات المجتمع المدني تم قبولها.



هناك بعض التحديات في عملية التسجيل قد ظهرت أثناء عملية إعداد التقرير وإن كانت هذه التحديات ثانوية. في عام 2015، أضافت السلطات الكردية فقرة في شروط التسجيل تطلب من المتقدمين توثيق مستنداتهم، معللة ذلك التغيير بالحاجة إلى المزيد من إجراءات الفرز والمراجعة للطلبات للتأكد من عدم ارتباطها بمنظمات إرهابية. كما سحب مجلس الوزراء الكردي حق الكليات والجامعات الأجنبية في التسجيل كمنظمات مجتمع مدني بعد ما أستغلت الجامعات الأجنبية هذه الميزة لتجنب دفع رسوم أعلى كجامعات أجنبية.

إن المؤسسات الحكومية المسؤولة عن تسجيل المنظمات غير الحكومية (دائرة المنظمات غير الحكومية في حكومة العراق الفدرالية، ودائرة المنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان) غير قادرة على حل أي منظمة مجتمع مدني من جانب واحد ولكن يمكن أن تعلق أنشطة أي منظمة مجتمع مدني لمدة ثلاثين يوماً لانتهاكها قانون منظمات المجتمع المدني. يمكن أن تطلب الحكومة أيضاً قرار قضائي بحل أي منظمة من منظمات المجتمع المدني في حالة الانتهاكات الصارخة. إذا لفتت إحدى منظمات المجتمع المدني نظر الحكومة بشكل سلبي، على سبيل المثال بالحديث ضد الفساد أو إدعاء انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن، تكون المنظمة أقرب إلى مواجهة هذه التحديات أو عقوبات بيروقراطية زائدة. تستطيع منظمات المجتمع المدني الانضمام إلى الشبكات، إلا أنها يجب أن تقدم المستندات المطلوبة للتسجيل في مثل هذه الشبكات.

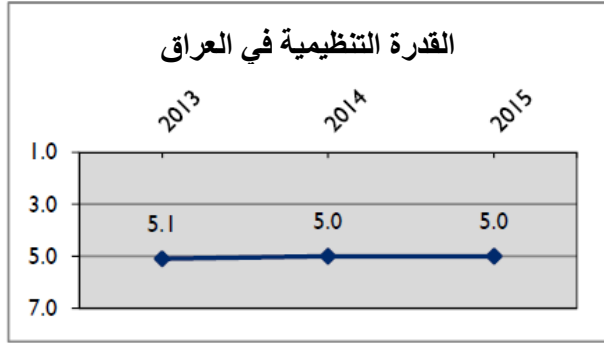
إن الإدارات الحكومية متعاونة بشكل عام، ونادرًا ما يحدث تضييقات إدارية على منظمات المجتمع المدني. أصبح التعامل مع هذه الإدارات أكثر تعقيدًا في عامي 2014 و2015، مع ذلك، وخاصة عقب غزو تنظيم الدولة وسيطرتها على مناطق معينة. بدأت السلطات في كركوك ودهوك ممارسة المزيد من الإشراف والسيطرة على منظمات المجتمع المدني التي تعمل في معسكرات النازحين الداخليين وحولها. يطلب مسئولو كركوك أيضًا من منظمات المجتمع المدني الحصول على إذن المحافظ بالعمل. كان هناك عقبات إدارية متزايدة في ميسان والبصرة في عام 2015 كذلك. في كلا المكانين، على سبيل المثال، يُحظر العمل بدون موافقة رسمية من الحكومة.

ينص قانون إقليم كردستان رقم 1 لعام 2011 على أن منظمات المجتمع المدني معفاة من كل الضرائب والرسوم الجمركية على عوائدها وممتلكاتها وأموالها. في المقابل، فإن منظمات المجتمع المدني المسجلة بموجب القانون رقم 12 لعام 2010 تُعفى من الضرائب والرسوم الجمركية فقط إذا تقدمت للحصول على حالة "المصلحة العامة" وحصلت عليها. يتم منح هذه الحالة من جانب مجلس الوزراء إلى منظمات المجتمع المدني التي تم إنشاؤها "للتحقيق المنفعة العامة". لا يحصل المتبرعون الأفراد أو الشركات على مزايا ضريبية نظير تبرعاتهم لمنظمات المجتمع المدني.

تستطيع منظمات المجتمع المدني أيضًا اكتساب الدخل من الحكومة في مقابل الخدمات التي تقدمها، إلا أن الأزمة الاقتصادية والعجز في الميزانية وضع نهاية لهذا الدخل في النصف الثاني من عام 2014. يسمح القانون لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام أن تحصل رسومًا على الخدمات التي تقدمها، لكن القليل من المنظمات هي التي تقوم بذلك. تُعد منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات القانونية من بين تلك المنظمات التي تجلب العوائد.

هناك رابطة من المحامين الشباب مدربين على قانون منظمات المجتمع المدني وقد ساعدوا الكثير من منظمات المجتمع المدني أثناء عملية التسجيل في عامي 2014 و2015. يتم مشاركة المعرفة القانونية أيضًا بين المنظمات وغالبًا ما يتم تمريرها من منظمات المجتمع المدني الأكثر رسوخًا وخبرة إلى منظمات المجتمع المدني الجديدة.

القدرة التنظيمية: 2014: 5.0 / 2015: 5.0



مع وصول تنظيم الدولة إلى العراق وما ترتب عليه من أزمات إنسانية، بدأت منظمات المجتمع المدني في تغيير عملها في عامي 2014 و2015 نحو الإغاثة والمساعدات للنازحين. ساعد هذا الكثير من المنظمات في توسيع قدراتها القائمة وتعلم إدارة أنواع جديدة من المشاريع، كما ساعد هذا المنظمات على بناء دوائرها الشعبية المحلية، حيث أصبح عمل منظمات المجتمع المدني أكثر ظهورًا وأصبحت المجتمعات أكثر دراية بهذه المنظمات. وسعت منظمات المجتمع المدني أيضًا من دوائرها الشعبية المحلية بالاستجابة لاحتياجات المجتمعات المتأثرة بتنظيم الدولة. على سبيل المثال، في عام 2015 ناصر المركز العراقي لإدارة الصراع ومهارات التفاوض بنجاح من أجل الحصول على موافقة البرلمان على رواتب لأكثر من 20,000 موظف في القطاع العام يعيشون في مناطق تحت سيطرة تنظيم الدولة.

تفتقر منظمات المجتمع المدني بوجه عام إلى الخطط الاستراتيجية والرسائل مع ذلك. ويتفاقم هذا مع العجز في التمويل وعلى وجه الخصوص نقص التمويل طويل الأمد، حيث يثبط انعدام الأمن المالي منظمات المجتمع المدني من التفكير فيما وراء البقاء قصير الأمد.

تحسنت الإدارة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني إلى حد ما في عامي 2014 و2015. على سبيل المثال، قامت جمعية الأمل العراقية، ومؤسسة المرتقى للتنمية البشرية، وعدد آخر من منظمات المجتمع المدني بإقرار سياسات الموارد البشرية، بما في ذلك التوصيفات الواضحة للوظائف، والهياكل الإدارية. في مقابل ذلك، لا تزال الكثير من منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى التوزيع الواضح للمسؤوليات بين الموظفين وتميل إلى تغيير المهام والمشاريع بدلًا من تكريس الأفراد أو الفرق. غالبًا ما تكون منظمات المجتمع المدني أيضًا عرضة للإدارة بنظام القمة إلى القاعدة من جانب فرد واحد يتخذ كل القرارات الرئيسية للمنظمة. علاوةً على ذلك، في مناطق الصراع أو المخاطر الأمنية الشديدة، تضطر منظمات المجتمع المدني إلى تجاهل أو التنازل عن الأنظمة المؤسسية من أجل وضع سلامتها وأمنها على رأس أولوياتها.

لا يزال تعيين الموظفين أحد التحديات لكثير من منظمات المجتمع المدني. في عام 2014، دخل عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة إلى العراق وعيّنت موظفين محليين وأتى معظم هؤلاء الموظفين من منظمات مجتمع مدني محلية. تكون المنظمات غير الحكومية الدولية بوجه عامة قادرة على دفع رواتب أعلى من المنظمات المحلية. وعلى الرغم من ذلك، احتاجت منظمات المجتمع المدني إلى تعيين

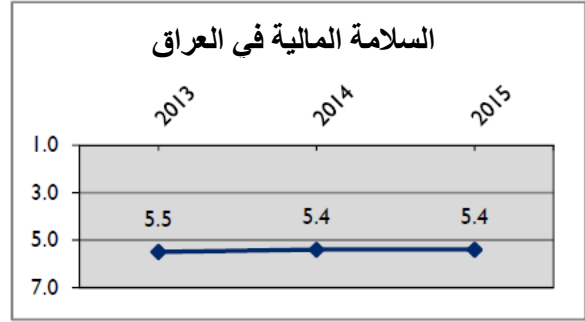
المزيد من الموظفين واستطاعت عمل ذلك في عام 2015 نتيجة للمشاريع المتزايدة للنازحين داخليًا وإعادة بناء المناطق المحررة، مما يتطلب المزيد من الأفراد الميدانيين لتولي أنشطة الإغاثة. إن معظم منظمات المجتمع المدني لديها محاسبين في حين توظف القليل من المنظمات مديري تقنية بوجه عام على أساس الحاجة. كان هناك زيادة في العمل التطوعي كذلك وخاصة في معسكرات النازحين داخليًا. توصلت دراسة في عام 2015 أجرتها فيالق الرحمة أن 27 بالمائة من كل العراقيين شاركوا في العمل التطوعي، وهي زيادة عن السنوات السابقة. واعترافًا بهذا التوجه، قامت دائرة المنظمات غير الحكومية بأقليم كردستان بإعطاء خمسة عشر منحة للعمل التطوعي في عام 2014، وفي عام 2015، صاغت الحكومة قانونًا يحكم العمل التطوعي.

تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني في العراق معدات مكتبية أساسية عصرية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر، والهواتف الذكية، والوصول إلى الإنترنت.

ساعدت المشاركة المتزايدة للشباب مع منظمات المجتمع المدني في تشجيع استخدام الإعلام الاجتماعي عن طريق الإنترنت مثل الفيس بوك، وتويتر، وانستجرام. استخدمت منظمات المجتمع المدني الإعلام الاجتماعي لتنظيم حملات المناصرة منخفضة التكلفة، والحملات الترويجية، والإعلانات - على سبيل المثال لرفع الوعي حول كيفية مساعدة النازحين داخليًا. اعتمدت منظمات المجتمع المدني على الإعلام الاجتماعي للتشبيك مع منظمات أخرى، وكذلك لاكتساب الدعم الشعبي، بما في ذلك من خلال جمع التبرعات. ساعدت أدوات الإنترنت كذلك مثل جوجل درايف منظمات المجتمع المدني على تقليل التكاليف والوقت الذي يتطلبه توثيق المواد وتنظيمها وأرشفتها.

السلامة المالية: 2014 / 5.4 : 2015 / 5.4

تحسنت السلامة المالية العامة لمنظمات المجتمع المدني إلى حد ما في عام 2014 وظلت ثابتة في عام 2015، حيث زاد التمويل المحلي والدولي، ويرجع هذا بشكل كبير إلى دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في المساعدة الإنسانية والعمل الخيري. انخفض الدعم الحكومي، مع ذلك، وعلى وجه الخصوص عقب الأزمة الاقتصادية التي بدأت في أواخر عام 2014.



في عامي 2014 و2015، قُدمت المصادر المحلية المزيد من الدعم المالي إلى منظمات المجتمع المدني في المقام الأول في شكل تبرعات لدعم العمل المرتبط باللاجئين والنازحين داخليًا. أدى شعور بالإحاح وحجم الاحتياجات الإنسانية إلى انتشار صناديق التبرعات في المدن والبلدات. شكّلت بعض المؤسسات الدينية منظمات المجتمع المدني الخاصة بها، مثل مؤسسة عين للرعاية الاجتماعية، التي استطاعت جمع مبالغ كبيرة من التبرعات بسبب الدعم الذي تلقته من القادة الدينيين. تلقت منظمات المجتمع المدني أيضًا بعض الدعم من رؤساء القبائل، على سبيل المثال في صلاح الدين. لم تدعم الأموال المحلية في معظمها ورش عمل التدريب لجهود بناء قدرات منظمات المجتمع المدني لكنها كانت موجهة حصريًا إلى إغاثة النازحين داخليًا. ظل الدعم المقدم من القطاع الخاص المحلي محدودًا جدًا على الرغم من ذلك. بعد الأزمة الاقتصادية في عام 2014 على وجه الخصوص، كانت الكيانات الخاصة غير راغبة أو غير قادرة على تخصيص الموارد لمنظمات المجتمع المدني.

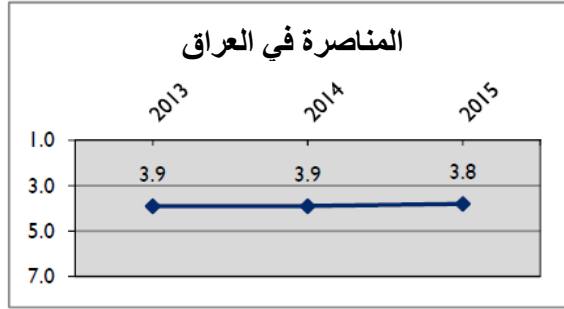
واصلت منظمات المجتمع المدني تلقي التمويلات من المانحين الأجانب، بما في ذلك من خلال المنح الفرعية والعقود من المنظمات الدولية. كان هذا النوع من التمويل يميل أيضًا إلى دعم الاستجابة للأزمات بشكل أساسي وجهود الإغاثة، في حين تراجعت التمويلات الموجهة للمجالات الأخرى. تبرعت بعثة المملكة العربية السعودية بمبلغ 500 مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني لدعم النازحين داخليًا واللاجئين، على سبيل المثال، في حين وجّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 130 مليون دولار لهم. وسّعت منظمة اليونيسكو أيضًا من عملها، مما تربت عليه مزيد من التمويل لمنظمات المجتمع المدني المحلية. وصل عدد من المنظمات غير الحكومية إلى العراق، وقدمت بعض من هذه المنظمات الدعم المالي في شكل منح فرعية للمجموعات المحلية، وتضمنت هذه المنظمات هيئة كير، وأوكسفام، وبعثة الشرق. ومع ذلك، فإن الكثير من المنظمات غير الحكومية الكبيرة غادرت البلاد نظرًا للموقف الأمني. علاوةً على ذلك، فإن بعض المنظمات غير الحكومية الدولية بدأت في تنفيذ المشاريع بشكل مباشر دون العمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية.

بوجه عام، تراجع التمويل الحكومي لمنظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015 مع تأثر الميزانيات بانهيار أسعار النفط في عام 2014 وما ترتب عليه من خسارة في عوائد الحكومة. تلقت منظمات المجتمع المدني تمويلًا حكوميًا متواضعًا في إقليم كردستان على الرغم من ذلك. في عامي 2014 و2015، قُدم مجلس المرأة في إقليم كردستان إحدى وأربعين منحة إلى منظمات المجتمع المدني ومنح مجلس البيئة ستة عشر منحة. وفي عام 2015، منحت أيضًا وزارة الصحة العراقية منحة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في حملة التوعية التابعة لوزارة الصحة التي رُصد لها 50 مليون دولار حول الكوليرا. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المنح وكذلك العقود الحكومية المقدمة لمنظمات المجتمع المدني كانت غير مألوفة أثناء فترة إعداد التقرير.

بوجه عام، لا تساهم رسوم العضوية السنوية بشكل كبير في عوائد منظمات المجتمع المدني. تستطيع منظمات المجتمع المدني الحصول على العوائد من الخدمات التي تقدمها، إلا أن القليل منها فقط هو الذي يقوم بهذا عملًا. في إقليم كردستان، على سبيل المثال، تكسب جمعية الأمل عوائد من تشغيل عيادات صحية، وتكسب مؤسسة المرتقى للتنمية الاجتماعية عوائد عن طريق تقديم برامج تدريبية.

تحسنت عملية إمسك السجلات والإدارة المالية لدى منظمات المجتمع المدني إلى حد ما أثناء إعداد التقرير. في السنوات السابقة، افتقرت الموارد المالية لمنظمات المجتمع المدني إلى الشفافية لأن المنظمات نادرًا ما كانت تنشر تقاريرها المالية وميزانياتها ولا تقوم بدلاً من ذلك بإتاحة وصول الجمهور إليهم. يتطلب كل من قانون 12 لعام 2010 في العراق، وقانون 1 لعام 2011 في إقليم كردستان من منظمات المجتمع المدني تقديم تقارير مالية سنوية إلى الهيئة الحكومية المشرفة التي تقوم بإتاحة التقرير للجمهور. في حين أن القليل من منظمات المجتمع المدني قد واجه تبعات لعدم الامتثال، فإن منظمات المجتمع المدني كانت تلتزم بشكل متزايد بالمتطلب وتسلم تقارير مالية. في إقليم كردستان، بدأت دائرة المنظمات غير الحكومية بإرسال خطابات تقدير إلى منظمات المجتمع المدني لتعزيز هذه الممارسة وتحفيز منظمات المجتمع المدني على ممارسة عملية إعداد تقارير مالية شفافة. كانت هناك أيضًا زيادة في الدورات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني على أنظمة الإدارة المالية في عامي 2014-2015. قامت منظمات المجتمع المدني الدولية مثل فيالق الرحمة بتدريب العديد من منظمات المجتمع المدني العراقية على تحسين أنظمتها المالية. يطلب المانحون على الدوام تقارير مالية منتظمة، مما حدا بالكثير من منظمات المجتمع المدني الممولة من مانحين إلى إشراك مدير مالي متخصص.

المناصرة: 2014: 3.9 / 2015: 3.8



في عامي 2014 و2015، تحسنت قدرة منظمات المجتمع المدني على تنظيم وتنفيذ حملات المناصرة، وكذلك تحسنت علاقتهم بصنّاع السياسة بشكل عام. تمتعت بعض منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان بعلاقة إيجابية وتعاونية على نحو خاص مع الحكومة. أثناء فترة إعداد التقرير، على سبيل المثال، عملت منظمات المجتمع المدني وحكومة إقليم كردستان على تنفيذ اتفاق 2013 للشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية مما يعكس ثقة الحكومة في منظمات المجتمع المدني وكذلك فهم المسؤولين الحكوميين للدور المهم الذي تلعبه هذه المنظمات. تمتلك منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان وصولاً كبيراً إلى البرلمان حتى أنها تنفذ الأنشطة مثل ورش العمل

داخل مبنى البرلمان مع حضور أعضاء البرلمان أحياناً. هناك لجنة خاصة دائمة في البرلمان، وهي لجنة شؤون المجتمع المدني تساعد على تسهيل هذه الأنشطة وكذلك تعقد لقاءات مباشرة بين منظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمان.

اشتركت منظمات المجتمع المدني في حملات مناصرة مبنية على قضايا معينة، وحقق بعضها تقدماً كبيراً. في عام 2015، ركزت منظمات المجتمع المدني على مجموعة من القضايا المحلية، بما في ذلك لامركزية السلطة من الحكومة المركزية إلى الحكومة المحلية، وتوزيع عوائد النفط على المواطنين، وتفعيل المجالس الاستشارية في المحافظات، وتسجيل النازحين داخلياً ورفع الوعي بحقوقهم (حملة أهلنا، وكذلك مشروع تكاتف)، والحملات المنفذة من جانب العيادة القانونية لحقوق المعاقين. اشتركت منظمات المجتمع المدني أيضاً في مواضيع بيئية. كجزء من حملة إنقاذ دجلة والأهوار العراقية، عقد المنتدى الاجتماعي العراقي (ائتلاف من منظمات المجتمع المدني) ندوة في عام 2014 مع مجلس محافظة بغداد حول حقوق المياه وسياسة المياه الوطنية لدى العراق، والمناصرة ضد تشييد سد إليسو. اشتملت حملات مناصرة منظمات المجتمع المدني على مدى واسع من الأنشطة الأخرى، ابتداءً بحملات الإعلان على وسائل الإعلام الاجتماعي وانتهاءً بالمظاهرات العامة. كان هناك مشاركة أوسع بشكل ملحوظ في هذه الحملات في عامي 2014 و2015 مقارنة بالسنوات السابقة.

لقد شكّلت منظمات المجتمع المدني تحالفات وائتلافات مبنية على القضايا لأغراض المناصرة كذلك. في عام 2014، ضغط تحالف من منظمات المجتمع المدني بشكل فعّال على مجلس الوزراء لإصدار خطة لتنفيذ القرار 1325 الذي يعالج دور المرأة في عمليات السلام. في إقليم كردستان، شكّلت منظمات المجتمع المدني تحالف لدعم لجنة النزاهة للعمل مع لجنة البرلمان الدائمة المختصة بمكافحة الفساد. وهناك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالقضايا النسائية في كردستان أعضاء في المجموعة النسائية لقانون العنف المنزلي. تتضمن التحالفات التي شكّلتها منظمات المجتمع المدني في عام 2015 تحالف الشبكات الانتخابية الأربعة والتي تركز على الإصلاح الانتخابي، وتحالف مجلس المؤسسات الدينية في المثني والتي تتضمن منظمات مجتمع مدني واتحادات وترتكز على إصلاح العديد من السياسات المحلية.

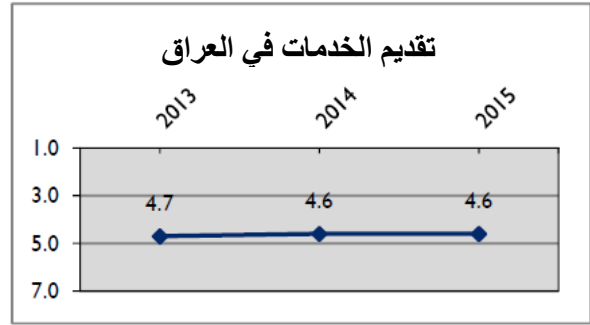
شهدت فترة إعداد التقرير أمثلة عديدة من الجهود الناجحة لحشد التأييد من جانب منظمات المجتمع المدني من أجل الإصلاح السياسي، سواءً بشكل فردي أو من خلال الائتلافات. ناصر أحد اتحادات منظمات المجتمع المدني بشكل ناجح لتعديل قانون نقابات المعلمين على

سبيل المثال. أدت أحد أهم الحملات التي أشركت فيها منظمات المجتمع المدني مجلس الوزراء ولجنة المعاشات في عام 2015، إلى إقرار قانون جديد لمحاكمة غسيل الأموال، كما ناصرت بعض المنظمات ولجنة منظمات المجتمع المدني في البرلمان لإقرار قانون العمل وقانون الأحزاب السياسية واللذان تم إقرارهما في عام 2015. علاوةً على ذلك، دعم الرأي العام بشكل متزايد دور منظمات المجتمع المدني في المساعدة على تشكيل القوانين من خلال هذه المناصرة طبقاً لدراسة أجرتها فيالق الرحمة على مدار عامي 2014 و2015.

اشتركت منظمات المجتمع المدني أيضاً في مناصرة متعلقة بالإصلاح السياسي الذي يمس المجتمع المدني وحرية تكوين الجمعيات. عملت منظمات المجتمع المدني على صياغة مسودة قانون حول تنظيم العمل في النوادي، على سبيل المثال، وقدمت المسودة إلى لجنة منظمات المجتمع المدني في البرلمان.

تقديم الخدمات: 2014 / 4.6 : 2015 / 4.6

ركّز تقديم الخدمات في عامي 2014 و2015 على الخدمات الموجهة للنازحين داخلياً، بما في ذلك تقديم المساعدات الأساسية مثل الغذاء والمياه والمستلزمات الطبية. بدأت بعض منظمات المجتمع المدني أيضاً توثيق انتهاكات حقوق الإنسان داخل معسكرات النازحين داخلياً، وقدمت في بعض الأحيان المشورة القانونية والنفسية للأفراد المعتدى عليهم أو المصابين بصدمات نفسية. ساعدت المشاركة المحسنة لمنظمات المجتمع المدني في الإغاثة الإنسانية على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني على العمل بمرونة في مواقف الأزمات. واصلت منظمات المجتمع المدني أيضاً تقديم الخدمات الأخرى مثل المساعدة القانونية، وخدمات الرعاية الصحية، والبرامج التعليمية وبرامج محو الأمية، ودعم المجموعات الأخرى الضعيفة والمهمشة. كانت الخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني متنوعة على وجه الخصوص في إقليم كردستان، على الرغم من أنه كان هناك أيضاً تحول نحو وضع خدمات الإغاثة للنازحين داخلياً واللاجئين على رأس الأولويات.



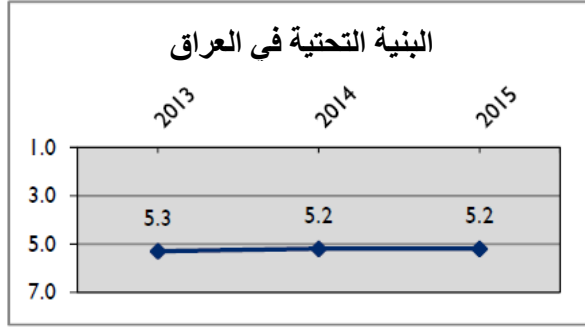
عكس تركيز منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات للنازحين داخلياً وأولويات محلية، ولم يتم تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في الاستجابة للإغاثة فقط من جانب المانحين ولكن أيضاً كان مرحباً به من جانب المواطنين المحليين. يتم تقديم خدمات منظمات المجتمع المدني في الغالب مجاناً، وتعتمد منظمات المجتمع المدني بوجه عام على الميزانيات المبنية على المشاريع لاسترداد قيمة الخدمات التي تقدمها بدلاً من تحصيل رسوم مقابل هذه الخدمات.

تصل خدمات منظمات المجتمع المدني عادةً إلى ما وراء عضويتها، وخاصة عند استهداف النازحين واللاجئين. تسوّق منظمات المجتمع المدني أيضاً الخدمات للحكومة. في إقليم كردستان، منحت دائرة المنظمات غير الحكومية 15 مليون دولار إلى منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات في مجالات عديدة من العمل العام، بما في ذلك البحث عن قضايا مثل السلامة المهنية وحوادث المرور.

تقدر الحكومة بوجه عام الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات، خاصة فيما يتعلق بإغاثة النازحين داخلياً. في ضوء الأزمة الفدرالية المالية والاقتصادية في عام 2014، اعتمدت الحكومة بكثافة أكبر على منظمات المجتمع المدني لمساعدتها في سد الثغرات التي خلفتها في الخدمات العامة، وأشارت السلطات الحكومية المحلية على وجه الخصوص إلى تقديرهم للدعم المقدم من منظمات المجتمع المدني. في عامي 2014 و2015، بدأت مجالس المحافظات في إرسال خطابات شكر وتقدير إلى منظمات المجتمع المدني النشطة، في إشارة غير مسبوقه عن تقدير الحكومة. بدأت بعض مجالس المحافظات أيضاً في توجيه الأفراد المحتاجين إلى المساعدة إلى منظمات المجتمع المدني. قُدرت وزارة التعليم جهود منظمات المجتمع المدني بشكل علني في تدريب موظفيها. في عام 2015، وافقت الحكومة في إقليم كردستان على إنشاء فريق استشاري يتضمن منظمات مجتمع مدني في إشارة إلى ثقتها وتقديرها لدور منظمات المجتمع المدني.

البنية التحتية: 2014 / 5.2 : 2015 / 5.2

تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بدور مراكز الموارد والدعم لمنظمات مجتمع مدني محلية أخرى. في عام 2014، على سبيل المثال، قدمت منظمة النجدة الشعبية دعماً إلى حوالي 420 منظمة في شكل تدريب، وخدمات اجتماعية، و/أو منح، كما قامت مؤسسة جامعة النور وجمعية الأمل العراقية بتقديم دعم مؤسسي إلى منظمات المجتمع المدني المحلية، وتحديداً في شكل بناء قدرات من خلال ورش عمل تدريبية، ومشاركة موارد معرفية، واستشارات.



ابتداءً من عام 2014، كان هناك زيادة ملحوظة في جهود ائتلافات منظمات المجتمع المدني لمشاركة المعلومات، وكان هذا يرجع جزئياً إلى التهديدات الأمنية الجديدة التي فرضها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. واجهت منظمات المجتمع المدني حاجة أكبر للتخاطب والتنسيق مع بعضها البعض من أجل تنفيذ المشاريع في مناطق خاضعة للتهديد أو في صراع مفتوح وقامت بذلك من خلال ائتلافات ومنتديات على الإنترنت. تضم واحدة من أكبر المجموعات على الفيس بوك، على سبيل المثال، وهي منتدى المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء - تضم أكثر من 25000 عضو، بما في ذلك منظمات مجتمع مدني، ونشطاء محليين، ومدافعين عن حقوق

الإنسان. يشارك أعضاء المنتدى المعلومات بوجه عام حول انتهاكات حقوق الإنسان، والتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، والأنشطة المرتبطة بأنشطة منظمات المجتمع المدني. توجد شبكة أخرى لغرض تبادل المعرفة، مثل شبكة السلام، وشبكة السلامة والتنمية، وشبكة ديالة لتنمية منظمات المجتمع المدني، والشبكة العراقية لمنع الصراخ. استفادت منظمات المجتمع المدني من تبادل التقارير من خلال هذه الشبكات والائتلافات.

أثناء فترة إعداد التقرير، امتلكت منظمات المجتمع المدني وصولاً إلى التدريب المبني على القضايا في مواضيع معينة مثل اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، والمشاركة السياسية للمرأة، وتقوية الحوكمة المحلية والمواطنة، واستعادة وإعادة دمج المناطق المحررة من تنظيم الدولة. قدم معهد الحرب والسلام تدريباً على الأمن الرقمي والذي عليه طلب كبير بين منظمات المجتمع المدني إذا أخذنا في الاعتبار الاستخدام المتزايد لوسائل الاتصال عن طريق الإنترنت. تلقى عدد قليل من منظمات المجتمع المدني التدريب على قضايا القدرة التنظيمية مثل الإدارة المالية، أو الموارد البشرية، أو التخطيط الاستراتيجي، والذي يعد أحد نقاط الضعف الشائعة بين منظمات المجتمع المدني كما ناقشنا من قبل. كانت منظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015 على طول البلاد تمتلك الوصول إلى كتيبات التدريب، بما في ذلك كتيبات باللغتين العربية والكردية. أصدرت رابطة مدربي حقوق الإنسان، على سبيل المثال، سبعة كتيبات تدريبية باللغة الكردية.

لا يزال معظم التدريب متاح لمنظمات المجتمع المدني يُقدم من جانب مدربين أجانب خلافاً للمدربين المحليين. وعلى الرغم من ذلك، فإنه اثناء عامي 2014 و2015، تحسنت قدرة التدريب المحلي على قضايا حقوق الإنسان. على سبيل المثال، عقدت منظمة هيغوس وجمعية الأمل دورة لتدريب المدربين لإثني وعشرين مدافعاً عن حقوق الإنسان في أربيل بإقليم كردستان في أغسطس من عام 2014. وفي اثناء ورشة عمل امتدت لأسبوع، تلقى المشاركون تدريباً في حقوق الإنسان، وكذلك مهارات تدريبية وأساليب تدريسية. قامت منظمة الأمامي العراقية أيضاً بتدريب مدافعين عن حقوق الإنسان في إقليم كردستان.

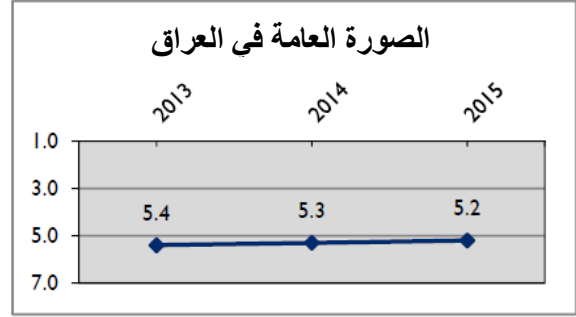
شكلت منظمات المجتمع المدني شراكات جديدة مع كل من القطاعين الخاص والعام أثناء فترة إعداد التقرير. في عام 2015، على سبيل المثال، شكلت إحدى منظمات تنمية منظمات المجتمع المدني وهي بناء العراق - شكلت شراكة مع شركة اتصالات زين، وشركة كوريك تليكوم، وشركة آسيا تيل بأن تتلقى منظمات المجتمع المدني تبرعات عن طريق قسائم شحن الهواتف. وفي إقليم كردستان، زادت الشخصيات العامة من دعمها لمنظمات المجتمع المدني المشتركة في أنشطة تعزيز السلم. بوجه عام، كانت الحكومة أكثر دعماً لمنظمات المجتمع المدني وأكثر رغبة في تشكيل شراكات معها نتيجة للأزمة المالية والحاجة إلى دعم منظمات المجتمع المدني. دخلت وزارات الصحة، والتعليم، والأوقاف كلها في شراكات مع منظمات المجتمع المدني. في عام 2014، على سبيل المثال، طلبت وزارة التعليم على وجه التحديد مساعدة منظمات المجتمع المدني في برامج محور الأمية.

الصورة العامة: 2014 : 5.3 / 2015 : 5.2

شهدت منظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015 تحسناً كبيراً في صورتها العامة؛ إذ نما الدعم الشعبي لمنظمات المجتمع المدني، وكان يرجع هذا جزئياً إلى دور هذه المنظمات في حشد المتطوعين والتبرعات لتوجيهها إلى النازحين داخلياً وتنفيذ أنشطة الإغاثة الأخرى والذي كان يعتبر ضرورياً في الأزمة الإنسانية. إن تنفيذ منظمات المجتمع المدني لمشاريع التنمية الاقتصادية مثل ما حدث في القوش وزمار الذي تضمن مبادرات للمنح الفرعية وإدارة الدخل قد حسن بشكل كبير ولموس من صورة منظمات المجتمع المدني كذلك. طبقاً لدراسة 2015 التي أجرتها فيالق الرحمة، فإن العراقيين أيضاً دعموا دور منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد في أعمال المناصرة، والتأثير في القوانين والسياسات، ومساءلة الحكومة من خلال أنشطة المراقبة وغيرها. بحلول عام 2015، قال 50 بالمائة من العراقيين أن المجتمع المدني أحدث فرقاً في حياتهم - وهي نسبة تزيد عن النسبة السابقة التي بلغت 39 بالمائة في عام 2013، طبقاً لنفس الدراسة. وفي إشارة إضافية على تحسن الدعم الشعبي، فإن هناك عدد من رؤساء القبائل والشخصيات العامة قد أيدوا منظمات المجتمع المدني من أجل تحسين الصورة العامة لهؤلاء الرؤساء والشخصيات أنفسهم، مما يعكس السمعة الإيجابية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني. في عام 2015، أشادت القيادة الدينية الشيعية بالدور الهام للمظاهرات التي قادتها منظمات المجتمع المدني ضد فساد الحكومة والخدمات العامة

المتدنية في إحداث تغيير إيجابي. وقد جذبت منظمات المجتمع المدني الكثير من الأعضاء والمتطوعين من بين الشباب أثناء هذه الفترة كذلك.

أدت التغطية الإعلامية الواسعة لأزمة النازحين داخلياً في عام 2015 إلى إيلاء بعض الاهتمام الإضافي إلى منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الإنسانية. كان هناك تقدماً بين الصحف المحلية التي بدأت في منح بعض المساحة لمنظمات المجتمع المدني وأنشطة هذه المنظمات. بدأت أحد المحطات الإذاعية في بابل أيضاً تقديم ساعة من البث الحي لمنظمات المجتمع المدني مجاناً. على الرغم من ذلك، لا تزال العديد من وسائل الإعلام تغطي فقط أنشطة منظمات المجتمع المدني في مقابل

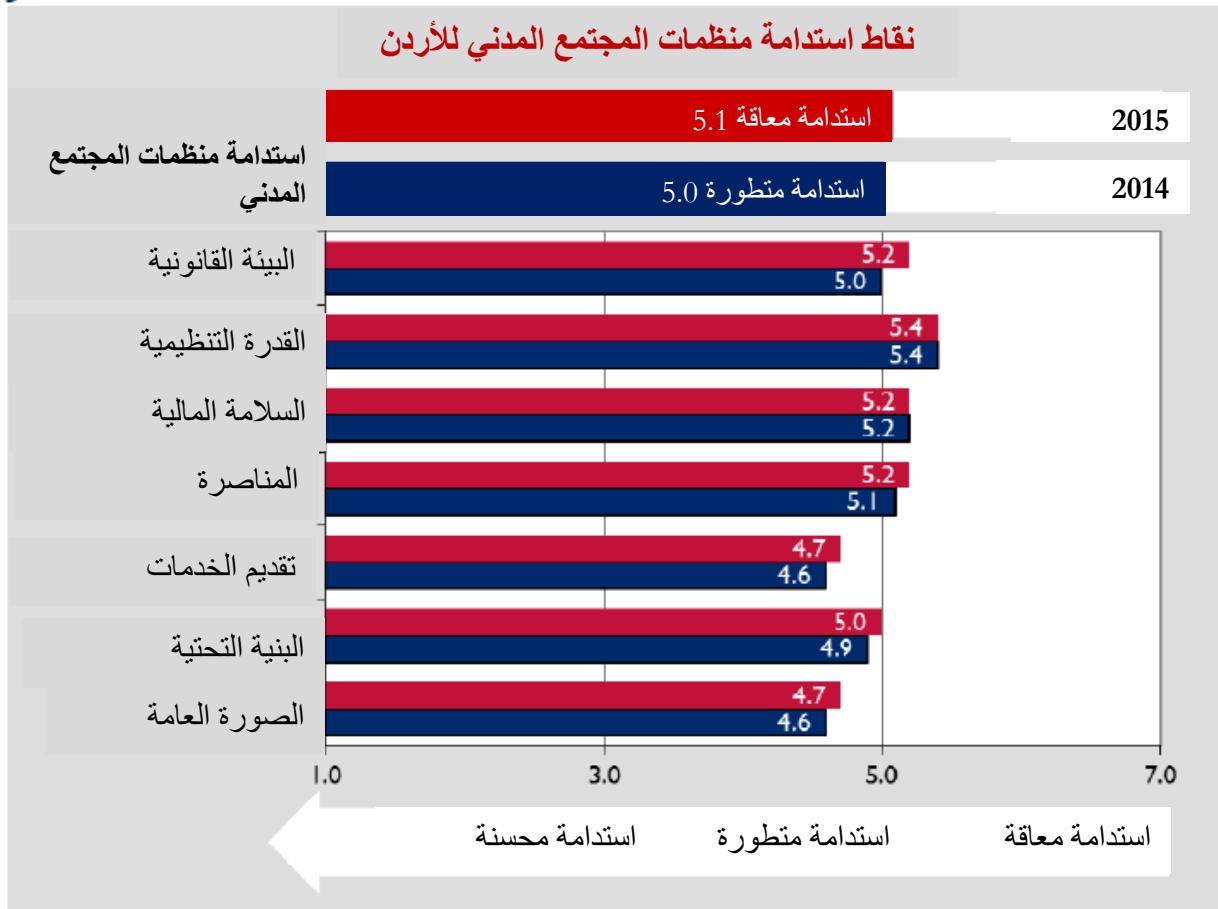


رسوم.

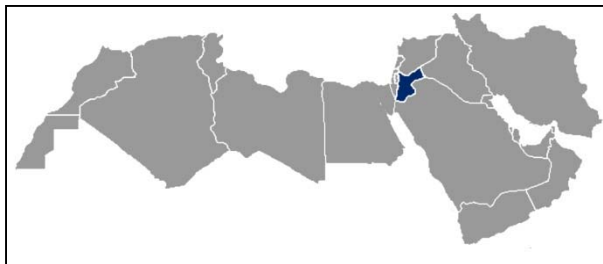
تنتظر الحكومة بوجه عام على المستويين المحلي والوطني بنظرة إيجابية إلى منظمات المجتمع المدني. في عام 2014، على سبيل المثال، أقر البرلمان الكردي اتفاقية التعاون مع منظمات المجتمع المدني وأنشأ ثلاث لجان استشارية مختصة بالمرأة، وحقوق الإنسان، والبيئة. أعرب الرئيس الكردي، مسعود برزاني، عن شكره لمنظمات المجتمع المدني على وجه التحديد في أحد الخطابات العامة بعد أزمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. هناك نظرة أقوى بأن مشاركة منظمات المجتمع المدني في العمليات السياسية وصنع السياسات، مثل مناقشات مسودات القوانين، زادت من شرعية هذه المنظمات. أصبح القطاع الخاص أكثر إيجابياً تجاه منظمات المجتمع المدني وأكثر تعاوناً معها كذلك، وخاصة في توزيع المساعدات. على سبيل المثال، قدمت بعض الشركات إمدادات الإغاثة بسعر مخفض إلى منظمات المجتمع المدني مثل الإمدادات في مخيمات النازحين داخلياً.

تعتمد منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد على وسائل الإعلام الاجتماعي لنشر أنشطتها وبناء صورة عامة إيجابية. شكّل أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان أقسام للعلاقات العامة في عام 2015. بدأ الصحفيون أيضاً في بناء العلاقات مع منظمات المجتمع المدني، وخصوصاً لتغطية عمل منظمات المجتمع المدني المرتبط بالمناصرة من أجل الإصلاح السياسي والسياسات.

لم تتبنى منظمات المجتمع المدني بعد مدونة سلوك تشمل القطاع، ولا يوجد إلا قليل من منظمات المجتمع المدني التي تمتلك سياسة داخلية للشفافية فيما يتعلق بالموارد المالية والأنشطة. كما أشرنا من قبل، لا تقدم كل المنظمات غير الحكومية تقارير مالية سنوية إلى الإدارة الحكومية المشرفة عليهم على الرغم من أن القانون يشترط القيام بذلك. ومع ذلك، فإن المزيد من منظمات المجتمع المدني كانت في طريقها إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ممارستها في عامي 2014 و2015 بشكل أكبر من الأعوام السابقة.



استدامة منظمات المجتمع المدني: 2014: 5.0 / 2015: 5.1



في عامي 2014 و2015، واصلت الأردن المعاناة من الآثار الجانبية للصراعات الدائرة في جارتها سوريا والعراق. وجهت البلاد أيضًا تحديات سياسية واقتصادية متواصلة بما في ذلك معدل البطالة المرتفع (12 بالمائة) وتأثير العدد الضخم من اللاجئين السوريين. بحلول عام

2014، أصبح مخيم اللاجئين في الزعطري رابع أكبر مركز سكاني في الأردن، وفي أبريل في تلك العام فتحت الحكومة المعسكر الثاني بالقرب من مدينة الأزرق. في حين أن تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن تباطئ بشكل كبير بعدما فرضت الحكومة قيودًا جديدة على الوافدين في أواخر عام 2013، فإنه طبقًا للمفوضية العليا لشئون اللاجئين، قُدِّر عدد اللاجئين المسجلين في عام 2015 بـ 630,000 لاجيء في بلد يبلغ إجمالي تعداد سكانها ما يربو عن 6 ملايين نسمة بقليل.

حققت البلاد نموًا اقتصاديًا هامشيًا يقوده انخفاض أسعار النفط وقلّة التضخم، بالإضافة إلى توسع طفيف في قطاع السياحة. ظلت معدلات الفقر والبطالة مرتفعة نسبيًا مع ذلك، وولد العدد الواسع من اللاجئين تحديات جديدة لموارد البلاد المحدودة ولبنيتها التحتية. فيما يتعلق بالتطورات، واصلت الحكومة تنفيذ عناصر عملية الإصلاح التي أطلقتها على أعقاب الثورات العربية. في مايو من عام 2014، أطلقت الحكومة برنامج عمل الأردن 2025، وهو خطة تمتد لعشر سنوات للتطوير الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة تكاليف المعيشة المتزايدة، والفقر، والبطالة. وتم تقديم قانون جديد

حقائق البلد

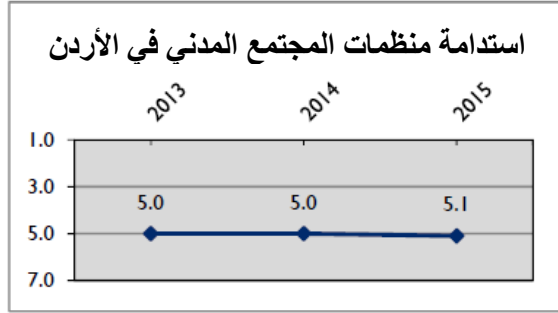
العاصمة: عمان

نوع الحكم: ملكي دستوري

السكان: 8,117,564 نسمة
(إحصائية يوليو 2015)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد
(تعادل القوة الشرائية):
12,100 دولار (إحصائية
2015)

مؤشر التنمية البشرية: 80
(2015)



للبلديات في عام 2014 وتم اعتماده بموجب مرسوم في عام 2015، هادفاً إلى تعزيز اللامركزية عن طريق تحويل سلطة صنع القرار من الوزارات إلى المحافظات وزيادة المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. في عام 2015، قدّمت الحكومة أيضاً مسودة قانون انتخابي جديد سيزيد من التمثيل التشريعي للمناطق الحضرية ويضعف التصويت المبني على العشائر.

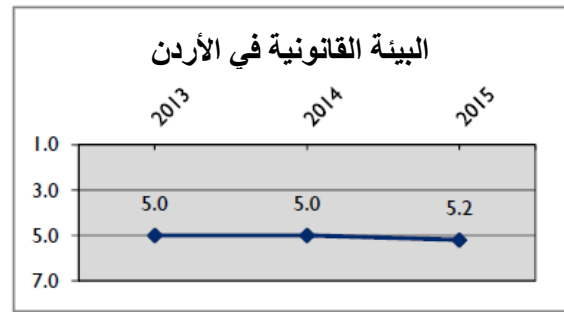
ظلت منظمات المجتمع المدني في الأردن تواجه تحديات عديدة في عامي 2014 و2015، بما في ذلك القيود القانونية التي تحد من قدرتها على المشاركة في المناصرة وحشد التأييد، والهياكل الإدارية الداخلية الضعيفة، والاعتماد المكثف على المانحين الأجانب. ومع ذلك، ظلت منظمات

المجتمع المدني تلعب دوراً حاسماً في تلبية الاحتياجات التنموية على المستويين الوطني والمحلي، منفذة مشاريع في مجالات الصحة، والبيئة، والزراعة، والدعم الاقتصادي، والتنمية الريفية، وبناء القدرات، والأنشطة الشبابية، والحكم الرشيد. أثناء فترة إعداد التقرير، بدأ كذلك عدد من منظمات المجتمع المدني في وضع البرامج المتعلقة بالإغاثة الإنسانية المقدمة للاجئين السوريين أو توسع في هذه البرامج.

مع نهاية عام 2015، كان هناك عدد إجمالي من الجمعيات المسجلة يبلغ 4,854 جمعية طبقاً لسجل الجمعيات، وتم تسجيل ثلاثمائة وثلاثة وتسعين جمعية جديدة في عام 2014، و533 جمعية في عام 2015.

البيئة القانونية: 2014: 5.0 / 2015: 5.2

لا يزال قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 وتعديلاته هو القانون الرئيسي الذي يحكم تسجيل منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية والإشراف على هذه المنظمات. بعد تسجيل الجمعيات بموجب قانون 51، يحيلهم مجلس التسجيل إلى الوزارة المختصة للإشراف. تعتمد الوزارة المختصة على نوع الجمعية ويمكن أن تكون، على سبيل المثال، وزارة التنمية السياسية، أو وزارة السياحة، أو وزارة البيئة، أو وزارة الداخلية. تسجل الشركات غير الهادفة للربح لدى وزارة التجارة والصناعة بموجب قانون الشركات رقم 73 لعام 2010. هناك أيضاً فئة خاصة من المنظمات الملكية غير الحكومية التي تُسجل بموجب قوانين منفصلة بناءً على مراسيم ملكية ومصادقات برلمانية.



في حين أن القليل من منظمات المجتمع المدني يُرفض تسجيله، فإن القانون رقم 51 يسمح للحكومة برفض طلبات التسجيل بدون إبداء تعليل، وفي عامي 2014 و2015 تم رفض تسجيل عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني نظراً لأهدافها وغاياتها. اعتبر مسئولو التسجيل أهداف هذه المجموعات غامضة وغير متوافقة مع الثقافة المحلية، أو لديها أجندة سياسية أو دينية أو ثقافية معينة. على سبيل المثال، تم رفض تسجيل جمعية تيسيرية تابعة لجمعية الفرسان على أساس أهدافها الدينية. في عام 2015، سعت الحكومة أيضاً إلى الحد من عدد المنظمات الجديدة التي تتشكل وتسجل للعمل مع اللاجئين من أجل السيطرة بشكل أكبر على عملهم الأجنبي. كان هذا يرجع جزئياً إلى جهد الرامي إلى التقليل من مخاطر تحويل الأموال الموجهة إلى السوريين بواسطة المنظمات الاحتياطية. كان هناك أيضاً على الأقل مثلاً واحداً لمنظمة تم رفض طلب تسجيلها لأن أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة المجتمع المدني كان متورطاً في قضية قانونية جارية في المحاكم.

تحركت الحكومة أيضاً بشكل أقوى لتنفيذ أحكام القانون 51 التي تنص على حل منظمات المجتمع المدني: تم حل 108 منظمة مجتمع مدني في عام 2014، مقارنةً باثنين وستين منظمة في عام 2013. وفي عام 2015، تم حل ما جملته 189 منظمة مجتمع مدني، إما بدعاوى انتهاك قانون الجمعيات أو بطلب من الهيئة التي تحكم عمل المنظمة. على سبيل المثال، حلت وزارة التنمية الاجتماعية جمعية خيرية في محافظة الزرقا بدعوى أنها تلقت تمويلات من جهات غير أردنية بدون الحصول على الموافقة المسبقة من الحكومة حسب ما يقتضيه القانون رقم 51.

في عام 2014، عيّن مجلس التسجيل خبيراً لمراجعة القانون رقم 51. تحتوي بعض أحكام القانون على لغة غامضة تسمح بسلطة تقديرية كبيرة للحكومة، وخاصة إجراءات فرض عقوبات على منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك حل هذه المنظمات، وكذلك آليات للمشاركة السياسية. على سبيل المثال، الحظر الواسع الذي يفرضه القانون على منظمات المجتمع المدني فيما يخص الاشتراك في "أنشطة سياسية" والذي يسمح بتفسيرات واسعة ويعطي السلطات سلطة التقدير في تحديد ماهية الأنشطة المسموح بها. تفيد التقارير بأن مراجعة الخبير نتج عنها صياغة تعديلات، إلا أن هذه التعديلات لم يتم إصدارها رسمياً أو نشرها علنياً أثناء فترة إعداد التقرير. طبقاً للبيانات الرسمية، يقال

بأن التعديلات كانت تركز على تقوية مبادئ الحوكمة الرشيدة لدى منظمات المجتمع المدني وربط عمل منظمات المجتمع المدني بأهداف التنمية الوطنية للأردن.

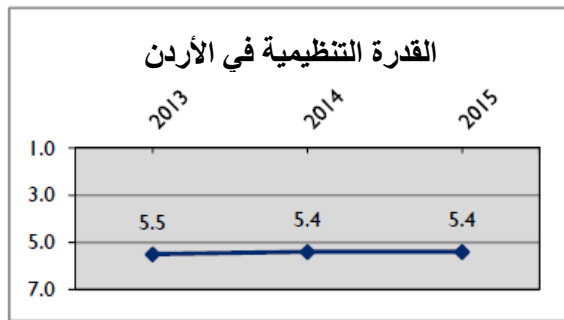
بموجب القانون كما هو مطبق عملياً، تواجه منظمات المجتمع المدني أحياناً عقبات إدارية عند التعامل مع مؤسسات الحكومة، بما في ذلك المعاملات الإدارية المتأخرة، وسوء استخدام السلطة من جانب المسؤولين. على سبيل المثال، يجوز للوزارة المشرفة أن تنشأ لجان لإجراء تدقيقات مالية لمنظمات المجتمع المدني. يمثل قانون منع الإرهاب الأردني، المعدل عام 2014، تحدياً إضافياً لحرية الرأي والتعبير لدى منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التعبير على الإنترنت. بموجب القانون المعدل، تم توسيع تعريف "الأعمال الإرهابية" لتشمل استخدام الإنترنت أو أي وسيلة عامة أخرى "لتسهيل الأعمال الإرهابية أو دعم جماعة، أو منظمة، أو جمعية ترتكب أعمالاً إرهابية أو تروج أفكارها أو تمويلها." وبناءً عليه، فإنه إذا نشرت إحدى منظمات المجتمع المدني على صفحتها على الفيس بوك شيء ما يوحي بدعماً لجماعة "تروج أفكاراً إرهابية" فإنها يمكن أن تكون نفسها مسؤولة عن ارتكاب عمل إرهابي.

في عام 2015، قدمت الحكومة أيضاً قيوداً جديدة على التبرعات الخيرية من أجل منع التمويل الممكن للمنظمات الإرهابية. يفرض القانون رقم 51 على منظمات المجتمع المدني التي تسعى لتلقي تمويل من مصادر أجنبية أنه يجب عليها التقديم على موافقة من مجلس الوزراء والحصول على هذه الموافقة. شددت الحكومة في تنفيذها متطلبات القانون فيما يخص التمويل الأجنبي في عام 2015 بإقرار نموذج تقديم جديد يجب أن تستخدمه منظمة المجتمع المدني عندما تلتزم الموافقة على تلقي أموال أجنبية واستخدامها. يشمل طلب التقديم أربع صفحات من الأسئلة التفصيلية، علاوة على طلب عدد من المستندات الداعمة، وهذا يضع عبئاً إضافياً مستهلكاً للوقت في طريق تلقي التمويل من خارج الأردن.

لم يكن هناك تغييرات في القوانين أو اللوائح التي تحكم المعاملة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، كان هناك بعض الدعوات من منظمات المجتمع المدني أن يتم إعفاءهم كلياً من الضرائب أسوأ بالهيئات الحكومية. لا يزال القانون يسمح لمنظمات المجتمع المدني بكسب الدخل من تقديم سلع وخدمات معينة، مثل الدورات التدريبية.

في عام 2014، طلبت نقابة المحامين أن يكون لدى كل منظمات المجتمع المدني موظف متخصص في القانون، مما يضع عبئاً إضافياً على كاهل الكثير من المنظمات، وكثير من هذه المنظمات تكون صغيرة الحجم وليس لديها قدرة لتوظيف موظفين قانونيين. تفرض الحكومة غرامة على المنظمات في حالة عدم الامتثال، على الرغم من أن القانون رقم 51 لا يفرض على موظفي منظمات المجتمع المدني توظيف خبير قانوني. علاوة على ذلك، حتى قبل طلب نقابة المحامين، كان لدى الأردن الكثير من المنظمات التي تقدم خدمات الاستشارات القانونية إلى منظمات المجتمع المدني، وكثير منها كان غير مستغل؛ لأن المنظمات سعت للحصول على المشورة القانونية فقط عندما كان هناك حاجة تدعو إلى ذلك.

القدرة التنظيمية: 2014 / 5.4 : 2015 / 5.4



في عامي 2014 و2015، اتخذت منظمات المجتمع المدني خطوات فعالة في إشراك المجتمعات المحلية، وبناء الدوائر الشعبية، خاصة بين الشباب. وضعت بعض منظمات المجتمع المدني آليات لتحديد القضايا ذات الأولوية، مثل العنف والعدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، عمل المجلس الأعلى للسكان مع شركاء محليين لتحديد أولويات البحث ونشر نتائجه لكل المراكز البحثية في الأردن. كان العمل التطوعي بين الشباب بوجه عام أكثر قوة في عامي 2014 و2015 من السنوات السابقة، حيث تولت بعض المنظمات القيام بجهود للعمل مباشرة مع الشباب. على سبيل المثال، تعمل مؤسسة قادة المستقبل، التي تأسست في عام 2014، على بناء القدرة القيادية للشباب وتعزيز التماسك الاجتماعي بين الشباب. وفي عام 2014 تولى الشباب قيادة عددًا من المبادرات الوطنية التطوعية، مما

يعكس الاشتراك المتزايد للشباب في العمل التطوعي. تم إطلاق مبادرة "كل خطوة بتعمل فرق" في عام 2014، وهي تهدف إلى إشراك الشباب الأردني وتمكينه من المشاركة في مشاريع الخدمة المجتمعية. وسف تشرك المبادرة فيما بعد الطلاب في المدارس عبر الأردن بالتعاون مع وزارة التعليم.

أكد تقييم مؤسسي أجراه برنامج دعم المبادرات المدنية في الأردن الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 2014 - أكد أن منظمات المجتمع المدني لا تشترك في تخطيط استراتيجي كبير. وفي غالب الأمر، فإن منظمات المجتمع المدني الكبيرة والمنظمات الملكية غير الحكومية هي فقط من يمتلك القدرة على وضع خطط واضحة المعالم ودمجها في صنع القرار التنظيمي. أما المجموعات الصغيرة

فتقوم فقط بتشكيل الرؤى والرسائل المؤسسية. علاوةً على ذلك، حتى بين تلك المنظمات التي لديها خطط استراتيجية، فإن الكثير منها يخفق في الالتزام بها أو متابعة شروطها. في عام 2014، نفذ برنامج دعم المبادرات المدنية في الأردن برامجًا لدعم إضفاء الطابع المؤسسي على منظمات المجتمع المدني ومساعدتها على وضع خطط استراتيجية. ومع ذلك، فإن التأثير طويل الأمد لهذه البرامج يعتمد على اشتراك منظمات المجتمع المدني في مشاريع ذات مدد أطول ووصول إلى تمويل مستدام.

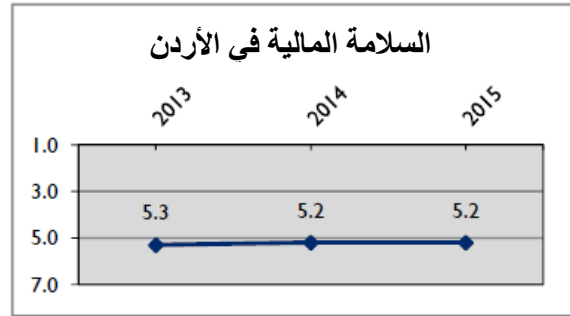
إن الإدارة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني ضعيفة، ويرجع هذا جزئيًا إلى أن البيئة القانونية لا تقدم إرشادًا واضحًا لمساعدة منظمات المجتمع المدني على تشكيل هياكل حكم قوية. لا تزال الإطارات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني وأنظمتها الإدارية، بما في ذلك القواعد واللوائح الداخلية غير متطورة.

لا تزال الغالبية العظمى من عمل منظمات المجتمع المدني مبنياً على المشاريع، وليس على المدى الطويل، مما يحد من تطوير التعيين الدائم للموظفين، والهياكل الإدارية الدائمة. علاوةً على ذلك، في عامي 2014 و2015، ترك عدد مسبق من موظفي منظمات المجتمع المدني هذه المنظمات للانضمام إلى المنظمات الدولية العاملة في الأردن. تكون المنظمات الدولية التي لديها مشاريع كبيرة قادرة بشكل عام على تقديم رواتب أعلى من المنظمات المحلية التي تواجه في الغالب عجز في التمويل. إن نقص التمويل طويل الأمد، وكذلك نقص الإطارات المؤسسية والأنظمة الإدارية، لا يعطي للوظائف الأمان اللازم لجذب الكوادر الفنية والإدارية واستبقاءهم. يساهم المتطوعون في قوة عمل منظمات المجتمع المدني، لكن الكثير منهم يسعى للحصول على تعويض أو بدل تنقلات مقابل عمله.

لا يزال التطور الفني لمنظمات المجتمع المدني معتمدًا على التمويل والمتطلبات الفنية للمشاريع الممولة. تمتلك المنظمات الكبيرة معدات قياسية متطورة مثل أجهزة الكمبيوتر والبرامج، والطابعات، والهواتف الخلوية، وأجهزة الفاكس، في حين تعتمد المنظمات الأصغر على المعدات الأساسية. أما الوصول إلى الإنترنت فهو متاح على نطاق واسع وبتكلفة معقولة.

السلامة المالية: 2014 : 5.2 / 2015 : 5.2

حدث تحسن طفيف في تقديم الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ما بين عام 2013 وعامَي 2014 و2015. على سبيل المثال، قدم برنامج صندوق الملك عبد الله للتمكين الديمقراطي التمويل لعدد من المبادرات الفردية، بما في ذلك التدريب على تقنية المعلومات وإعادة التأهيل لأفراد الجيش المتقاعدين، ومنح دراسية للطلاب المحتاجين ماليًا والمتفوقين دراسيًا في الجامعات الحكومية، والإرشاد الوظيفي لإعداد الشباب لدخول سوق العمل. زاد الدعم المقدم للمنظمات الخيرية إلى حد ما في عامَي 2014 و2015، مثل مركز الملك حسين للسرطان، وتكئة أم علي التي تقدم الطعام إلى الجوعى والمحتاجين. أتى هذا الدعم على وجه التحديد من أعضاء المجتمع، والمحسنين، وغيرهم من المانحين، إلا أن الحكومة قد كُفّفت تنظيم التبرعات الخيرية من غير الأردنيين – التي كانت بالفعل خاضعة للموافقة الحكومية المسبقة – انطلاقاً من الخوف من احتمال تسرب الأموال إلى المنظمات الإرهابية.



تقدم الحكومة الدعم إلى منظمات المجتمع المدني لتقديمها الخدمات في شكل استشارات فنية، ومساعدة في بناء القدرات، وبعض الدعم المالي المحدود لتغطية التكاليف الأساسية. تقدم وزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية دعم حكومي إضافي لمنظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال، عن طريق السماح لمنظمات المجتمع المدني باستخدام المرافق البلدية مجاناً. تتلقى المنظمات الملكية غير الحكومية بوجه عام تمويلًا حكوميًا أكثر من أي منظمة مجتمع مدني آخر. على سبيل المثال، تلقت المنظمات الملكية غير الحكومية تمويلًا من وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتنفيذ مشروع جبوب الفقر الذي يعالج المجتمعات المحرومة عبر الأردن.

في الوقت ذاته، يقدم القطاع الخاص مقدارًا محدودًا من الدعم عبر برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. نجحت بعض المنظمات أيضًا في جمع الدعم المحلي المالي والعيني من خلال الأنشطة الخيرية والإغاثية. ومع ذلك، فإن قانون عام 2014 الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يهدف إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للمملكة والمشاريع المشتركة بين القطاعين، لم يُستخدم بعد لتسهيل تدفق الدعم إلى منظمات المجتمع المدني. علاوةً على ذلك، شهدت منظمات المجتمع المدني في عام 2014 تراجعًا في الدعم المقدم من جانب القطاع الخاص حيث أنشأت العديد من الشركات الكبيرة مبادراتها وبرامجها الخاصة وخاصة في مجال المشاريع الاجتماعية مثل منصة زين للإبداع. واتخذت شركتا أمنية وتليكوم، وهما شركتان كبيرتان للاتصالات في الأردن خطوات مشابهة. حوّلت مثل هذه المبادرات الأموال التي وجهت إلى منظمات المجتمع المدني وأبعدت دعم منظمات المجتمع المدني وخبرتها في تنفيذها.

في حين أنه لا يوجد أرقام رسمية عن مبالغ التمويل الأجنبي التي تدفقت إلى منظمات المجتمع المدني أثناء فترة إعداد التقرير، تم إطلاق عدد من المشاريع التي تم دعمها من جانب ممولين خارجيين بما في ذلك المشروع الأردني للاتصال والمناصرة والسياسة، وبرنامج تكامل

الأردن للنوع الاجتماعي الذي تم تمويلهما من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يتضمن الممولون الرئيسيون الآخرون الاتحاد الأوروبي، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وزارة التنمية الدولية البريطانية.

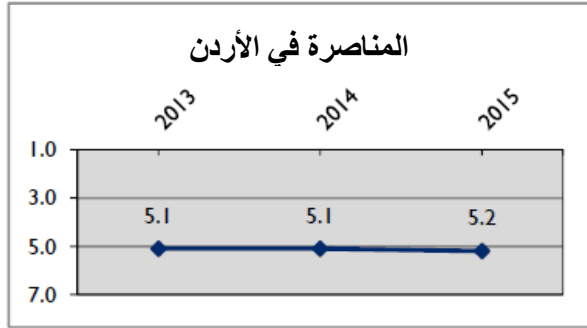
تم إجراء تقييم مؤسسي في عام 2014 من جانب برنامج دعم المبادرات المدنية في الأردن وخلص التقييم إلى أن منظمات المجتمع المدني لم تنوع بشكل فعال من مصادر تمويلها. نادرًا ما تتلقى أي منظمة تمويلًا من أكثر من مصدر أو مصدرين. إن العدد المحدود لمصادر التمويل للمنظمات المحلية يرجع جزئيًا إلى دخول المنظمات الدولية إلى الأردن. بدأت المزيد من المنظمات الأجنبية العمل في الأردن في عامي 2014 و2015، وبدأت تمتص التمويل الذي كانت المنظمات المحلية تتلقاه من قبل.

يميل معظم المانحين الأجانب إلى دعم برامج ومشاريع محددة، مما يحتم على المجموعات المحلية في الغالب الاعتماد على الدخل الدوري قصير الأمد في مقابل الدعم المؤسسي طويل الأمد. يكون دعم المانحين فنيًا بشكل كبير وماليًا ولا تسعى منظمات المجتمع المدني بشكل عام إلى محاولة زيادة عضويتها من أجل زيادة دخلها من الرسوم التي تتلقاها من الأعضاء. قام منتدى منظمات المجتمع المدني – هيئة تنسيقية تضم منظمات المجتمع المدني، وشركاء حكوميين رئيسيين معنيين بحقوق الإنسان، والمركز الوطني لحقوق الإنسان – قاموا في أواخر عام 2015 جزئيًا باكتشاف قضايا تمويل منظمات المجتمع المدني، لكن هذا لم يُحدث أي تقدم ملموس.

علاوةً على جمع رسوم العضوية، فإن بعض منظمات المجتمع المدني تحصلّ الرسوم مقابل الخدمات المرتبطة بالصحة، والخدمات الاجتماعية، والتدريب، والاستشارة القانونية من أجل المساعدة على معادلة التكاليف التشغيلية. لقد نظرت بعض منظمات المجتمع المدني في محاولة إنشاء صناديق وقف لدعم هذه الخدمات.

يفرض الإطار القانوني للأردن على منظمات المجتمع المدني تسليم تقارير إدارية ومالية سنوية، وتستجيب منظمات المجتمع المدني بوجه عام إلى هذه المتطلبات. إذا تخطت الميزانية السنوية للمنظمة 3000 دينار أردني (حوالي 4200 دولار أمريكي)، فيجب عليها إشراك مدقق خارجي.

المناصرة: 2014: 5.1 / 2015: 5.2



واصلت منظمات المجتمع المدني شق طريقها بصعوبة في مجال المناصرة بشكل فعال وإنشاء روابط مستدامة مع صنّاع القرار في الحكومة. في حين أن التنسيق بين منظمات المجتمع المدني زاد إلى حد ما في عام 2015، فإن المناصرة من جانب منظمات المجتمع المدني بوجه عام تراجعت على مدار فترة إعداد التقرير.

في عام 2014، كان هناك اتصال مباشر بشكل أكبر إلى حد ما بين منظمات المجتمع المدني وصنّاع السياسة، بما يشمل الاتصال عبر دائرة الأحزاب السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني في البرلمان. ومع ذلك، فإن قنوات الاتصال هذه غير منظمة أو متسقة ومعظم الأمثلة هي جهود فردية مبنية على العلاقات الفردية. علاوةً

على ذلك، كان هناك تراجع بوجه عام في إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات الوطنية والتشريع. عندما تناولت الهيئة التشريعية قضية اللامركزية بالقرب من نهاية عام 2014، على سبيل المثال، أصبح جليًا أن منظمات المجتمع المدني لن يكون لها دور كبير تلعبه. وبطريقة مماثلة، كان لمنظمات المجتمع المدني دور هامشي في وضع القانون الجديد للبلديات. كانت مسودة قانون الانتخابات استثناءً؛ حيث شارك ممثلو منظمات المجتمع المدني في وضع مسودة القانون الجديد، وسلم ممثلو منظمات المجتمع المدني الآخرون اقتراحات لتعديل المسودة في أواخر عام 2015. ومع ذلك، عندما تم إشراك ممثلي منظمات المجتمع المدني في وضع التشريع والسياسة، يبدو أن إشراكهم كان رمزيًا فحسب. علاوةً على ذلك، فإن ممثلو منظمات المجتمع المدني الذين شاركوا في وضع مسودات القوانين أو اشتركوا في لجان وطنية في عامي 2014 و2015 كان قد وقع عليهم الاختيار كأفراد وليسوا كممثلين عن منظمات المجتمع المدني.

تحسن التنسيق بين منظمات المجتمع المدني إلى حد ما في عام 2015 مع تشكيل الائتلافات الجديدة. على سبيل المثال، يهدف ائتلاف همّام إلى تنظيم الجهود نحو تنمية مستدامة وتطوير الحوكمة، ودور القانون، وإصلاحات في حقوق الإنسان، في حين يطمح ائتلاف هي للبرلمان إلى زيادة حصة المرأة من المقاعد في البرلمان. في عام 2015، عقد ائتلاف هي للبرلمان لقاءات مع برلمانيين وغيرهم من الممثلين الحكوميين، وعقد ورشة عمل عامة لتنقيح الجمهور حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

على الرغم من تشكيل جهات تنسيقية جديدة وائتلافات، إلا أن منظمات المجتمع المدني نفذت حملات مناصرة محدودة في عامي 2014 و2015. وكان أحد الاستثناءات التي خرجت عن هذه القاعدة هو حركة الحق في الوصول إلى المعلومات. كانت الحملة بقودها مجموعة كلنا الأردن، بالاتحاد مع ائتلاف إصلاح والتي ضمت مركز حرية وحماية الصحفيين. لم تكن الحملة الحملة قادرة على تحقيق نتائج

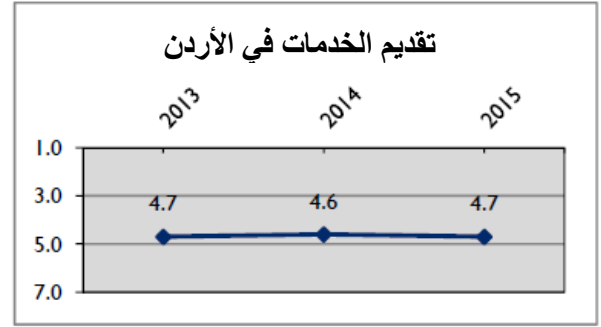
لمموسة في عامي 2014 و2015 مع ذلك. في نفس السياق، واصلت مجموعة معهد الدولي لتضامن النساء مشروع مناصرة يركز على إبطال المادة 308 من قانون العقوبات الأردني التي تنص على أن أي فرد متهم بالاعتصاب يمكن أن يتجنب العقوبة عن طريق الزواج من الضحية. وعقب مناصرة مستمرة من معهد الدولي لتضامن النساء وغيره من منظمات المجتمع المدني لتعديل أو حذف الفقرة 308، أصدرت أحدى لجان وزارة العدل مسودة تعديل على الفقرة 308 في أبريل 2015 أزال الفقرة التي تسمح للمغتصبين المتهمين بالإفلات من العقوبة. على الرغم من أن الفقرة تم تعديلها فيما بعد في عام 2016، فإن التنقيح الذي جرى على الفقرة لم يكن واسعاً بمقدار مناصرة منظمات المجتمع المدني.

كانت هناك مناصرة محدودة متعلقة بالإصلاح القانوني لمنظمات المجتمع المدني قيد التنفيذ في عامي 2014 و2015 على الرغم من أنها لم تحقق أهدافها. في بداية عام 2014، بدأ مجلس التسجيل سلسلة من الجلسات الحوارية مع منظمات المجتمع المدني في محافظات شتى لمناقشة التعديلات على القانون رقم 51. سلّمت منظمات المجتمع المدني تعديلات مقترحة إلى ديوان التشريع والرأي. اشتركت منظمات المجتمع المدني بشكل فعال أيضاً في المناصرة المرتبطة بنموذج التقدم للحصول على تمويل أجنبي الصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية. سلّم عدد من منظمات المجتمع المدني وكذلك منتدى منظمات المجتمع المدني تعليقات إلى الوزارة تعارض النموذج وتحدد قيوداً إضافية تضعها الوزارة على منظمات المجتمع المدني في باب التمويل إلا أن النموذج تم إقراره في نهاية المطاف.

تقديم الخدمات: 2014: 4.6 / 2015: 4.7

قدمت منظمات المجتمع المدني في الأردن بشكل متزايد خدمات عديدة ومتنوعة في عام 2014، وخاصة استجابة لاحتياجات أعداد اللاجئين المتزايدة في البلاد على الرغم من أن هذا التحسن تقلص إلى حد ما في عام 2015.

أثناء كلتا العامين، واصلت منظمات المجتمع المدني مساعدة الأفراد والمساعدة في تخفيف العبء على الحكومة عن طريق تقديم خدمات عامة معينة. أدى استمرار الأزمة السورية والعدد المتزايد في اللاجئين في الأردن معاً إلى قدرات أكبر وخبرة بين منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدات. وظهرت أعداد متنامية من منظمات المجتمع المدني المتخصصة في تقديم خدمات الإغاثة للاجئين السوريين مع



ظهر المزيد من الفرص التمويلية التي تستهدف قضايا اللاجئين. كانت استجابة منظمات المجتمع المدني للاجئين وتقديم الخدمات لهم متوافرة على وجه الخصوص في المحافظات الشمالية للأردن، مثل مفرق، وإربد، وعجلون. على سبيل المثال، قدمت جمعية المرأة العربية السلع الأساسية مثل الغذاء والمياه والكساء وكذلك الخدمات الصحية والتعليمية والنفسية للاجئين. ومع ذلك، فإن التغيير في تركيز المانحين إلى اللاجئين والأغراض الإغاثية قلل من فرص التمويل لمنظمات المجتمع المدني المشتركة في مجالات أخرى.

في خارج نطاق الإغاثة الطارئة والدعم الإنساني، تتراوح جهود خدمات منظمات المجتمع المدني من الحماية البيئية، مثل تعزيز استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى التعليم ورفع الوعي. نفذت منظمات المجتمع المدني بما في ذلك صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، ومؤسسة نهر الأردن أيضاً منحة صغيرة أو برامج قروض. غالباً ما تقدم منظمات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من الخدمات، ومع ذلك فإن هذا التنوع يمكن أن يأتي على حساب التخصص، حيث إن القليل من المنظمات هي التي تخصص في مجالات خدمة محددة.

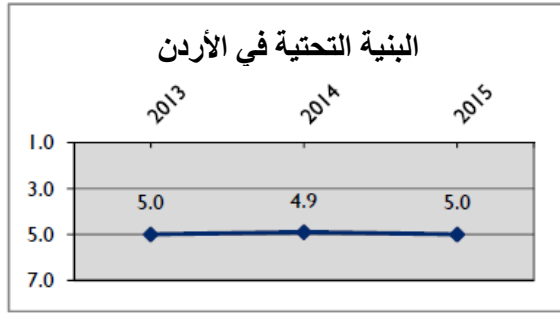
كانت الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015 بوجه عامة متماشية مع احتياجات المجتمع الذي تخدمه. تواجه منظمات المجتمع المدني ضغطاً لكي تتوافق مع أجندات المانحين، مع ذلك، مما قد يؤدي إلى أن تصبح خدماتهم أقل تماشياً مع احتياجات المجتمع. قد يؤدي النقص في الدعم التشغيلي الكافي لمنظمات المجتمع المدني إلى تمكين هذه المنظمات من أن يكونوا أكثر استجابة كذلك. لا تقوم منظمات المجتمع المدني أيضاً بمشاركة المعلومات عبر القطاع بشكل منتظم ومتسق، مما يعوق التقديم الفعال لخدمات القطاع واستخدام هذه الخدمات.

لا تقتصر منظمات المجتمع المدني على أعضائها، لكنها تقدم الخدمات إلى المجتمعات المحلية. ومع ذلك، فإنها ليست فعالة بشكل عام في تسويق الخدمات إلى المجموعات الأخرى، مثل منظمات المجتمع المدني الأخرى والأوساط الأكاديمية، وعلى هذا النحو فهي أقل فاعلية في جذب مستفيدين جدد. في بعض الحالات، تعتمد منظمات المجتمع المدني على وسائل الإعلام الاجتماعي في ترويج خدمات معينة مثل التدريب والتعليم. على سبيل المثال، في عام 2014، قدمت المواقع التي أصدرتها منظمات المجتمع المدني مثل FOR9A (منصة لفرص التعليم للشباب) وHAQQI (نطاق معلومات مفتوح للتشريع، والأبحاث، والإعلام) قدمت فرص تعليمية محسنة في كل من الأردن والمنطقة العربية ككل.

إن بعض الخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني تدر دخلاً بالإضافة إلى تعويض الرسوم. على سبيل المثال، أصبحت مطابخ الخدمة نموذج أعمال ناجح. في هذه البرامج، تجهز النساء الوجبات التي تُباع في المجتمع المحلي أو للفعاليات المنظمة من جانب منظمات مجتمع مدني أخرى، وبذلك فهي تفيد كلاً من المجتمع وتخلق فرص العمل للنساء. ومع ذلك، فإن الأموال المحصلة من الخدمات لا تقدم دخلاً كافيًا لتغطية تكاليفها.

تدفع الحكومة أحياناً مقابل الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، في عام 2014، وقّعت الحكومة عقداً مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالتعاون مع أكاديمية من أجل التغيير، وشكلنا فريق لاستقصاء دور الرعاية للأيتام والمعاقين، حيث أجرينا زيارات بدون مواعيد محددة وقدمت تقارير إلى وزارة التنمية الاجتماعية، مما ساعد على كشف المشكلات الموجودة في بيوت الرعاية.

البنية التحتية: 2014: 4.9 / 2015: 5.0



تحسنت البنية التحتية على العموم في عام 2014، لكنها تراجعت في عام 2015 على الرغم من بعض التعاون المتزايد داخل القطاع والشراكات عبر القطاعات. يواجه قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل عام عجزاً في موارد التدريب والكوادر المؤهلة القادرة على تقديم الخدمات الفنية والاستشارية. هناك عدد قليل من الموارد الأساسية لدعم منظمات المجتمع المدني رغم ذلك. تقدم مديرية تنمية المحافظات ومديرية تحسين الإنتاجية التابعتان للحكومة - تقدما بعض الدعم الفني لمنظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، تشرف على المشاريع التنموية الصغيرة وتساعد على تدريب موظفي منظمات المجتمع المدني على تنفيذ المشاريع. هناك بعض منظمات المجتمع المدني المحلية، مثل مركز تنمية الأعمال، مكرسة على وجه الخصوص لبناء القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني الأخرى على المستوى المحلي، ونخص بالذكر على وجه الخصوص المنظمات الملكية غير الحكومية مثل مؤسسة نور الحسين، ومؤسسة الملك حسين، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية التي تساعد في تقديم الخدمات الوسيطة مثل التدريب والاستشارة القانونية إلى منظمات المجتمع المدني الأصغر خارج المدن الكبرى لمساعدتها على المنافسة للحصول على التمويل المحلي والدولي. على سبيل المثال، أطلقت جمعية "واعداً" المختصة بعقد الحزم التدريبية الخاصة بزيادة المرأة في مجال الأعمال لتطوير مهارات النساء - أطلقت مبادرة تهدف إلى مساعدة النساء الأردنيات على بناء مهارات جمع التبرعات لإطلاق مشاريعٍ والترويج لها.

هناك عدد من المنظمات التي تقدم المنح في الأردن. إن التمويل لمنظمات المجتمع المدني ذات القدرة في تقديم المنح ينبع من الحكومة أو مانحين دوليين. تقدم المنظمات الملكية غير الحكومية بشكل متكرر منحاً فرعية إلى المنظمات المجتمعية، وعلى الأخص من خلال برنامج جيوب الفقر الذي يستهدف المناطق والمجتمعات الأردنية المحرومة.

هناك عدد من المنظمات التي تقدم المنح في الأردن. إن التمويل لمنظمات المجتمع المدني ذات القدرة في تقديم المنح ينبع من الحكومة أو مانحين دوليين. تقدم المنظمات الملكية غير الحكومية بشكل متكرر منحاً فرعية إلى المنظمات المجتمعية، وعلى الأخص من خلال برنامج جيوب الفقر الذي يستهدف المناطق والمجتمعات الأردنية المحرومة.

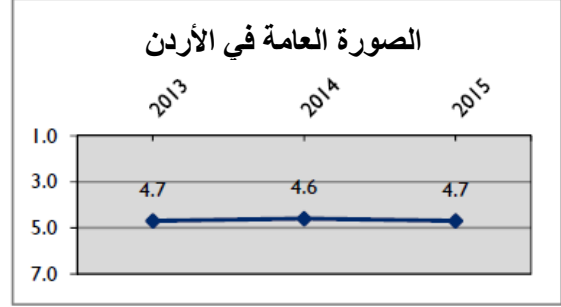
في عام 2014، كان التعاون بين منظمات المجتمع المدني في أدنى مستوياته، وكان هناك القليل من الشبكات أو المنظمات المكرسة لتسهيل مشاركة المعلومات بين منظمات المجتمع المدني، ولم يكن هناك منظمة جامعة أو شبكة تقدم تبادل المعلومات أو الحوار لقطاع منظمات المجتمع المدني ككل. تحسن هذا إلى حد ما في عام 2015 مع إنشاء منتدى منظمات المجتمع المدني، وهي هيئة تنسيقية تتضمن المنظمات غير الحكومية، والشركات غير الهادفة للربح، والجمعيات النشطة في العديد من القطاعات التنموية. ضم المنتدى ثلاثة عشر منظمة أعضاء مع نهاية عام 2015 وهي تهدف إلى تنظيم وتقوية جهود هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير أجندة الإصلاح في البلاد. يعتبر المنتدى أيضاً آلية لمنظمات المجتمع المدني في الاتصال ومشاركة الدروس المستفادة والتشبيك بين بعضها البعض.

هدفت بعض المبادرات إلى المزيد من التدريب الموجه لمنظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015. على سبيل المثال، أطلق برنامج دعم مبادرة المجتمع المدني الأردني مشروع التعزيز الداخلي من أجل التغيير في عام 2014، بالتعاون مع شركاءها الأردنيين، مؤسسة نهر الأردن، ومؤسسة نور الحسين، ومركز ثريا للدراسات. قدم المشروع فرصة للمنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني المسجلة حديثاً لتتعلم حول أساسيات الإدارة المؤسسية وإدارة البرامج، وتحديد أولويات بناء القدرات، وتطوير خطط استراتيجية طويلة الأمد. إن مجموعة أدوات الاستفادة من تأسيس الجمعيات التي تم وضعها في ظل مشروع التعزيز الداخلي من أجل التغيير التابع لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني الأردني هدفت إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني على فهم مبادئ الإدارة الفعالة والحكم الرشيد وتطبيقها. بدأت الدورات التدريبية في مايو من عام 2014 وجرت في جميع أنحاء المملكة، لتصل إلى 980 منظمة مجتمع مدني خيرية أثناء المرحلة الأولى.

كان هناك القليل من الأمثلة إن وجدت للشراكات عبر القطاعات في عام 2014. شهد العام التالي بعض التحسن مع زيادة الشراكات بين وزارة التخطيط ومنظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات الإغاثة إلى اللاجئين السوريين. اشتركت بلدية عمان أيضًا وتعاونت مع منظمات المجتمع المدني في قضايا بيئية في عام 2015، على سبيل المثال، هادفةً بذلك إلى رفع الوعي العام حول منع القمامة والحفاظ على محافظة نظيفة. كان هناك أمثلة قليلة لتعاون منظمات المجتمع المدني مع القطاع الخاص، بما في ذلك مشروع إعادة تدوير الأوراق، الذي بدأ في عام 2011 واستمر في عامي 2014 و2015، وتم تنفيذه من جانب جمعية البيئة الأردنية بالتعاون مع شركة زين للاتصالات وشركة حيت للنقل.

الصورة العامة: 2014: 4.6 / 2015: 4.7

أثناء عام 2014، كان هناك بعض التحسن في كلٍ من كم وطبيعة التغطية الإعلامية الإيجابية لمنظمات المجتمع المدني في الإعلام الرسمي، بما في ذلك الصحف والتلفزيون، وكذلك الإعلام الخاص مثل قناة رؤيا. ساهم الإعلام عن طريق الإنترنت في ظهور أنشطة منظمات المجتمع المدني، ومع ذلك، بقيت هذه التغطية سطحية. هناك أحد الصحف العربية التي تُسمى قضايا المجتمع المدني ظهرت في عام 2014، وهي متخصصة في تغطية أنشطة منظمات المجتمع المدني والقضايا التي تواجهها.



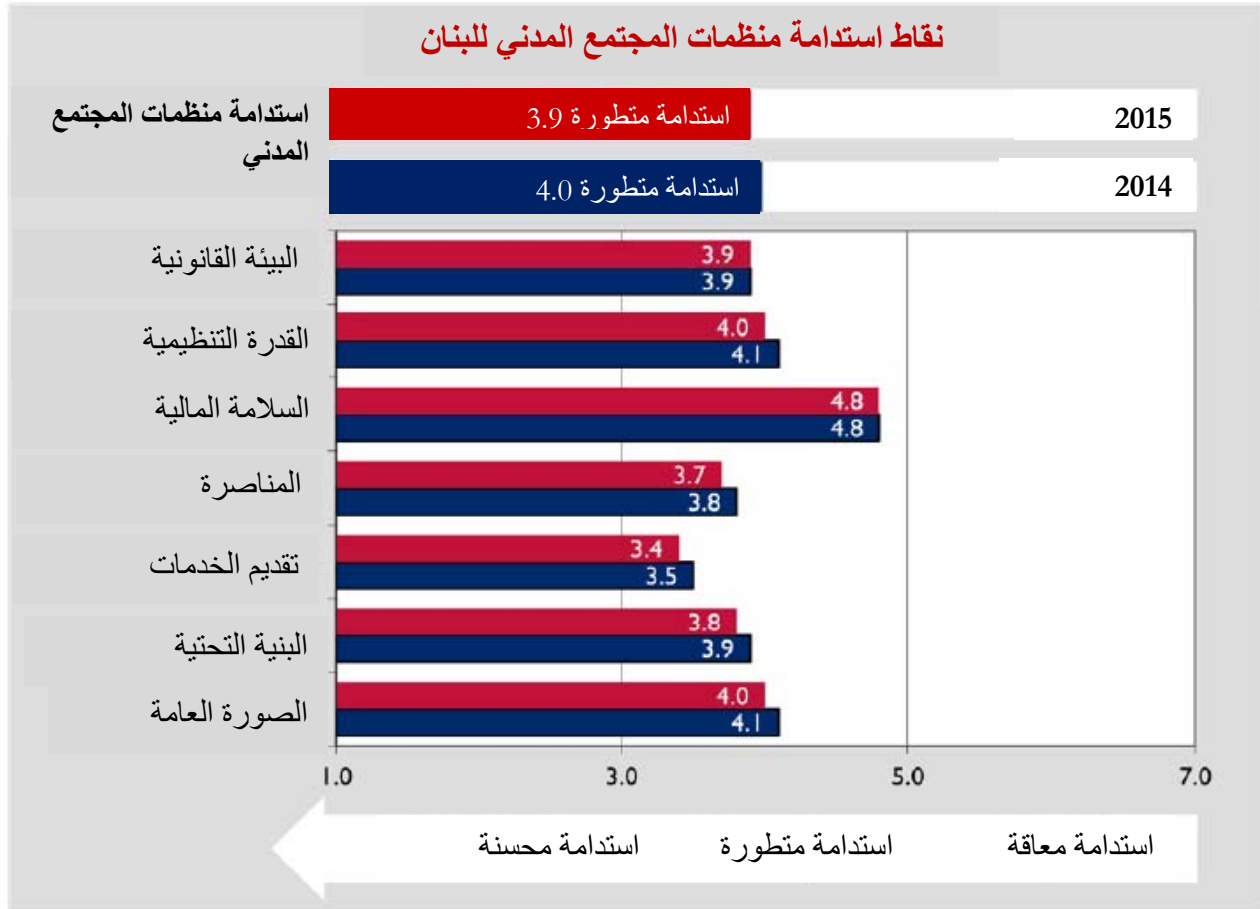
على الرغم من تصويره بشكل إيجابي على العموم في الإعلام، فإن الصورة لقطاع منظمات المجتمع المدني ككل كان مشوشًا في عامي 2014 و2015. كان هناك اتجاه إيجابي على العموم بين الأردنيين نحو منظمات خيرية محلية معينة مثل مركز الملك حسين للسرطان، وتكية أم علي. بدأ أن التصور العام للقطاع رديئًا في عام 2015، مع ذلك، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإغاثة اللاجئين. وكانت الموضوعات الشائعة هو اتهام منظمات المجتمع المدني باستغلال التمويل الموجه للاجئين السوريين، واستخدامه للكسب الشخصي. وكانت هناك شكوى أخرى وهي أن منظمات المجتمع المدني لم تكن مستجيبة لمجتمعاتها المحلية وأنها وجدت فقط لتقديم التوظيف لأعضائها. وقد يكون نقص الوعي العام بالدور الحقيقي والأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وكذلك التضاربات الداخلية بين منظمات المجتمع المدني أو موظفيها هو الذي ساهم في مزيد من الصورة العامة السلبية في عام 2015.

بقي تصور الحكومة لمنظمات المجتمع المدني مشوشًا كذلك، ويبدو أنه يتنوع من مؤسسة عامة إلى مؤسسة أخرى. وهناك مثال على الاشتراك الإيجابي وهو وزارة التخطيط التي لديها تصور إيجابي جدًا عن منظمات المجتمع المدني. في عام 2015، أتاحت الوزارة اشتراك موسع لمنظمات المجتمع المدني في خطط التنمية المحلية بالإضافة إلى إعداد ومراجعة برنامج عمل الأردن 2025 للتنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك تشكيك واسع من الحكومة لمنظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك المنظمات التي تتلقى التمويل من خارج الأردن. أدى التصور السلبي لهذه المنظمات وللتمويل الأجنبي على وجه العموم – أدى إلى قيود مكثفة على قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى هذا التمويل في عام 2015 كما تم مناقشته آنفًا.

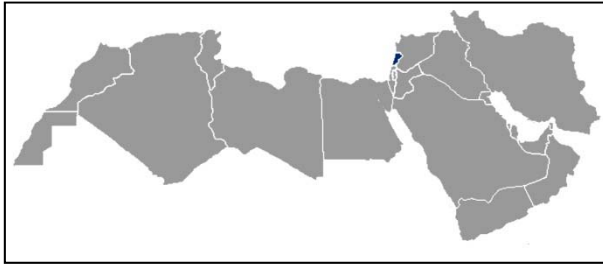
تمتتع منظمات القطاع الخاص بشكل كبير عن الدعم الصريح لمنظمات المجتمع المدني أو التنازل العلني لقضايا مثل حرية التعبير، أو حقوق الإنسان، أو المشاركة السياسية. ومع ذلك، فإنها أقرب إلى دعم القضايا المتعلقة بالبيئة، والشباب، وحقوق المرأة، وكذلك الأنشطة المدرجة تحت الرعاية الملكية.

لا تزال منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الخبرة الكافية في تسويق أنشطتها من خلال الإعلام. لقد ساعد الإعلام الاجتماعي إلى حد ما في زيادة تسليط الضوء على منظمات المجتمع المدني، لكن هناك تغطية احترافية غير كافية للقطاع.

هناك القليل من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك ائتلاف همام والهيئة التنسيقية لمنظمات المجتمع المدني، ومنتدى منظمات المجتمع المدني هي التي قد أقرت مدونات سلوك داخلية. هناك دعم واسع بين الجمهور والحكومة لوجود شفافية أكبر في عمل منظمات المجتمع المدني، ولكن منظمات المجتمع المدني لا توثق دائمًا أو تعلن عن جهودها لتكون شفافة. يُطلب من منظمات المجتمع المدني تقديم تقارير سنوية إلى الوزارات التي تشرف عليها، وهي بوجه عام تلتزم بهذا المتطلب.



استدامة منظمات المجتمع المدني: 2014: 4.0 / 2015: 3.9



في عامي 2014 و2015، على الرغم من البيئة غير المستقرة والعديد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، فإن قطاع المجتمع المدني في لبنان أثبت مرونته واستدامته بشكل متزايد. ساهمت مستويات الفقر المتزايدة والبطالة، جنباً إلى جنب مع الإحباطات السياسية الواسعة في مخاوف حول تنامي التطرف، وخاصة بين المجتمعات الموجودة في الشمال ووادي البقاع. رفعت المكاسب الإقليمية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا المجاورة وتفجير 2015 في بيروت الذي أعلن التنظيم مسؤوليته عنه - رفعت من الإحساس بانعدام الأمن. كان يعيش ما يقدر بـ 1.3 مليون لاجيء سوري في لبنان في أواخر عام 2015، مما أحدث تحدياً إضافياً للبنية التحتية للدولة ودفع الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى تغيير عملها لمعالجة القضايا الإنسانية وقضايا اللاجئين.

حقائق البلد

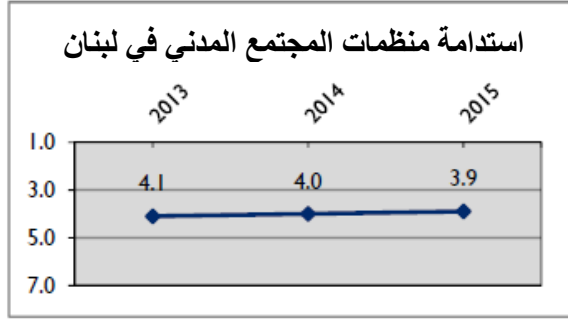
العاصمة: بيروت

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 6,184,701 نسمة
(إحصائية يوليو 2015)

إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القيمة الشرائية): 18,200 دولار
(إحصائية 2015)

مؤشر التنمية البشرية: 67
(2015)



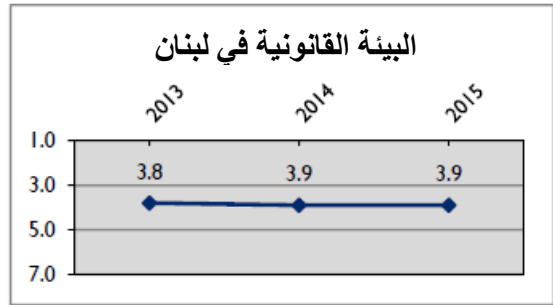
بقيت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني بدون تغيير بشكل كبير. لا تزال تنفيذ منظمات المجتمع المدني من قانون العهد العثماني الخاص بالجمعيات الذي يوفر جنباً إلى جنب مع الدستور حماية واسعة لحرية تكوين الجمعيات. تعتمد منظمات المجتمع المدني على المانحين الدوليين بصفتهم المصدر الرئيس للتمويل. القليل من منظمات المجتمع المدني هي التي تشترك في أنشطة مدرة للدخل ونادراً ما تجد شراكات بين هذه المنظمات وبين القطاع الخاص. جعل العجز في التمويل وانعدام الأمن المالي بالإضافة إلى السياسات المالية غير الواضحة - جعل من الصعوبة بمكان الإبقاء على موظفين دائمين مؤهلين. انخفض العمل التطوعي أيضاً أثناء عام 2014 نظراً للموقف الاقتصادي على الرغم من أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في المتطوعين في عام 2015 مع ظهور حركة مدنية واسعة.

بقيت لبنان بدون رئيس في عامي 2014 و2015، مما أبطأ من عمل الحكومة. في ظل عدم وجود رئيس، تم تفويض البرلمان للتشريع فقط في الأمور التي تعتبر طارئة أو حرجة للأمن الوطني على الرغم من أن هذا القيود يترك الكثير من السلطة التقديرية التي تحكم المسؤولين. أثر الركود السياسي بشدة على عمل منظمات المجتمع المدني لأنها لم تكن قادرة على دفع المشرعين نحو الإصلاحات السياسية. على الرغم من ذلك، لم يكن هناك حملات مناصرة ملحوظة. أشعل الفشل الملحوظ للحكومة في التعامل مع إدارة النفايات الصلبة في بيروت - أشعل حركة مدنية كاسحة في عام 2015، وهي حملة "طلعت ريحتكم" التي كانت قادرة على تعبئة مظاهرات عامة واسعة النطاق. وكان ردة فعل الحكومة العنيفة على هذه المظاهرات، مع ذلك، علامة على تراجع العلاقات بين منظمات المجتمع المدني وصنّاع السياسة أثناء إعداد فترة التقرير.

طبقاً لوزارة الداخلية والبلديات (وزارة الداخلية)، مع نهاية عام 2015، كان هناك 8311 منظمة مجتمع مدني مسجلة في لبنان.

البيئة القانونية: 2014 / 3.9 : 2015 / 3.9

في عامي 2014 و2015، لم يكن هناك تغييرات على القوانين التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني، ومع ذلك، فإن تنفيذ القوانين أصبح أكثر تقييداً وظلت الثغرات موجودة في كل من التشريع والإجراءات الإدارية.



ينص المنشور رقم 10 لعام 2006 الصادر عن وزارة الداخلية أن الوزارة، بالاشتراك مع أي وزارة أخرى مختصة، تراجع ملف منظمات المجتمع المدني ومؤسسيها. وهناك منشور لاحق صادر عن وزارة الداخلية ينص على أنه يجب أيضاً أن تراجع مديرية الأمن العام ملف منظمة المجتمع المدني. ولا تخضع لا الوزارات ولا مديرية الأمن إلى قيد زمني لهذه المراجعات، مما قد يؤدي إلى تأخيرات. طبقاً لمنشور عام

2006، يجوز لوزارة الداخلية أن ترفض إشعار لمنظمة مجتمع مدني إذا قررت أن هذه المنظمة إما لا تقدم المستندات السليمة أو إذا كان نطاق عملها غير مشروع. إذا وافقت وزارة الداخلية على الإشعار، من ناحية أخرى، فإنها تصدر إيصالات إلى مؤسسي منظمات المجتمع المدني. يضيف إيصالات الإشعار هذا على إنشاء منظمة المجتمع المدني الشكل الرسمي، مما يسمح لمنظمة المجتمع المدني أن تثبت وجودها القانوني وتتخذ خطوات مهمة مثل فتح حسابات مصرفية. من بين الأمثلة على المشكلات مع هذه العملية حسب ما يتم تنفيذه حالياً هو أن مركز الإنترنت اللبناني الذي يسجل أسماء المواقع قَدَم إشعاره بالإنشاء إلى وزارة الداخلية في عام 2014، ثم أحالت وزارة الداخلية الملف إلى وزارة الاتصالات لتقييمه. ولم ترد وزارة الاتصالات أبداً لذلك بقيت المنظمة في طي النسيان، بدون وسائل لإثبات أنها قَدَمَت إشعارها وبالتالي لإثبات تأسيسها بشكل قانوني.

إن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك المنظمات التي تتعامل مع القضايا الحساسة مثل المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً، أو الحقوق البيئية تميل إلى مواجهة تحديات أكبر وتأخيرات أثناء عملية التسجيل. على سبيل المثال، لم يتلقى مركز نسيم لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب إيصالات إشعاره حتى 2015 على الرغم من أنه تشكل وأشعر وزارة الداخلية بتشكيله في عام 2007. وهناك منظمة مجتمع مدني بيئية تُدعى الطبيعة الأم، تم تأسيسها من جانب أحد النشطاء المعروفين بنشاطهم لإغلاق مكب نفايات في الناعمة أشعرت الوزارة بتأسيسها في نوفمبر 2013 لكن رفض إشعارها بنتيجة مفادها أن عمل المجموعة يمكن أن يسبب توتراً بين المجتمعات المحلية بالقرب من مكب النفايات

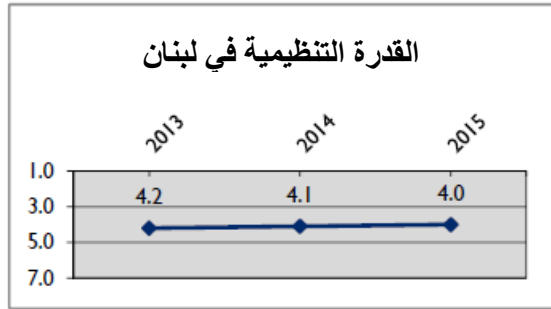
لا تعالج البيئة القانونية كل القضايا التي تتعلق بتأسيس منظمات المجتمع المدني، مما يزيد من التحديات الإضافية. على سبيل المثال، لا يقدم القانون إرشادات واضحة أو معايير للعمليات التي تنطبق على منظمات المجتمع المدني التي تم إنشاؤها بموجب مرسوم رئاسي أو من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية. ثمة صعوبة أخرى تكمن في المتطلب الذي يفرض على منظمات مجتمع مدني معينة التسجيل لدى وزارات مختلفة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الشباب والرياضة. بالنسبة للوزارة الأخيرة، على سبيل المثال، تتطلب شروط التسجيل في بعض الحالات أن يكون الأعضاء تحت سن العشرين، مما يتناقض مع متطلبات الحد الأدنى من العمر الذي ينص عليه قانون الجمعيات.

يتضمن قانون الجمعيات أحكامًا تدعم استقلال منظمات المجتمع المدني وسيطرتها على إدارتها الداخلية. يجوز للدولة أن تتدخل إذا سعت إحدى منظمات المجتمع المدني إلى تغيير رسالتها على سبيل المثال؛ إذ يجب على المؤسسين أن يخطرأ فقط الوزارة بهذا التغيير. يحمي القانون أيضًا منظمات المجتمع المدني من الحل التعسفي من جانب الحكومة. يجوز لمنظمات المجتمع المدني فقط أن تُحل إذا انتهت مدتها طبقًا للنظام الداخلي للجمعية بموجب قرار من مجلس إدارتها، أو بموجب حكم قضائي طبقًا لقانون العقوبات، أو بموجب مرسوم إذا كان غرضها غير مشروع أو إذا كان أعضاؤها متهمين بجرائم ضد الأمن الوطني.

تُعفى منظمات المجتمع المدني من الضريبة على الدخل من المنح والعوائد، لكن عملية المطالبة بالإعفاء غير واضحة. وبالمثل تُعفى منظمات المجتمع المدني من ضريبة القيمة المضافة ولديها الحق في طلب استرداد كامل للضرائب، ولكنها نادرًا ما تستطيع الحصول عليها نظرًا للافتقار إلى الدراية بهذه العملية. لا يوجد هناك لوائح تخص الاستقطاعات الضريبية من الأفراد أو المؤسسات للتبرع لمنظمات المجتمع المدني. تستطيع منظمات المجتمع المدني اكتساب الدخل نظير تقديم الخدمات طالما تُوجّه هذه الأرباح نحو تحقيق أهداف منظمة المجتمع المدني، ولا توزع على أعضائها.

تمتلك منظمات المجتمع المدني الوصول إلى المشورة القانونية لكن محامين قلة هم الذين لديهم دراية بطبيعة عمل منظمات المجتمع المدني. في حين أن المنظمات التي تقع خارج بيروت تمتلك الوصول إلى الخبرة القانونية، فإن المحامين في هذه المناطق أقل احتمالًا لأن يكون لديهم دراية بقانون منظمات المجتمع المدني.

القدرة التنظيمية: 2014: 4.1 / 2015: 4.0



تحسنت القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام على مدار عامي 2014 و2015 مع حدوث زيادة كبيرة في التمويل الأجنبي استجابة للأزمة السورية، مما دعم التطور المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وحثهم على توسيع نطاق عملهم.

لقد كافحت منظمات المجتمع المدني بشكل تاريخي لبناء دوائر شعبية محلية، إلا أنها فعلت ذلك بنجاح أكبر إلى حد ما في عامي 2014 و2015. بما أن التمويل الجديد من المانحين الذي يستهدف العدد المتزايد من اللاجئين السوريين قد حفز منظمات المجتمع المدني لتغيير تركيز عملها، فإن الكثير من المنظمات كانت قادرة على البناء على قدراتها وشبكاتهما

الحالية وتوسيعها لمعالجة الأزمة، بما في ذلك تأثيرها على المجتمعات المحلية. ساعد هذا على بناء اتصالات أكبر مع السكان المحليين وزاد من ظهور منظمات المجتمع المدني. ساعد الحشد الشعبي الواسع ذو القاعدة الواسعة في المظاهرات ضد الحكومة في 2015 - ساعد منظمات المجتمع المدني على أن تصل إلى دوائر شعبية أوسع، وخاصة على مستوى القاعدة الشعبية.

لقد حددت الأغلبية الساحقة من منظمات المجتمع المدني بيانات رسائلها وأهدافها بشكل واضح. طبقًا لدراسة تم إجراءها من جانب مؤسسة "ما وراء الإصلاح والتنمية" (BRD) في عام 2015، رسم خارطة منظمات المجتمع المدني في لبنان، فإن 78 بالمائة من منظمات المجتمع المدني أفادت بأن لديها بيانات عن رسائلها. من بينهم، 48 بالمائة قالت إن أنشطتها كانت متوافقة بالكامل مع بيان رسائلها، مما يشير إلى أن الكثير من المنظمات قد وسّعت من أنشطتها إلى ما وراء نطاق أهدافها الأصلية. إن منظمات المجتمع المدني التي تعتمد بكثافة على المانحين الدوليين في التمويل غالبًا ما تتحرك في ضوء أجددات مانحها، بدلًا من تشكيل خططها الاستراتيجية طويلة الأمد والالتزام بها. في بعض الحالات، تتبنى منظمات المجتمع المدني هذه خططًا استراتيجية في حين تواصل تكييف عملها طبقًا لأولويات المانحين والظروف المتغيرة مثل أزمة اللاجئين.

أفادت دراسة مؤسسة BRD أيضًا بأن أغلبية المنظمات لديها هياكل إدارية واضحة، بما في ذلك أوصاف وظيفية واضحة وتوزيع للواجبات. علاوةً على ذلك، أفادت 61 بالمائة من منظمات المجتمع المدني أن لديها مجالس إدارات و45 بالمائة منهم لديها جمعيات

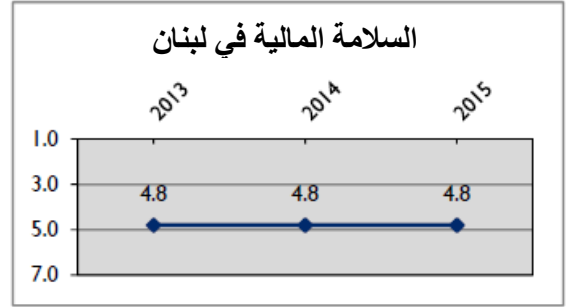
عمومية. في حين أن 17 بالمائة فقط من منظمات المجتمع المدني لديها سياسات حوكمة داخلية رسمية، فإن التقييمات التنظيمية من جانب الوكالات الدولية في عامي 2014 و2015 ساعدت على تطوير الإدارة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني إلى حد ما. يتم تحفيز منظمات المجتمع المدني باستمرار لتحسين هيكلها الإدارية؛ لأن المانحين غالباً ما يفحصون القدرات التنظيمية عند اتخاذ قرارات التبرعات. حتى إذا كانت السياسات المكتوبة لمنظمات المجتمع المدني تعكس هيكل إدارية واضحة وآليات حوكمة رشيدة، فإن المنظمات عملياً غالباً ما تكافح لتنفيذ هذه السياسات بشكل كامل. طبقاً لمؤسسة BRD، على سبيل المثال، لا تعقد 60 بالمائة من مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني لقاءات منتظمة.

غالباً ما توظف منظمات المجتمع المدني موظفين بناءً على مشاريع قصيرة الأمد بدلاً من الاحتفاظ بموظفين دائمين نظراً لنقص التمويل المستدام. إن معظم منظمات المجتمع المدني صغيرة من ناحية عدد الموظفين مع وجود بعض الموظفين الذين يتم التعاقد معهم على أساس جزئي. تكافح المنظمات الأصغر على وجه الخصوص للاحتفاظ بالموظفين المحترفين المؤهلين، حيث إن الموظفين المحتملين ذوي الخبرات الأكبر غالباً ما يفضلون العمل مع منظمات المجتمع المدني الأكبر أو المنظمات الدولية التي تميل إلى تقديم مرتبات أعلى وتأمين أكبر من منظمات المجتمع المدني المحلية.

تعتمد الغالبية العظمى من المنظمات على العمل التطوعي لدعم أنشطتها، و40 بالمائة من منظمات المجتمع المدني في دراسة مؤسسة BRD حتى أفادت أن لديها هيئة إدارية مخصصة للمتطوعين. انخفض العمل التطوعي إلى حد ما بعد الأزمة السورية مع تدهور الظروف الاقتصادية في لبنان وكان المتطوعين المحتملين أقرب إلى الصمود حتى الحصول على عمل مدفوع الأجر. على الرغم من ذلك، كان هناك تحسن ملحوظ في معدلات العمل التطوعي في عام 2015، وخاصة فيما يتعلق بالحركة المدنية التي صاحبت أزمة القمامة.

السلامة المالية: 2014 : 4.8 / 2015 : 4.8

واصلت منظمات المجتمع المدني في لبنان كفاحها مع التمويل والاستدامة المالية في عامي 2014 و2015. مع وجود القليل من قنوات الدعم الموثوقة من القطاعين العام والخاص، تعتمد منظمات المجتمع المدني بشكل كبير على مصادر التمويل الأجنبي. يعني هذا في الغالب أن منظمات المجتمع المدني تضع أجندات المانحين على رأس أولوياتها، مما يجعل من بناء استراتيجيات طويلة الأمد أمراً صعباً، ويبعد منظمات المجتمع المدني عن بناء مصادر محلية بديلة للدعم. يتضمن كبار المانحين وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الحكومية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. في عامي 2014 و2015، وجّه هؤلاء المانحون التمويل بشكل أساسي نحو الدعم الإنساني للاجئين السوريين وبرامج الترابط الاجتماعي. أيضاً في عام 2015، دفعت المخاوف من تنامي التطرف في لبنان المانحين إلى توجيه التمويلات إلى الأنشطة المرتبطة بمناهضة الجماعات المتطرفة العنيفة وأيدولوجياتها. هناك الكثير من منظمات المجتمع المدني – خاصة تلك المنظمات العاملة في الشمال ووادي البقاع حيث تتركز هناك مجتمعات من اللاجئين – غيرت من استراتيجيتها طبقاً لأجندات المانحين، وخاصة عن طريق تقديم أو توسيع مشاريع مرتبطة بالأزمة السورية.



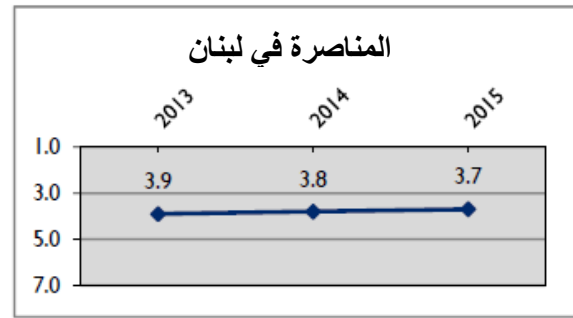
باستثناء المنظمات ذات الانتماء السياسي والديني، فإن القليل من منظمات المجتمع المدني هي التي لديها سياسات أو برامج لجمع التبرعات. غالباً ما تفتقر منظمات المجتمع المدني إلى الموظفين الأكفاء الذين يتولون أنشطة جمع التبرعات مثل كتابة العروض، أو الموارد المالية التي يخصصونها لمثل هذه الأنشطة. إن مصادر العمل الخيري موجودة، لكنها فقط متاحة لمنظمات قليلة تعمل في قضايا إنسانية محلية تحظى بمطالبة عامة مثل سرطان الأطفال، وكذلك منظمات المجتمع المدني الإسلامية التي تستفيد من الزكاة وتستطيع المساعدة على مساندة عملياتها من خلال تقديم الصدقات الخيرية الدينية. يحتاج الحصول على دعم اللبنانيين المغتربين في الغالب استثمار مبدئي مرتفع ويمكن أن يكون صعباً من الناحية اللوجستية، حيث أن التوعية الفعالة للبنانيين المغتربين ينطوي على سفر وفي بعض الحالات يحتاج إلى تسجيل قانوني للمنظمة خارج لبنان. وبالتالي، فإنه بوجه عام فقط منظمات المجتمع المدني الأكبر وذات القدرة العالية هي التي تعتمد على دعم اللبنانيين المغتربين. على سبيل المثال، تمتلك جمعية مقصد الخيرية الإسلامية، ومؤسسة الإمام الصدر، ومؤسسة الصفدي شبكات قوية للبنانيين المغتربين. في حين أن هذا لا يزال نادراً، فإن مناصرة وتطوير منظمات المجتمع المدني قد بدأت في عقد فعاليات لجمع التبرعات: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، وقرية أطفال أنفقوا أرواحنا، وكن هادي، والجمعية اللبنانية للتوحد، وتمنى، من بين جمعيات أخرى تعقد حفلات عشاء سنوية لأغراض جمع التبرعات. وهذه الفعاليات نادراً ما تجلب دخلاً يذكر مع ذلك.

تتلقى منظمات المجتمع المدني القليل من الدعم من الشركات على الرغم من أن هناك عدد قليل من منظمات المجتمع المدني قد بدأت الوصول إلى القطاع الخاص وخاصة البنوك. هناك منظمات تشمل الصليب الأحمر اللبناني، وصندوق القلب الشجاع، والجمعية اللبنانية للرعاية الاجتماعية للمعاقين، وسيبويل، وحماية، وطرق للحياة كلها تتلقى دعم لحملاتها من القطاع المصرفي. من ناحية أخرى، فإن المنظمات العاملة في إصلاح السياسة العامة لا تتلقى بوجه عام مثل هذا الدعم. لا تزال المؤسسات تفتقر إلى مبادرات مثل الاستقطاعات الضريبية لتقديم الدعم المالي إلى منظمات المجتمع المدني. القليل من المنظمات لديها رسوم على العضوية، وهذه المنظمات تخفق في الحصول على دخل يذكر من رسوم العضوية.

هناك نقص عام في الشفافية فيما يتعلق باستخدام منظمات المجتمع المدني للموارد المالية. على سبيل المثال، لا تعلن الكثير من المنظمات عن موارد التمويل الخاصة بها. تدعي بعض منظمات المجتمع المدني أن الأنظمة الإدارية المالية ونشر التقارير المالية يتطلب موارد لا تمتلكها. علاوةً على ذلك، حتى منظمات المجتمع المدني هذه التي لديها إجراءات مالية واضحة قد لا تعرف كيفية تنفيذها، حيث أنها قد وضعتها فقط للوفاء بمتطلبات المانحين. لقد ساهم نقص الشفافية في تصورات سلبية عن منظمات المجتمع المدني، وتواجه الكثير منها دعاوى بالفساد.

المناصرة: 2014 : 3.8 / 2015 : 3.7

في حين أن مناصرة منظمات المجتمع المدني لم تؤدي إلى تغيير ملموس في عامي 2014 و 2015، وهذا يرجع بشكل كبير إلى ركود المواقف العامة والافتقار إلى الإجراءات التشريعي، فإن المناصرة والعمل المدني قد زاد. كانت هناك ائتلافات معينة للمناصرة قادرة على حشد أعداد ضخمة من الناس. وكان في مقدمة هذه الحشود حملة "طلعت ريحتكم" التي ظهرت في صيف عام 2015 لتتناول إدارة النفايات الصلبة. كانت عقود إدارة النفايات الصلبة في البلاد قد انتهت في نفس الوقت الذي تم فيه إغلاق مكب النفايات الرئيسي، مما أدى إلى أكوام من القمامة المترامية على الطرق. شارك عشرات الآلاف من اللبنانيين من جميع أنحاء البلاد في الاحتجاجات العامة ضد أزمة القمامة وعدم الفاعلية الملحوظة من جهة الحكومة. كانت هذه المرة الأولى منذ عام 2005 التي شهدت فيها لبنان مثل هذه المظاهرات الكاسحة. كانت حملة "طلعت ريحتكم" أيضاً استثنائية في كونها حملة مدنية استطاعت جذب دعم شعبي عريض ومتنوع وحشد إجراء منسق بين منظمات المجتمع المدني. في حين أن الحملة ذاتها تلاشت بعد ما استخدمت قوات الأمن القوية في قمع المتظاهرين، فإنها نجحت في تحفيز الحكومة على وضع خطة إدارة نفايات جديدة وشاملة في سبتمبر من عام 2015.



لا تزال منظمات المجتمع المدني تتعاون مع صنّاع السياسة على كل المستويات على الرغم من أن التعاون غالباً ما يتمخض عنه عروض لمسودات قوانين لم يتم النظر فيها حتى الآن من جانب الجمعية العمومية. علاوةً على ذلك، وعلى المستوى العملي، يعتبر التعاون والتنسيق صعباً لأنه لا يوجد هناك آليات راسخة أو قنوات اتصال بين صنّاع السياسة ومنظمات المجتمع المدني. إن عمليات صنع السياسات غير واضحة وغالباً لا تكون شفافة. على سبيل المثال، فإن النقاشات داخل لجان البرلمان سرية. وبدون الوصول إلى معلومات حول ما يحدث في هذه الجلسات، فإن منظمات المجتمع المدني تعتمد على الاتصالات الشخصية للتنسيق مع صنّاع السياسات والاشتراك بشكل فعال في عمليات صنع السياسة. إن البيئة السياسية المعقدة – وخاصة الفراغ المستمر في المنصب الرئاسي – أيضاً لا يساند جهود منظمات المجتمع المدني في المناصرة وإحداث تغيير، حيث أن أي التحركات نحو الإصلاح قد أوقفت بسبب تراجع صنّاع القرار عن إقرار أي سياسات جديدة. يعتقد بعض أعضاء البرلمان والوزراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني على الرغم من أنه بوجه عام لا تعتمد المؤسسات العامة على منظمات المجتمع المدني في عمليات المعلومات أو الآراء حول السياسات.

في هذا السياق، تكون منظمات المجتمع المدني أكثر اشتراكاً ونشاطاً في تطوير السياسة المحلية وليس الدولية، وخاصة استجابة لأزمة السوريين. على الرغم من ذلك، لا يزال مستوى المشاركة ضعيفاً وغالباً ما يكون مقصوراً على الاستجابات الطارئة، مثل الاستجابة إلى قرار حكومة أو منشور، بدلاً من الاشتراك في تطوير سياسات طويلة الأمد. في معظم الحالات، يتم دفع حملات المناصرة ذات القاعدة العريضة من جانب مشاريع المانحين ولذلك فهي تنتهي بمجرد انتهاء هذه المشاريع. علاوةً على ذلك، فإن عمليات صنع السياسات بطيئة وغالباً ما تمتد إلى ما بعد فترة المشروع، وتفتقر معظم منظمات المجتمع المدني إلى الموارد المطلوبة لمتابعة ومراقبة هذه العملية حتى نهايتها.

تفضل معظم منظمات المجتمع المدني العمل على تقديم الخدمات بدلاً من المساهمة في تطوير السياسات. غالبًا ما تكون منظمات المجتمع المدني المشتركة في المناصرة صغيرة ولا تمتلك ميزانيات مخصصة لحشد الأفراد أو الموارد لإجراء الأبحاث أو تقديم الخبرة التي يمكن مشاركتها مع صنّاع السياسة. تكون المنظمات الأكبر أفضل تجهيزًا بشكل عام للعمل على المناصرة، لكن معظم هذه المنظمات أيضًا تفشل في إحداث تأثير كبير. طبقًا لمنظمات المجتمع المدني، يرجع هذا بشكل كبير إلى افتقار الحكومة للالتزام الواضح نحو الإصلاح، وخاصة مع التقلبات السياسية والتحديات الأمنية في المنطقة التي تجعل مطالب الإصلاح من جانب منظمات المجتمع المدني أقل في الأولوية بالنسبة للقادة السياسيين.

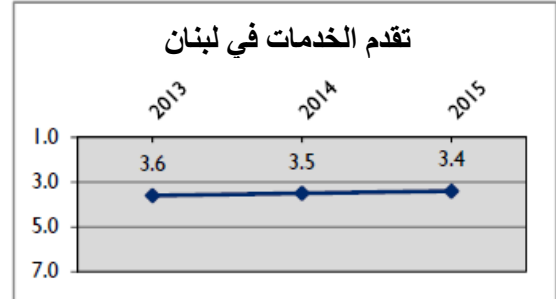
على الرغم من ذلك، بالإضافة إلى الحشد الكاسح لحركة "طلعت ريحتكم" الموضحة آنفًا، فإن بعض المنظمات الفردية قد حققت نجاحات في المناصرة في عامي 2014 و2015. على سبيل المثال، في عام 2014، ساعدت المناصرة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني كفي وعباد ضد العنف المنزلي – ساعدت على التسبب في إقرار قانون لحماية المرأة وأفراد الأسرة ضد العنف المنزلي. وفي العام نفسه، استخدمت منظمات المجتمع المدني أدوات مناصرة مبتكرة لرفع الوعي العام حول الفساد. وفتحت منظمة "سكر الدكانة" سوق في بيروت "لبيع البلاد" بما في ذلك بضائع مثل رخص قيادة، ووظائف حكومية، وأصوات انتخابية. وبالإضافة إلى الملصقات والإعلانات عبر المدينة، فإن السوق حتى ساعد على إشراك الأفراد وتشجيعهم على الإبلاغ عن أحداث الفساد، مما أنتج بيانات يمكن مشاركتها مع صنّاع السياسة.

إن الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة التي تم إطلاقها رسميًا في عام 2014، كانت قد تشكلت من ائتلاف من الأفراد الذين اجتمعوا معًا للمناصرة من أجل حماية الواجهة البحرية للمدينة كمساحة عامة مشتركة. جذبت الحملة أعداد كبيرة من المناصرين من خلال أنشطتها التي تضمنت دعوى قضائية ضد الحكومة بناءً على مرسوم 1989 الذي أزال القيود على التنمية في دالية. في يناير من عام 2015، أصدر وزير البيئة خطاب يصنّف دالية "كمنطقة طبيعية".

على الرغم من هذه النجاحات، فإن العمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني لا يزال محدودًا. هناك عاطفة قوية بالمنافسة بين منظمات المجتمع المدني، وغالبًا ما أتت النجاحات في المناصرة كنتيجة لأفراد وليس منظمات. فشلت المناصرة بوجه عام في إحداث تغيير دائم وبناء قاعدة مجتمعية. لم تناصر منظمات المجتمع المدني أيضًا لتحسين البيئة القانونية التي تحكم المجتمع المدني أثناء هذه الفترة.

تقديم الخدمات: 2014: 3.5 / 2015: 3.4

تقدم منظمات المجتمع المدني في لبنان خدمات في مجموعة من المجالات، وفي عامي 2014 و2015، زاد تقديم الخدمات بوجه عام نتيجة لأزمة اللاجئين السوريين واستجابة لاحتياجات لم يتم سدها من جانب الدولة. كان في مقدمة هذه الخدمات المساعدات الطبية، والخدمات التعليمية، والغذاء وغيره من المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني تميل إلى أن الاستجابة ومعالجة الاحتياجات الملحة بدلاً من وضع خطط طويلة الأمد لبرامج الخدمات ذات التأثير المستدام. علاوة على ذلك، فإن السلع والخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني تتبع بشكل كبير متطلبات المانحين، وبالتالي فهي قد لا تعكس الأولويات سواءً للمجتمعات المحلية أو للاجئين. تميل منظمات المجتمع المدني ذات الانتماء السياسي مثل مؤسسة الصفدي ومؤسسة رينة معوض إلى التركيز على الخدمات المرتبطة بالصحة والتعليم والإغاثة الإنسانية، حيث إن تقديم هذه الخدمات في مناطق معينة يزيد من الدعم للأحزاب السياسية المرتبطة بهذه المؤسسات.

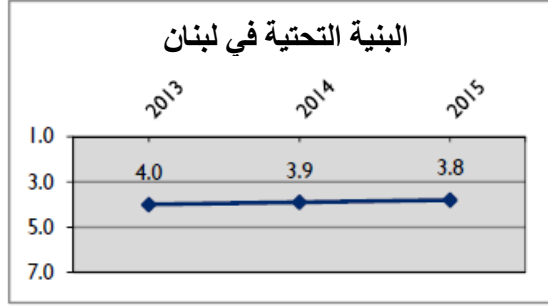


بالإضافة إلى الركود العام للمؤسسات السياسية والتدهور السياسي في عام 2015، فإن خدمات الدولة أيضًا تراجعت وفي بعض الحالات غيرت منظمات المجتمع المدني جهودها لتملأ الثغرة. وبدلاً من العمل على تمكين القطاع العام من تحسين تقديم الخدمات، اتجهت منظمات المجتمع المدني إلى تقديم الخدمات التي كانت تقدمها الدولة في المعتاد مثل الرعاية الصحية (فتح العيادات) والتعليم (بناء المدارس).

إن منظمات المجتمع المدني التي تقدم السلع والخدمات التي تتخطى الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية، مثل المنشورات والتحليل الاحترافي، غالبًا ما تصل إلى دائرة شعبية أوسع من مجرد أعضاء المنظمات. قد يتم توزيع المنشورات عن طريق الإنترنت، على سبيل المثال، وبذلك تكون متاحة لأي أفراد مهتمين، أو أكاديميين، أو منظمات مجتمع مدني، أو هيئات حكومية. لا يحصل رسوم مقابل الخدمات إلا القليل من منظمات المجتمع المدني على الرغم من أن هذا يمكن أن يساعد على استدامة عمل منظمات المجتمع المدني.

تعترف الحكومة والسلطات المحلية بالدور المهم الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، فعلى المستوى المحلي، يعزز المانحون الدوليون من التعاون بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية عن طريق طلب إشراك منظمات المجتمع المدني في المجالس البلدية وغيرها من السلطات المحلية، كشرط لتقديم التمويل. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة التعاونية لا تزال مقصورة على مشاريع أكثر منها على تحالفات استراتيجية طويلة الأمد.

البنية التحتية: 2014: 3.9 / 2015: 3.8



في عامي 2014 و2015، أبدت منظمات المجتمع المدني وعياً أرقى بالحاجة للعمل في ائتلافات واستخدام المنهج التشاركي للمشاركة مع القطاع الخاص، والحكومة، والإعلام. واستفادت البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني أيضاً من استثمار دول أخرى استجابة للأزمة السورية.

تمتلك منظمات المجتمع المدني الوصول إلى التدريب والدعم الفني من منظمات الدعم الوسيط ومراكز موارد منظمات المجتمع المدني. لكونها تقع بشكل أساسي في بيروت، فإن كيانات الدعم هذه تقدم التدريب حول الإدارة المالية، والتطوير التنظيمي، وبناء القدرات، وغيرها من المجالات. تتلقى منظمات المجتمع المدني أيضاً الدعم في مجال تقنية المعلومات من شركات

مثل مايكروسوفت، وتقنية المعلومات للنساء WIT، وشركة الاتصالات المتنقلة MTC، وبعض البنوك. تقدم بعض المنح الدولية وبعض برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الاستشارات لمساعدة منظمات المجتمع المدني في قضايا تتراوح ما بين التخطيط الاستراتيجي وإعداد التقارير. يمكن أن يعتمد الوصول إلى هذا الدعم على وصول منظمات المجتمع المدني إلى تمويل المانحين، مع ذلك، لأنه ليس لديهم أموال كافية لدفع رسوم مثل هذه الخدمات. تميل منظمات المجتمع المدني إلى أن يكون لديها وصول أكبر للتمويلات الدولية والخبرة في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد، مما يسهل التدريب. لا تقدم المؤسسات المجتمعية المحلية ومنظمات الدعم الوسيط في المعتاد نمحاً لمعالجة احتياجات محددة محلياً.

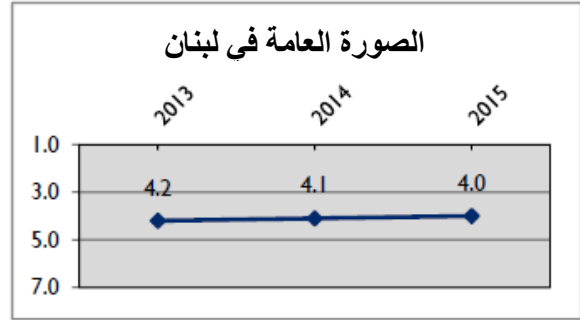
في عامي 2014 و2015، ركزت الدورات التدريبية على قضايا مثل بناء القدرة التنظيمية، والإدارة المالية، والمناصرة، ومهارات الإعلام الاجتماعي. كانت هذه في الغالب ليست مخصصة بشكل جيد، مع ذلك، لاحتياجات منظمات المجتمع المدني أو للسياق الذي تعمل فيه. علاوة على ذلك، لا تفرّق الكثير من الدورات التدريبية بين حجم منظمة المجتمع المدني وطبيعة عملها، لكنها تقدم تدريبات أكثر تعميماً لملائمة كل أحجام وأنواع المنظمات. أما شركات التدريب الأكثر رسوخاً فهي تحصل رسوم مرتفعة، مما يجعل خدماتها متعذر الوصول إليها بالنسبة لكثير من المنظمات. يعتبر التدريب عالي المستوى أيضاً غير متاح في المناطق التي تقع خارج بيروت، خاصة عندما يتعلق الأمر بالإدارة الاستراتيجية، والإدارة المالية، وجمع التبرعات، وإدارة العمل التطوعي، وتطوير مجالس الإدارات. نادراً ما يتم إلحاق دعم بناء القدرات المقدم إلى منظمات المجتمع المدني بأي نوع من التدريب أو الدعم الفني للتأكد من أن التدريب تم تنفيذه بالكامل.

توجد تحالفات لمنظمات المجتمع المدني وهي متنامية في العدد. على سبيل المثال، فقد شكّلت منظمات المجتمع المدني لجنة حقوق الطفل، وائتلاف منظمات المجتمع المدني النسائية، والحملة الأهلية للإصلاح الانتخابي. غالباً ما تنشأ منظمات المجتمع المدني ائتلافات للاستجابة لطلبات المانحين والعمل على مشاريع محددة. في بعض الحالات، تنحل ائتلافات بعد اكتمال المشروع. تكافح ائتلافات منظمات المجتمع المدني أيضاً لإحداث تأثير، ويعني التنافس بين منظمات المجتمع المدني أنها لا تشارك المعلومات في الغالب مع بعضها البعض. شهد عامي 2014 و2015 عدداً من مسارح الأحداث الرئيسية لائتلافات منظمات المجتمع المدني، مع ذلك، مثل المراجعة الدولية العالمية للأمم المتحدة، ولقاءات المتابعة حول الاتفاقيات مثل اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

إن منظمات المجتمع المدني على وعي متزايد بأهمية إقرار شراكات ذات أصحاب مصلحة متعددين. على سبيل المثال، أطلق المركز اللبناني للإنترنت في يونيو من عام 2014 مشروعاً بأصحاب مصلحة متعددين يشمل الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. كانت المبادرة مؤسسة بجهد مشترك من وزارة التعليم، ووزارة الاتصالات، وجهاز تنظيم الاتصالات، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في لبنان، وجمعية تقنية الإنترنت اللبنانية، ومؤسسة المرأة في تقنية المعلومات، ونقابة المحامين، ومؤسسة بيبي تك.

الصورة العامة: 2014: 4.1 / 2015: 4.0

في عامي 2014 و2015، تمتعت منظمات المجتمع المدني بحضور موسع في الإعلام، وخاصة مع الاستفادة من الإعلام الاجتماعي والحضور الرقمي المتزايد. عملت منظمات المجتمع المدني بجد للحصول على مساحة في الإعلام واهتمام منه، ووجدت أنه من الأسهل بشكل عام أن تجذب التغطية في وسائل الإعلام المسموعة، والمقروءة، والمرئية. غطى الإعلام بشكل واسع مظاهرات "طلعت ربحتكم"، على سبيل المثال، وكذلك جهود منظمات المجتمع المدني للضغط على البرلمانين لإقرار قانون عنف منزلي جديد. يعتمد دفء التغطية الإعلامية على الانتماء السياسي أو الطائفي، وكذلك على أجندة الإعلام، فمنظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق الإنسان، على سبيل المثال، تواجه صعوبة أكبر في وجود مساحة لها في الإعلام. تتلقى المبادرات الإيجابية الصغيرة من جانب منظمات المجتمع المدني أيضًا تغطية أقل بوجه عام، حيث يسعى الإعلام وراء المزيد من الدراما والقصص الفاضحة. يغطي الإعلام أنشطة منظمات المجتمع المدني لكنه لا يركز بالضرورة على الدور الإيجابي الأوسع الذي تلعبه في المجتمع.



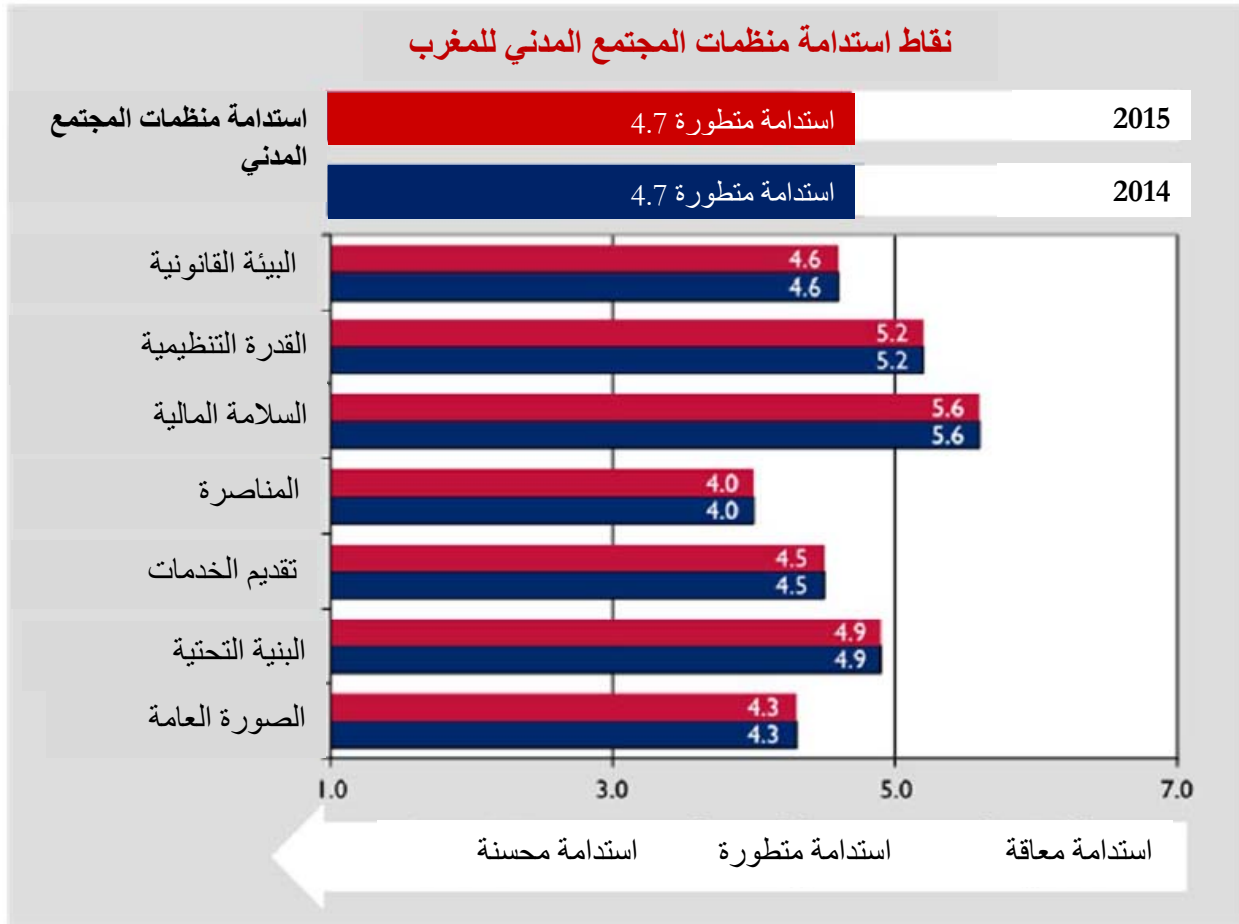
لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني الثقة كمصدر موثوق للمعلومات، على الرغم من أن الرأي العام يتفاوت مع منظمات راسخة مثل الصليب الأحمر الدولي الذي يتمتع بمصداقية أكبر. يعتبر فهم الجمهور لمنظمات المجتمع المدني غير مكتمل. يربط الكثير من الناس منظمات المجتمع المدني بالعمل الخيري أو يعتقد أن كل المنظمات تسيء استخدام التمويلات لمنافعهم الخاصة. ومع ذلك، فإن قصص الإعلام التي تلقي الضوء على نجاح بعض منظمات المجتمع المدني أو قدرتها على بسط نفوذها - مثل تغطية الجهود الناجحة لمنظمات المجتمع المدني المختصة بحقوق المرأة في المناصرة من أجل قانون عنف منزلي جديد - قد بدأت في تغيير التصور العام لمنظمات المجتمع المدني.

يرى صنّاع القرار منظمات المجتمع المدني كمصدر مجتمعي، وخاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات استجابة للأزمة السورية. يعتمد صنّاع القرار على منظمات المجتمع المدني المعروفة كمصدر للخبرة والمعلومات الموثوقة. لقد أثبتت الكثير من منظمات المجتمع المدني أنهم خبراء في مجالهم، وسمعتهم المدعومة بالمنشورات والتقارير التي يصدرونها. يعتبر قطاع الأعمال في طريقه إلى أن يكون لديه تصور أفضل عن منظمات المجتمع المدني كذلك.

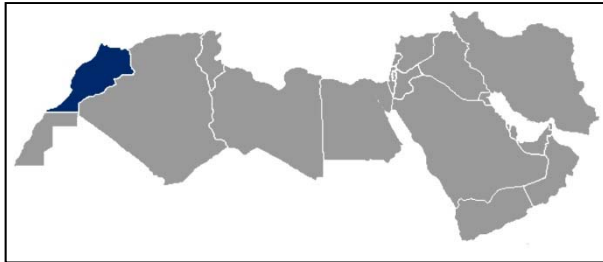
تعمل منظمات المجتمع المدني على تعزيز صورها العامة، لكن معظمها يفتقر إلى الخبرة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الإعلام. القليل جدًا من المنظمات هو الذي يمتلك استراتيجيات إعلامية أو يعرف كيفية الاندماج بشكل فعال مع المراسلين والصحفيين. إن منظمات المجتمع المدني على وعي بأهمية امتلاك مسئول اتصال لبناء علاقات مع الإعلام والجمهور، لكنها ليس لديها الموارد الكافية أو الخبرة في هذا المجال. تستخدم منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد الإعلام الاجتماعي لتحسين هويتها الرقمية وتحسين صورتها العامة، مما يؤدي إلى المزيد من المشاركة من كل من الإعلام والمجتمعات المحلية.

لا توجد هناك مدونة سلوك لمنظمات المجتمع المدني، ولم تقم منظمات المجتمع المدني ببذل الكثير من الجهد في إظهار الشفافية للجمهور. لم تعتقد منظمات المجتمع المدني بعد فكرة الشفافية كمعيار في عملياتها، فالتقارير السنوية التي تصدرها منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال، تعالج بشكل أساسي متطلبات المانحين بدلًا من إعلام الرأي العام.

نقاط استدامة منظمات المجتمع المدني للمغرب



استدامة منظمات المجتمع المدني: 2014 : 4.7 / 2015 : 4.7



في عامي 2014 و2015، تم إقرار أحكام قانونية وتنظيمية جديدة تدعم الديمقراطية التشاركية في المغرب وتوفر هياكل رسمية تسمح للجهات الفاعلة بالمشاركة في الحياة العامة. يحتوي دستور عام 2011 على فقرتين تدعمان مشاركة المجتمع المدني في التشريع، وهو الحق في تقديم الاقتراحات القانونية والحق في تقديم المطالب. في السابق، كان اقتراح وصياغة القوانين المسؤولية الوحيدة للحكومة والبرلمان. تعكس الأحكام الجديدة مع ذلك الحركة باتجاه نظام يقوم فيه المجتمع المدني بالإعلام عن تصميم إجراءات الحكومة وتنفيذها وتقييمها. ومع ذلك، فإن هذا لا يساوي شيئاً لأن الفقرة التي تسمح للمواطنين باقتراح القوانين بها قيوداً لأن بعض الاختصاصات التشريعية موجودة حصرياً داخل نطاق سلطة الملك والحكومة. علاوةً على ذلك، تتضمن الفقرات الدستورية، والقوانين الإقليمية الجديدة آليات للديمقراطية التشاركية، مثل الهيئات الاستشارية على المستويات الاشرافية والإقليمية.

شهد عامي 2014 و2015 أيضاً إعادة تأكيد وتعزيز دور المجتمع المدني في مناصرة القضايا الاجتماعية مثل حقوق المرأة، وتحسين ظروف العمل للعمال المحليين. ومع ذلك، على الرغم من المناصرة الظاهرة لمنظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015، ظلت منظمات المجتمع المدني تشكل في عمليات

حقائق البلد

العاصمة: الرباط

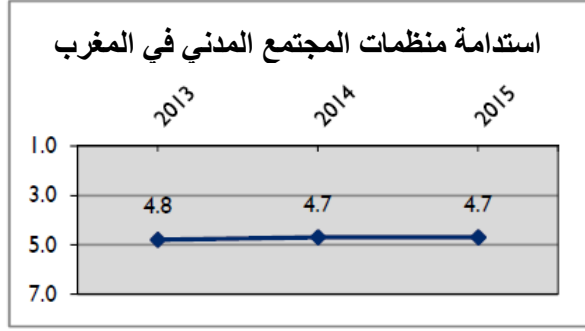
نوع الحكم: ملكي دستوري

السكان: 33,322,699 نسمة (إحصائية يوليو 2015)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 8,200 دولار (إحصائية 2015)

مؤشر التنمية البشرية: 126 (2015)

التعاون مع الحكومة.



كان المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في المغرب حدثًا مهمًا في عام 2014. أبدى المجتمع المدني ردود فعل مختلطة تجاه المنتدى. على الرغم من الحشد القوي من بعض منظمات المجتمع المدني، إلا أن منظمات مجتمع مدني أخرى مختصة بحقوق الإنسان مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والرابطة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان قاطعت الحدث لأنها عارضت دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في تنظيم المنتدى وحشد الجهات الفاعلة فيه.

إن الموافقة على استراتيجية قومية لدمج الشباب من 2015-2030 قد نتج عنه إطارًا عامًا يستهدف الشباب ما بين أعمار الخمسة عشر والتسعة والعشرين. يعتبر إقرار استراتيجية قومية لدمج الشباب إنجازًا لأنه يتماشى مع الدستور، وعلى الأخص فيما يتعلق بتعزيز دور الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ودعم دمج الشباب في أسواق العمل والحياة الجمعياتية.

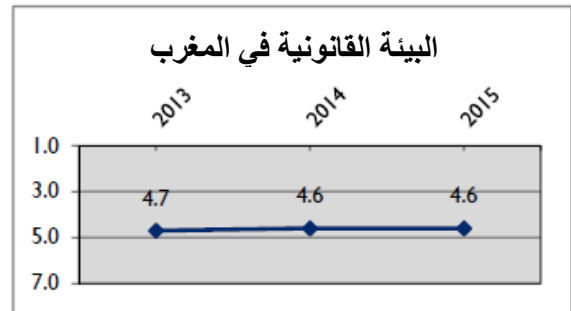
في عام 2014، أصدر الملك محمد السادس مرسومًا يعلن يوم 13 مارس يومًا وطنيًا تقديرًا للمجتمع المدني. ومع ذلك، فإن نداء الرباط، وهي حركة تعيد التأكيد على أهمية دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الحوكمة الرشيدة والتنمية المحلية، قاطعت احتفال الحكومة باليوم وشجبت ما يزيد عن خمسين جمعية هذا الاحتفال علنًا. عبرت منظمات المجتمع المدني المشاركة في المقاطعة عن استياءها من وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني التي شعرت الجمعيات أنها تحاول إضفاء الشرعية على استشارة الحكومة حول الفقرات الدستورية المرتبطة بالجمعيات. لم تشعر منظمات المجتمع المدني بأن نهج الحكومة كان كافيًا.

طبقًا لتقرير صادر عن وزارة الداخلية في ديسمبر 2014، هناك 116,836 جمعية في المغرب. تعمل ثلاثة وتسعين بالمائة من هذه الجمعيات على المستوى المحلي فقط، و4 بالمائة (أو حوالي 4,500 جمعية) على المستوى الوطني. من بين هذه الجمعيات، 202 جمعية معترف بها رسميًا من الدولة كمؤسسات منفعة عامة. ويرى النقاد أن علاقة المحسوبة تكثف عملية منح حالة المنفعة العامة وهي التي تفسر العدد القليل نسبيًا من المنظمات التي تحصل على هذه الحالة. تبين وزارة الداخلية بأن المجتمع المدني المغربي قد نما وتنوع بشكل كبير منذ أواخر عام 1990 عندما لم يكن هناك إلا حوالي 4000 جمعية. هناك توزيع جغرافي غير متساوي لمنظمات المجتمع المدني في المغرب. تستضيف ثلاثة من مناطق المغرب الإثني عشر – سوس، وماسة، ودرعة، ومراكش، وتانسيفت، والحوز، والدار البيضاء الكبرى – 38 بالمائة من منظمات المجتمع المدني. وفي المقابل، فإن 3 بالمائة فقط من الجمعيات تقع في الشاوية وريديغة و4 بالمائة تقع في الغرب والشراردة وبني حسن.

البيئة القانونية: 2014: 4.6 / 2015: 4.6

تحسنت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في المغرب في عام 2014 وظلت بعد ذلك مستقرة في عام 2015. تم ترسيخ مبدأ حرية تكوين الجمعيات أول مرة بموجب ظهير (مرسوم ملكي) للحرريات المدنية في عام 1958 وتم عدليه في عام 2002. يتضمن التشريع المنبثق عن هذا المرسوم الحق في إنشاء الجمعيات.

لا تقيد القوانين ذات الصلة الحق في إنشاء الجمعية، لكن عمليًا، يمكن أن تضع السلطات المحلية العقبات الإدارية مثل طلب مستندات إضافية لا ينص عليها القانون والرفض التعسفي للطلبات. تتذرع هذه السلطات بالمخاوف الأمنية المتعلقة بالإرهاب وتهديد سلامة الأراضي عند أظهرت السلطات المحلية مرونة أكبر نحو إنشاء الجمعيات كما يتبين من



تأخيرها أو رفضها طلبات التسجيل. مع أخذ ذلك في الحسبان، فقد أظهرت السلطات المحلية مرونة أكبر نحو إنشاء الجمعيات كما يتبين من الزيادة في عدد الجمعيات.

بشكل عام، تمثل البيئة القانونية قيودًا كبيرة على عمل منظمات المجتمع المدني. يترك التشريع الذي يحكم عمل منظمات المجتمع المدني – يترك الباب مفتوحًا لتأويل الكثير من القضايا الهامة مثل القواعد التي تنظم الدخول في عقود وغيرها من المعاملات، وكذلك الكيفية التي ينبغي أن تدير بها منظمات المجتمع المدني شؤونها الداخلية. تسبب غموض القانون والنقص في المعلومات حول كيفية تطبيق أحكامه في سوء تفسير السلطات المحلية له أو استغلاله.

في عامي 2014 و2015، كان هناك العديد من الحالات التي أساءت الحكومة فيها استخدامها سلطتها ضد بعض منظمات حقوق الإنسان. على سبيل المثال، اتهمت وزارة الداخلية الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتنفيذ "أجندة مبهمه" وبتهديد سلامة أراضي المملكة. هددت

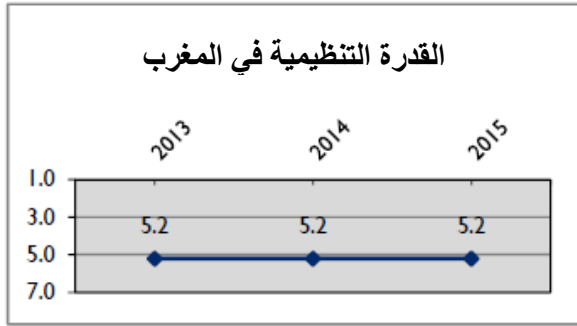
الوزارة بنزع حالة المنفعة العامة من الجمعية والتي حصلت عليها الجمعية منذ عام 2000. وردًا على ذلك، رفعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان شكوى ضد الوزارة لسوء استخدام السلطة في محاولة تعليق أنشطة الجمعية.

ينص ظهير عام 1958 حول الحريات المدنية على أنه يجوز لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب العوائد طالما أن الأرباح لا توزع بين أعضاءها. لا تمتلك منظمات المجتمع المدني سجلات ضريبية، والكثير منها ليس لديه حتى رقم تعريف ضريبي. طبقًا لمدونة السلوك الجديدة للمشتريات العامة، لا يُسمح لمنظمات المجتمع المدني المنافسة على العروض الحكومية. ومع ذلك، وعمليًا، غالبًا ما تطلب الكيانات الحكومية عروضًا من منظمات المجتمع المدني في إطار عقود الشراء أو عروض المنافسة المقيدة التي يدرجون لها مذكرة تبرير.

يعامل النظام الضريبي منظمات المجتمع المدني كما لو كانت شركات خاصة، مما يمثل عقبة كبيرة، حيث أن منظمات المجتمع المدني تُعفى من دفع ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل. لا تُعفى من دفع ضرائب المبيعات إلا المنظمات ذات حالة المنفعة العامة المعترف بها، ولكن حتى تلك الحالة لا تُمنح في بعض الحالات.

لا يزال الوصول إلى الخدمات القانونية تحديًا كبيرًا للكثير من منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي. لقد قدمت بعض مراكز الأحياء، مثل المركز المغربي للدراسات القانونية والقضائية، والمرصد الوطني لحقوق الأطفال – قدمت خدمات شبه قانونية في بعض المناسبات. تقيم هذه المنظمات الحالات القانونية، وتقدم المشورة القانونية، وحتى تتدخل في المحاكم. ومع ذلك، غالبًا ما تفتقر هذه المنظمات إلى رؤية واضحة أو نظامًا لتقديم تلك الخدمات على نطاق أوسع.

القدرة التنظيمية: 2014: 5.2 / 2015: 5.2



لم تتغير القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015.

تكافح معظم منظمات المجتمع المدني لتحديد أهدافها وتمييزها عن أهداف المانحين، وتكافح أيضًا لبناء ائتلافات ضرورية وسبل لدعم مبادراتها، خاصة المناصرة ومبادرات الحشد الاجتماعي.

إن لحجم المنظمة ومستوى احترافيتها تأثيرًا كبيرًا على درجة امتلاكها لهياكل تنظيمية احترافية تُحترم من الناحية العملية. تمتلك الكثير من منظمات المجتمع المدني الكبيرة التي تعمل على المستوى الوطني هياكل إدارية احترافية، مما يدعم الإدارة طويلة الأمد للمنظمة. في المقابل، تعتمد المنظمات الأصغر والأكثر محلية بكثافة على المتطوعين الذين يقومون بدور أعضاء مجلس الإدارة ويديرون العمليات اليومية.

بالنسبة لمعظم منظمات المجتمع المدني في المغرب، خاصة المنظمات المحلية الأصغر، يتم ضم المجلس والإدارة معًا ويتكونا من أفراد تم انتخابهم من جانب الجمعية العمومية للمنظمة عند إنشائها. تعتبر شفافية مجلس الإدارة أحد المواضيع الشائعة للحديث بين أعضاء مجلس الإدارة وبين أفراد الإدارة. لا تستثمر معظم منظمات المجتمع المدني جهدًا كافيًا في مشاركة المعلومات داخليًا أو بين أصحاب المصلحة باستثناء التقارير الدورية التي تقدمها مجالس الإدارات.

لا يوجد إلا عدد قليل من منظمات المجتمع المدني هو الذي يمتلك خططًا استراتيجية وهو يتعلق جزئيًا بميل منظمات المجتمع المدني للتركيز على أهداف المانحين الدوليين. إن القدرة غير الكافية في التخطيط الاستراتيجي والاتصالات، وكذلك الاعتماد على المانحين الدوليين تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على أن تكون منظمات تتحرك من منطلق رسالتها.

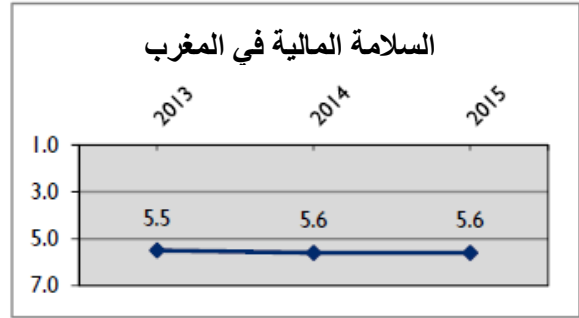
توظف الكثير من منظمات المجتمع المدني أفراد بدوام كامل بأجر. لقد بدأوا في تطوير أنظمة لإدارة الموارد البشرية بما في ذلك الإجراءات الرسمية لإدارة التوظيف، والأجور، والعقود. توظف بعض منظمات المجتمع المدني أيضًا مستشارين خارجيين، مثل محاسبين مستقلين ومدققين. تستخدم الكثير من منظمات المجتمع المدني منصة إلكترونية على الإنترنت باسم tanmia.ma للعثور على الموظفين والمستشارين.

لقد قدمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (وهو برنامج للحكومة المغربية)، ومشروع تقوية، وتمكين (أحد برامج الأمم المتحدة)، وحتى المكتب الشريف للفوسفات – قدمت لمنظمات المجتمع المدني المعدات المكتبية المطلوبة مثل أجهزة الكمبيوتر، والطابعات، وغيرها من المعدات المكتبية.

السلامة المالية: 2014 : 5.6 / 2015 : 5.6

لا يزال تمويل الجمعيات مشكلة كبرى تعيق تطور منظمات المجتمع المدني في المغرب. طبقاً لتقرير صدر عام 2009 عن المفوضية العليا للتخطيط، تدير 10 بالمائة من الجمعيات 80 بالمائة من التمويل الموجه لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن 90 بالمائة من الجمعيات لديها ميزانية سنوية أقل من 5000 درهم مغربي (510 دولار).

لا تمتلك منظمات المجتمع المدني وصولاً متكافئاً لفرص التمويل بالرغم من أن انتشار الإنترنت زاد من الوصول إلى معلومات حول هذه الفرص لمعظم منظمات المجتمع المدني. ليس هناك شفافية كافية خاصة فيما يتعلق بآليات التمويل المحلية، وكيفية تخصيص الموارد، والمحاسبة عليها، وإدارتها. تختلف قدرة جمع التبرعات بين الجمعيات على حسب موقعها (حضرية أو ريفية)، وقطاع التدخل، والعلاقات الشخصية، والقدرة الفنية في إعداد العروض استجابة لمتطلبات العروض الدولية.



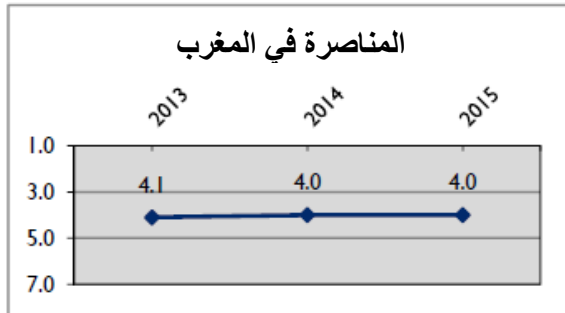
لا تزال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهي مبادرة تقودها الحكومة تم إطلاقها في عام 2005 – لا تزال مصدر التمويل الرئيسي للجمعيات المحلية. توجد مبادرات أخرى في القطاع العام أيضاً مثل مهارات المكتب الشريف للفوسفاط، وهو برنامج دعم لمنظمات المجتمع المدني تم إطلاقه من جانب المكتب الشريف للفوسفاط وهو نشط على وجه الخصوص بالقرب من مناطق التنجيم عن الفوسفاط.

في عامي 2014 و2015، بدأ أن مقدار تمويل المانحين الدوليين يتراجع لمنظمات المجتمع المدني في المغرب. إن افتقار منظمات المجتمع المدني إلى مصادر التمويل المستدام غالباً ما يعيق قدرتها على التصرف نيابة عن المجتمعات والالتزام باستراتيجيات مالية طويلة الأمد.

لقد طورت منظمات المجتمع المدني خدمات تسمح لها باكتساب دخل إضافي على الرغم من نواحي الغموض في هذا المجال. تتضمن هذه الخدمات التحليل الاجتماعي، والدورات التدريبية، وإصدار المواد التدريبية، وحشد المواطنين، وحتى بناء القدرات للمبادرات المحلية. هناك كيانات حكومية مثل وزارة التنمية الاجتماعية وشركات مثل المكتب الشريف للفوسفاط تدعو إلى خبرة ومعرفة منظمات المجتمع المدني في مجالات محددة مثل التدريب والدعم للتنمية المجتمعية. على مستوى المحافظات، قامت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالتماس دعم منظمات المجتمع المدني لوضع أنماط جديدة في التنمية التنظيمية، والاقتصاد الاجتماعي والمبني على التضامن، والاتصالات. باستثناء الرسوم المحصلة نظير الانضمام إلى المنظمة، فإن كثيراً من المنظمات وخاصة على المستوى المحلي لديها صعوبات في جمع مساهمات منتظمة من أعضاءها. إن معظم أعضاء الجمعيات من بين مجتمعات المنتفعين من خدمات الجمعيات ويكون لديهم دخل وقدرة محدودتين لدفع رسوم العضوية.

لا تمتلك معظم الجمعيات أنظمة محاسبة مالية، ومنظمات المجتمع المدني التي لديها هذه الأنظمة غالباً ما تفرهم للائتمان لمتطلبات المانحين.

المناصرة: 2014 : 4.0 / 2015 : 4.0



تأخذ المناصرة في المغرب الكثير من الصور بما في ذلك الحشد ورفع وعي المواطنين، ومناقشة القضايا الاجتماعية، ونشر التقارير. ومن بين بعض المنظمات العديدة المشتركة في المناصرة القضاء الجمعي، وجمعية كارفور، وائتلاف ربيع الكرامة (ائتلاف من منظمات المجتمع المدني المناهضة للتفريق والعنف ضد المرأة). لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً فعالاً في الدفع نحو إقرار قانون ميزانية سنوية لعام 2014 (قانون رقم 110 – 13) الذي سعى لتعزيز العدالة المالية، ومكافحة الاحتيال، وتعزيز التنمية الإقليمية.

على المستوى المحلي، فإن الجمعيات والحركات الاجتماعية، مثل جمعية البدائل للمرأة، والحركة المغربية لحقوق الإنسان أطلقت حملات توعية ومناصرة حول قضايا محددة مثل التكلفة المتزايدة للعيش، والعنف المبني على النوع، والإجهاد. كانت منظمات المجتمع المدني قادرة على استخدام الإعلام بشكل فعال لإلقاء الضوء على هذه القضايا. ومن خلال مناصرتهم ووساطتهم مع الحكومة، استطاعت منظمات مجتمع مدني، مثل الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، أن تساعد في تقديم مزايا للأرامل وغير الموظفات، بما في ذلك إقرار مرسوم لدعم الأرامل اللاتي يعتنين بأطفال وذلك في 30 أكتوبر 2015. بموجب

المرسوم، يتوقع أن تتلقى حوالي 300,000 أرملة ما بين 350 و1,050 درهم مغربي (35 - 105 دولار) على حسب عدد الأطفال. علاوةً على ذلك، وعقب حملة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، قد يتلقى الأفراد مزايا بطالة في ظل ظروف معينة اعتباراً من يناير 2015. كان هناك إنجاز ملحوظ لمنظمات المجتمع المدني في عام 2014 وهو التقدم الذي أحرزته ضد الحصانة القضائية للمغتصبين بإلغاء الفقرة 2 من المادة 475 من قانون العقوبات. كانت هذه الأحكام تحمي من الملاحقة القضائية للرجل الذي اغتصب أو اعتدى جنسياً على قاصرة إذا ما تزوج منها فيما بعد. بالإضافة إلى الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، فإن منظمات المجتمع المدني التالية كانت نشطة في تحقيق هذا الإنجاز: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والرابطة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف المبني على النوع، ورابطة نساء المغرب.

يحتوي دستور عام 2011 على فقرات عن مشاركات منظمات المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار السياسي. ومع ذلك، فإن أشكال هذه الآليات لا تزال قيد التطوير من خلال العديد من مسودات القوانين. لقد تم إقرار الفقرات الثلاثة عشر من مسودة القانون رقم 14-64 في آخر الأمر في يناير من عام 2016، ليضع شروط وإجراءات لممارسة حق تقديم الاقتراحات التشريعية. تعين الفقرات الستة عشر لمسودة قانون رقم 14-44 الشروط والإجراءات اللازمة لممارسة حق تقديم مطالب إلى السلطات العامة.

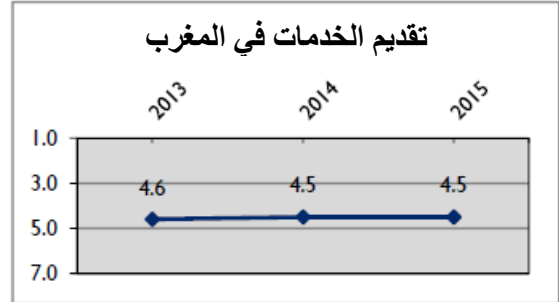
على المستوى المحلي، تقدم الموثيق المجتمعية الإطار القانوني للتعاونيات المحلية. تحتوي هذه على أحكام تطالب هذه التعاونيات بالمشاركة مع الجمعيات في التعاون والتفاوض والاعتماد على خبرتهم في مجالات محددة. يُطلب من المجالس الإقليمية أن تنشأ هيئات استشارية تشترك مع المجتمع المدني.

لقد زاد عدد منظمات المناصرة مع زيادة اشتراكهم في القضايا السياسية. وقد ظهرت أيضاً مجموعات البحث والتحليل السياسي. هناك أيضاً اعتراف متزايد بين منظمات المجتمع المدني أن التشبيك ومشاركة المعلومات أمراً هاماً للإعلام والضغط على الحكومة حول قضايا اجتماعية. تتضمن الأمثلة على الشبكات التي كانت ناجحة الجمعيات التعاونية للأشخاص ذوي الإعاقة، وانتلاف ربيع الكرامة، ومجموعات عديدة من الجمعيات المكافحة لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

يعتبر الإطار التشريعي الأفضل لمنظمات المجتمع المدني من بين المطالب المنصوص عليها في نداء الرباط.

تقديم الخدمات: 2014 : 4.5 / 2015 : 4.5

إن تقدم الخدمات من منظمات المجتمع المدني في المغرب يركّز بشكل متزايد على التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الحضرية والريفية للبلاد. من خلال الصندوق الدولي لمحاربة الإيدز، والسل، والملاريا، تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات مثل الدعم النفسي والبدني، والأدوية، والعلاج في المستشفيات عند الحاجة. وفيما عدا الخدمات الاجتماعية الأساسية، تقدم منظمات المجتمع المدني التدريب والدعم الفني في مجالات حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والحكم الديمقراطي.



باستثناء القليل من الجمعيات والمجموعات الاجتماعية الاحترافية التي تخدم أعضائها حصرياً، فإن معظم الجمعيات تنفذ الأنشطة للمجتمعات

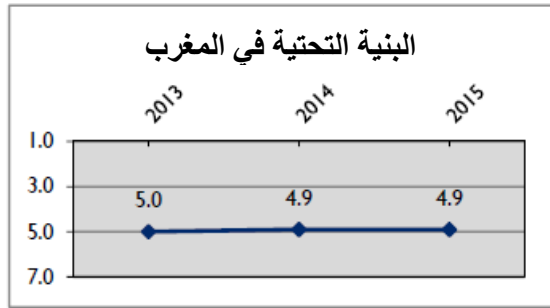
طبقاً للأولويات الإقليمية والموضوعية. تمتلك الكثير من منظمات المجتمع المدني قدرات محدودة لتقييم الاحتياجات على مستوى المجتمعات والاتصال معهم وتجد نفسها تستجيب إلى احتياجات الحكومة والمانحين. عملياً، يتوقف القدر الذي تلبي به الخدمات والمنتجات المقدمة من منظمات المجتمع المدني احتياجات المنتعفين على القدرة التحليلية لمنظمات المجتمع المدني والمتطلبات الخارجية التي يؤثر فيها المانحون الدوليون أو يفرضونها.

غالباً ما تقدم منظمات المجتمع المدني الخدمات والمنتجات إلى الجامعات والحكومة مثل الدورات التدريبية، والمنشورات، وورش العمل. وتدعو الحكومة بشكل متزايد إلى هذه الأنواع من الخدمات.

لا تسترد معظم منظمات المجتمع المدني تكاليف المنتجات والخدمات التي تقدمها. بدلاً من ذلك، تعتمد هذه المنظمات بشكل أكثر كثافة على مشاريع لدعم أنشطتها. على الرغم من وجود بعض استثمار منظمات المجتمع المدني في قدراتها لإنتاج المنتجات وتسويقها، فإنها لا تطلب في الغالب من المستخدمين دفع مقابل لهذه المنتجات.

تقدم الحكومة، من خلال الجمعيات التعاونية المحلية، منحاً أو إعانات مالية للجمعيات المحلية داخل منطقتها. في عامي 2014 و2015، أدركت الحكومة قيمة منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات والتنمية الاجتماعية.

البنية التحتية: 2014: 4.9 / 2015: 4.9



تحسنت البنية التحتية بشكل عام لمنظمات المجتمع المدني في عام 2014 ثم بقيت ثابتة في عام 2015. كانت منظمات المجتمع المدني قادرة على وضع آليات لمشاركة المعلومات من خلال منصات اتصال مختلفة. كانت منظمات المجتمع المدني لها دور هام على وجه الخصوص في إنشاء شبكات منظمات المجتمع المدني مثل www.egalite.ma و www.tanmia.ma و www.E-joussour و www.Zagora-online وهناك أيضًا الموقع الإلكتروني (www.service-public.ma) الذي أنشأته وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. تهيء هذه المواقع الإلكترونية مساحة لمنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية لمشاركة المعلومات والمعرفة.

لقد حققت منظمات المجتمع المدني مكاسب في مشاركة المحتوى المطور من خلال هذه الشبكات. وحاليًا، أصبحت منظمات المجتمع المدني أفضل في قدرتها على الوصول إلى هذه المصادر المتنوعة من المعلومات مع الأخذ في الحسبان التقدم الذي حدث في تقنية المعلومات والاتصالات والموارد البشرية القوية على المستوى المحلي.

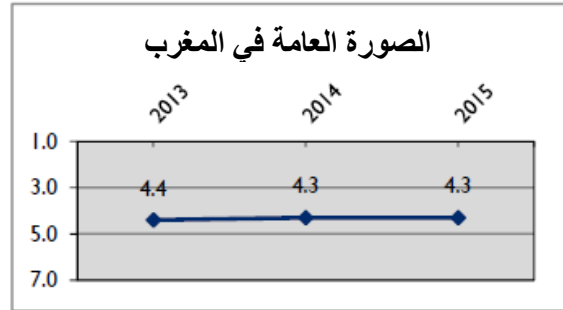
هناك منظمات دعم وسيطة بما في ذلك Tanmia.ma والجمعية المغربية للتضامن والتنمية اللذان يكمن الغرض الرئيسي منهما في تسهيل وصول منظمات المجتمع المدني إلى المعلومات والتدريب والدعم الفني عبر المغرب. تهدف منظمات الدعم الوسيطة إلى الاستجابة إلى احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية. في بعض الأوقات، تكسب هذه المنظمات عوائد من الخدمات التي تقدمها. هناك بعض المؤسسات مثل المكتب الشريف للفوسفاط والمؤسسات الذي أنشأها البنك التجاري توزع تمويلات المانحين على منظمات المجتمع المدني من أجل مبادرات التنمية المحلية.

هناك مدربون مؤهلون ومحترفون في إدارة منظمات المجتمع المدني في المغرب. يُنظر إلى المحتوى التدريبي من جانب منظمات المجتمع المدني على أنه ملائمًا ويعالج احتياجات وتوقعات منظمات المجتمع المدني المحلية. إن مدى المواضيع التدريبية واسع ويتضمن وحدات عن الإدارة الاستراتيجية، والمحاسبة، والإدارة المالية، وكتابة العروض، وحكم مجلس الإدارة. يتم تقديم الدورات التدريبية بوجه عام باللغتين الفرنسية والعربية، مع تقديم بعض الدورات التدريبية باللغة البربرية ولكن بشكل أقل شيوعًا.

لقد تطورت شراكات منظمات المجتمع المدني مع القطاع الخاص بشكل كبير، بسبب انفتاح القطاع الخاص بشكل تدريجي أمام المشاركة مع منظمات المجتمع المدني، والخبرة المؤكدة لبعض منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، اشترك المكتب الشريف للفوسفاط مع منظمات مجتمع مدني مثل Tanmia.ma، والجمعية المغربية للتضامن والتنمية، ومؤسسة الشرق والغرب، كما اشتركت شركة ريتش بوند، وهي إحدى شركات الأثاث، مع إحدى منظمات المجتمع المدني التي تُسمى شبكة الدار البيضاء لجمعيات الأحياء وبنك الطعام.

الصورة العامة: 2014: 4.3 / 2015: 4.3

في عام 2014، زاد ظهور منظمات المجتمع المدني في مواضيع هامة ذات اهتمام عام وبقيت ثابتة على ذلك في عام 2015. كان من بين أكثر منظمات المجتمع المدني ظهورًا تلك التي تعمل على مناهضة التورط في قضايا اجتماعية مثل العنف المبني على النوع والإجهاض. على سبيل المثال، قامت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، واتحاد الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب، وحركة المواطن البديل، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتنفيذ حملات مناصرة لتحسين التصور العام لمنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى إحداث تغيير في هذه القضايا. وقد زاد هذا من المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز مواقفها حول قضايا اجتماعية على المستوى المحلي أيضًا.



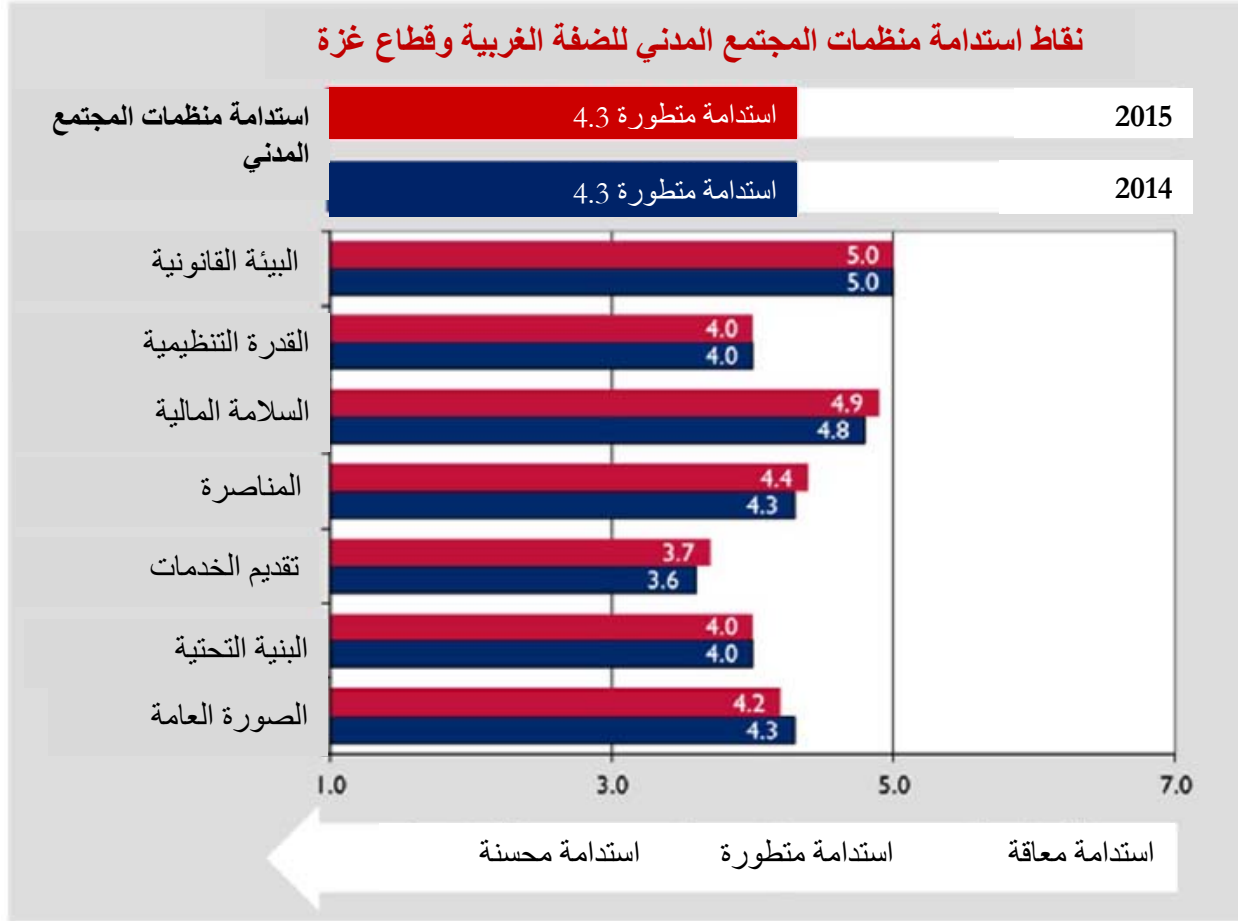
يقدر الجمهور بشكل عام منظمات المجتمع المدني وأنشطتها. في السنوات الأخيرة، لعب الإعلام دورًا هامًا في إعلام المجتمع بمساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، وتستخدم منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد وسائل إعلام متنوعة بما في ذلك الصحف المطبوعة والإلكترونية، والتلفزيون الوطني، والعديد من المحطات الإذاعية. هناك برامج إعلامية تركز على الأنشطة الاجتماعية، مثل برنامج الإذاعة الوطنية التي تُسمى مع الشباب. علاوةً على ذلك، فإن الصحف الإلكترونية قد سلطت الضوء على الأنشطة الجموعية على المستوى المحلي. تميل وسائل الإعلام إلى تغطية الفعاليات شديدة البروز، مثل الحشد، والاجتماعات، والمؤتمرات، وغيرها من الأنشطة.

إن الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني آخذة في التحسن التدريجي، وهو الشيء الذي ينعكس في التأثير الذي تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تحدثه في صنّاع القرار السياسي. على سبيل المثال، أقرت الحكومة قوانين إيجابية للمجتمع المدني والنساء نتيجة لمناصرة منظمات المجتمع المدني، وتضمنت هذه القوانين القانون رقم 103-13 عن العنف ضد المرأة، وقانون عن عمل الأطفال، وقانون عن الحق في الإجهاض. تعترف الحكومة والقطاع الخاص بقيمة منظمات المجتمع المدني في التنمية ولديها تصور إيجابي بشكل عام تجاهها. تُعتبر منظمات المجتمع المدني أطراف فاعلة في حشد المجتمعات وكمصدر للمعلومات. تحاول معظم منظمات المجتمع المدني نشر أنشطتها وتحاول الحفاظ على علاقة قوية مع الصحفيين.

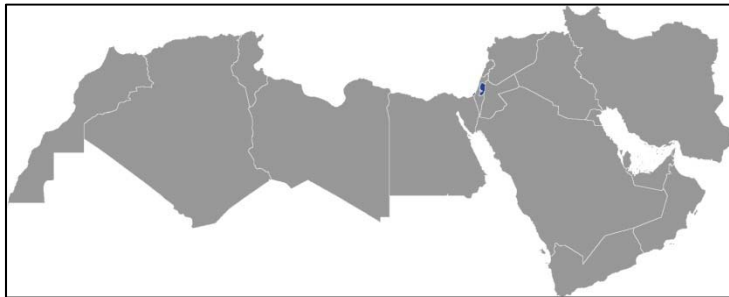
هناك منظمات مجتمع مدني مشهورة على المستوى الوطني وشبكات لديها معرفة كبيرة في مجالات الأخلاقيات والحكم الرشيد لمنظمات المجتمع المدني، وقد تبنت بعض من هذه المنظمات والشبكات بالفعل موائيق ومدونات سلوك لإرشاد عملهم. لا تزال الجمعيات الأخرى تنتظر في وضع مثل هذه الموائيق أو المدونات والالتزام بها. إن شفافية منظمات المجتمع المدني غير مطورة بشكل جيد أو ممارسة بشكل واسع. فيما عدا استثناءات قليلة، مثل الشفافية المغربية وجمعية أفاق المغرب، لا تنتشر منظمات المجتمع المدني تقارير سنوية عن أنشطتها أو وضعها المالي.

الضفة الغربية وقطاع غزة

نقاط استدامة منظمات المجتمع المدني للضفة الغربية وقطاع غزة



استدامة منظمات المجتمع المدني: 2014 / 2015: 4.3



ظلت الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني من سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية في عامي 2014 و2015. زادت التوترات بين الفلسطينيين

والإسرائيليين في صيف عام 2014 وبلغت ذروتها في حملة إسرائيلية جوية وأرضية استمرت سبع أسابيع ضد غزة. مع نهاية أغسطس، كان أكثر من 2,000 فلسطيني قد قُتلوا. وخلفت الغارات الإسرائيلية ورائها في غزة بنية تحتية مادية قد لحقها أضرارًا بالغة، وكذلك 18,000 مسكن، وسبعة عشر مستشفى، وتُلت مدارس غزة إما لحق بها أضرارًا بالغة أو دُمرت طبقًا للأمم المتحدة. عقب حرب غزة في عام 2014، استمرت سلسلة من الهجمات الانتقامية بين الجانبين خلال عام 2015، وتركزت في القدس

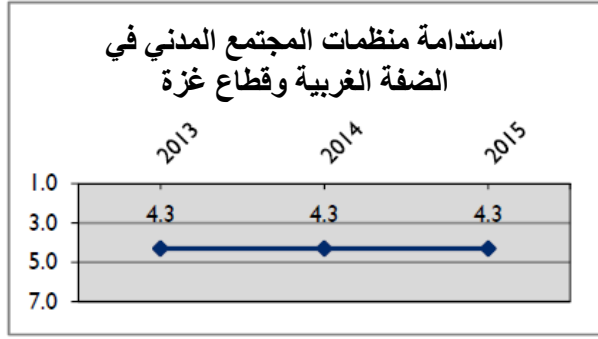
وكانت تركز على قضية الوصول إلى الحرم القدسي الشريف/جبل المعبود.

حقائق البلد

السكان: الضفة الغربية -
2,785,366 نسمة / قطاع
غزة - 1,869,055 نسمة
(إحصائية يوليو 2015)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد
(تعادل القوة الشرائية):
4,300 دولار (إحصائية
2015 لكل من الضفة الغربية
وقطاع غزة)

مؤشر التنمية البشرية: 107
(2015)



أثناء هذه الفترة، لم تتحسن العلاقات بين الأراضي الفلسطينية بشكل كبير. قبل حرب غزة مباشرة، لاحت في الأفق علامات مصالحة سياسية بين حركتي فتح وحماس، ووصل الجانبان إلى اتفاقية في أبريل من عام 2014 علق الكثير عليها آمالهم في أن تضع نهاية للانقسام الإقليمي والسياسي. مع نهاية عام 2015، مع ذلك، كان للاتفاقية تأثيراً ضئيلاً، وبقيت أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة منقسمتين.

لا تزال الضفة الغربية، وعلى وجه الخصوص قطاع غزة، تعاني من معدلات مرتفعة في البطالة والفقر. طبقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مع حلول منتصف عام 2015، كان 54 بالمائة

من الفلسطينيين عاطلين عن العمل. لا تزال البطالة سائدة بأعلى معدلات لها بين الشباب، وخاصة في قطاع غزة التي كان 60 بالمائة من سكانها يبحثون عن عمل في عام 2015 طبقاً للبنك الدولي.

على ضوء هذه الخلفية، يواجه المجتمع المدني الفلسطيني مجموعة متنوعة من العقبات التي تحد من قدرات المنظمات على الوفاء بواجباتها. في كلا المنطقتين، ظلت المنظمات تواجه قيوداً وتضيقات من مسؤولي الحكومة ووقع على كاهلها المزيد من الأعباء من جراء سلسلة من الإجراءات الخارجة عن القانون وغير الدستورية في عامي 2014 و2015. تتبنى منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد خطأً استراتيجياً لكنها تكافح للحفاظ على أنظمة إدارية ديمقراطية. يفاقم الموقف المالي المتقلل لمنظمات المجتمع المدني من تحديات الحكومة التي تواجهها.

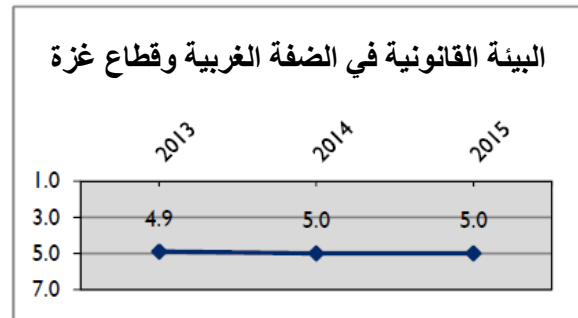
تبقى نقطة القوى الأكبر لمنظمات المجتمع المدني هي تقديم الخدمات التي أصبحت ضرورية بشكل متزايد في قطاع غزة للمساعدة في إعادة الإعمار وجهود الاستجابة الإنسانية. في الضفة الغربية، تحولت المزيد من منظمات المجتمع المدني نحو تقديم الخدمات مع قيام الحكومة هناك بالتعاقد مع منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد لتقديم الخدمات. ومع تحويل الكثير من المنظمات في كلتا المنطقتين تركيزهما نحو تقديم الخدمات وبعيداً عن حشد التأييد، فإن جهود المناصرة قد تراجعت. لا تزال البنية التحتية للقطاع ككل غير متطورة. على الرغم من أن الانتلافات الظاهرة والمؤثرة موجودة، فإن منظمات الدعم الوسيطة الهامة تعتبر ضعيفة، والتعاون عبر القطاعات محدوداً. لا تزال منظمات المجتمع المدني تتمتع بعلاقة إيجابية مع الإعلام على الرغم من أن التصور العام أقل إيجابية ويُنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها تعتمد بشكل واسع على المانحين الأجانب.

طبقاً لوزارة الداخلية، بحلول عام 2015، كان هناك 2,793 منظمة مجتمع مدني مسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. تعمل معظم منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي. أفادت دراسة ممولة من الاتحاد الأوروبي باسم رسم خريطة المجتمع المدني في فلسطين – أفادت بأن نصف منظمات المجتمع المدني كلها تقريباً تقع مراكزها الرئيسية في المراكز الحضرية لرام الله، ومدينة غزة، والقدس على الرغم من أنها تخدم المناطق الريفية كذلك.

البيئة القانونية: 2014: 5.0 / 2015: 5.0

على الورق، تعمل منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة في بيئة قانونية ممكنة نسبياً على الرغم من أن تبني وتنفيذ لوائح وسياسات مقيدة في عامي 2014 و2015 قَدَم تحديات جديدة.

في عام 2014، أصدرت حكومة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة مرسومًا ينشأ لجنة لتعديل قانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية (قانون رقم 1 لعام 2000 والذي يُشار إليه فيما بعد باسم "قانون منظمات المجتمع المدني") الذي يعد القانون الرئيسي الذي يحكم المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية وهو أحد أكثر قوانين المجتمع المدني تمكياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مع نهاية عام



2015، مع ذلك، لم تصدر اللجنة أي مسودات تعديلات، ولا اشتركت مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية للحصول على تعليقاتها حول التعديلات الممكنة على القانون. في الوقت نفسه، بدأت الوكالات الحكومية والمسؤولون الحكوميون تطبيق لوائح جديدة، على سبيل المثال، على التسليم الإلزامي لمستندات إدارية ومالية إضافية لإدارة عمل منظمات المجتمع المدني عن قرب أكبر. كان التأخر في إجراء التعديل على قانون منظمات المجتمع المدني يُنظر إليه كخطوة إيجابية، حيث خشيت منظمات المجتمع المدني من أن أي مسودة جديدة يمكن أن تكون أكثر تقييداً من القانون الحالي، لكن اللوائح تكون أحياناً مستهلكة للوقت ومرهقة لمنظمات المجتمع المدني أن تتبعها. واصلت السلطة

الفلسطينية وحكومة حماس فرض هذه التدابير خلال عام 2015. كانت اللوائح الجديدة تُنفذ بشكل متكرر من جانب مجلس الوزراء، أو من جانب وزارات فردية، مما يحد من فرصة الحصول على تعليقات أو اعتراض من جانب مجموعات المجتمع المدني.

بموجب قانون منظمات المجتمع المدني، يجب على المنظمات أن تسجل لدى وزارة الداخلية من أجل أن تعمل بشكل قانوني. ومع ذلك، فقد أصبحت العملية معقدة بشكل متزايد في ضوء الانقسام السياسي بين الحكومتين. في معظم الحالات، يجب على منظمات المجتمع المدني في غزة التسجيل لدى وزارة الداخلية المشكّلة من حركة حماس بالإضافة إلى وزارة الداخلية التابعة للسلطة الوطنية في الضفة الغربية. بسبب هذا في الغالب تحديات بيروقراطية ويساهم في بيئة نصف قانونية ومشكوك فيها تعمل في ظلها الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تقع في غزة. في كلتا المنطقتين، تتباين سهولة التسجيل على حسب طبيعة المنظمة. تُجري حكومتا حماس والسلطة الفلسطينية تدقيقات أمنية صارمة لتتأكد أن موظفي منظمات المجتمع المدني لا يتبعون لمنافسيها وهي عملية غالباً ما تسبب تأخيرات بيروقراطية. يمكن أن يُفرض أيضاً على المنظمات العاملة في قطاعات متخصصة مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الشبابية أن تسجل لدى الوزارة الملائمة طبقاً لمجالات العمل.

تعتبر البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني الواقعة في القدس الشرقية والمنطقة ج من الضفة الغربية أكثر تعقيداً؛ لأن المنظمات الموجودة في هذه المناطق يجب عليها أن تتعامل في وقت متزامن مع القوانين واللوائح الإسرائيلية. تعتبر أبرز هذه القوانين هو قانون منع الإرهاب لعام 1984 وقانون حظر تمويل الإرهاب لعام 2005. بموجب هذه القوانين ولوائحها التنفيذية، يمكن إغلاق منظمات المجتمع المدني عن طريق أمر محكمة غالباً ما يصدر من محكمة القضاء العسكري الإسرائيلي بسبب "اعتبارات أمنية" غير محددة وتفسيرية. يصدر المسؤولون الإسرائيليون على أن هذه الصلاحيات ضرورية لإغلاق المنظمات التي تعتبر جبهات لحماس أو غيرها من الجماعات المصنفة لديها كإرهابية على الرغم من الأساس المنطقي لهذه الصلاحيات الواسعة غير واضح بالضرورة.

كانت منظمات المجتمع المدني عبر الضفة الغربية وقطاع غزة عرضة لاقتحامات إضافية من جانب الحكومة في عامي 2014 و2015 من خلال الطرق القانونية وغير القانونية على حد سواء. في عام 2014، واجهت منظمات المجتمع المدني متطلبات بيروقراطية جديدة متعلقة بإعداد التقارير المالية. بدأ المسؤولون في قطاع غزة يطلبون من منظمات المجتمع المدني تسليم مستندات مالية إضافية مثل إيصالات موثقة للتوافق مع القوانين واللوائح من جانب وزارة المالية، وتماشياً مع المستندات الضريبية وغيرها من المعلومات المرتبطة بالإدارة المالية للمنظمات وعملياتها. يمكن أن يتسبب الإخفاق في الالتزام بهذه المتطلبات في إغلاق المنظمات. في عام 2015، تم إغلاق سبعة وثمانين منظمة مجتمع مدني واقعة في غزة بسبب إخفاقها في الامتثال للوائح الحكومية. أفادت منظمات غزة أيضاً أن هناك نواب غير رسميين بدأوا في القيام بأمور التسجيل والشؤون المشابهة. يعمل هؤلاء الأفراد بموجب موافقة الوزارة لكنهم غير مجازين قانوناً بموجب القانون. في حين أن بعض منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة تعتقد أن النواب مفيدون في معالجة تراكمات التسجيل والتأخيرات البيروقراطية، فإن منظمات أخرى تخشى أن تقوم بدور "المنفذين السياسيين" لضمان تماشي منظمات المجتمع المدني بشكل كافي مع حماس، وأن تشكل المزيد من التعديلات من جانب الحكومة.

في عام 2014، أصدر الرئيس عباس مرسوماً ينشأ مفوضية منظمات المجتمع المدني. تم إنشاء المفوضية بتفويض يضمن استقلالية القطاع، وتسهيل التعاون عبر القطاعات، وتعزيز العمل التطوعي. وأما أعضاء المفوضية، والذين لم يتم تعيينهم بعد، فيقومون بدور همزة وصل مباشرة بين منظمات المجتمع المدني والرئيس. عندما تم إصدار المرسوم، كانت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية مهتمة بشكل كبير بالدور الحقيقي للمفوضية وأصدرت بيان للرئيس ترفض فيه المرسوم. على الرغم من الاستقلالية الإدارية للمفوضية عن الوزارات، فإن الكثير من منظمات المجتمع المدني لا تثق أن المفوضية سوف تخدم مصالح القطاع وتعتقد أنها ستقوم في الواقع بألية إضافية للسيطرة الحكومية ومراقبة منظمات المجتمع المدني. تعقد الكثير من منظمات المجتمع المدني أيضاً أن واجب المفوضية مشابه جداً لواجب الكيانات غير الحكومية الأخرى، مثل مركز تنمية المنظمات غير الحكومية. مع نهاية عام 2015، تم إحراز تقدم ضئيل في تشكيل المفوضية أو إطلاق بعضها من مشاريعها الأولية، وهو الأمر الذي ينظر إليه معظم منظمات المجتمع المدني على أنه تطوراً إيجابياً.

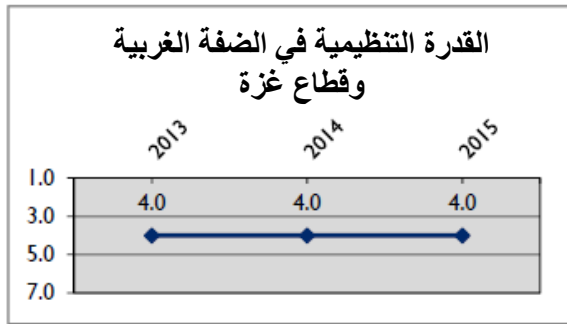
في عام 2015، اتخذت حكومة الضفة الغربية يقودها رئيس الوزراء رامي الحمد الله خطوات لبسط سيطرتها المتزايدة على منظمات المجتمع المدني. في يوليو، على سبيل المثال، أصدر مجلس الوزراء مرسوماً بأن قانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005 سوف يُطبق الآن على منظمات المجتمع المدني. يتقل إقرار هذا المرسوم كاهل منظمات المجتمع المدني بإجراءات إدارية إضافية ويفرض عليها تقديم مستندات إضافية، مثل الإيصالات المالية. في الشهر نفسه، أصدر مجلس الوزراء قراراً يعدل اللائحة رقم 3 لعام 2010 حول الشركات غير الهادفة للربح والتي سجلت بموجبه عدد من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. يضيف التعديل مطلباً جديداً يوجب على الشركات غير الهادفة للربح الحصول على موافقة مجلس الوزراء قبل قبول "أي منح أو تبرعات أو مساعدات أو أموال". ولم يقدم المجلس تفسيراً للتعديل.

في أغسطس من عام 2015، تحركت الحكومة لإغلاق ائتلاف السلام الفلسطيني. أصدر الرئيس عباس مرسوماً تنفيذياً يأمر فيه المنظمة بالإغلاق على الرغم من حقيقة أن الرئاسة لا تمتلك هذه السلطة. لاحظ المراقبون أن القرار كان بحافز من رغبة عباس في تهميش منافس سياسي محتمل في قيادة منظمة السلام الفلسطيني. وتم إلغاء القرار بعد فترة وجيزة من إصداره ليصير الأمر إلى مجرد إغلاق مؤقت لمنظمة السلام الفلسطيني، لكن الحادثة، على الرغم من ذلك، أوقعت شعوراً عميقاً بالقلق والشك بين منظمات المجتمع المدني.

بموجب قانون منظمات المجتمع المدني لعام 2000، يتم إعفاء المنظمات من الضرائب والرسوم الجمركية ويواجهون صعوبة ضئيلة في المطالبة بهذه الإعفاءات. علاوةً على ذلك، فإن المانحين من الأفراد والشركات مؤهلين بموجب القانون أن يتلقوا تخفيضات ضريبية نظير التبرعات التي يقدمونها إلى منظمات المجتمع المدني. تفيد معظم المنظمات غير الحكومية أنها تواجه صعوبة ضئيلة في اعتراف إدارة الضرائب على الدخل بهذه التخفيضات، وإن كانت المنظمات صغيرة ومتوسطة الحجم تفيد بوجود تدقيق أكبر. يُسمح للمنظمات أيضاً بالمزايدة على العقود الحكومية وكسب الرسوم من الخدمات التي تقدمها.

استجابة للقيود القانونية والعملية في عامي 2014 و2015، فإن منظمات المجتمع المدني بدأت بشكل متزايد في توثيق الانتهاكات الملاحظة من جانب الحكومة وتسعى للحصول على المساعدة القانونية. يقدم عدد من الكيانات في الأراضي الفلسطينية المشورة القانونية، ومع ذلك، فإنها غير موزعة بشكل متساوي عبر الأراضي الفلسطينية ولديها موارد مالية متفاوتة متاحة لتكريسها لتقديم الخدمات القانونية. غالباً ما تتمتع المنظمات الأعضاء في ائتلافات أوسع بوصول أكبر إلى مثل هذه المساعدة وبالتالي لحماية نفسها من الانتهاكات بسبب عضويتها في هذه الائتلافات.

القدرة التنظيمية: 2014: 4.0 / 2015: 2015



بقيت القدرة التنظيمية العامة لمنظمات المجتمع المدني بدون تغيير بشكل كبير في عامي 2014 و2015. واجهت منظمات المجتمع المدني صعوبة أكبر في الحفاظ على دوائر شعبية ملتزمة، وقد يكون هذا قد نتج عن اتجاه المنظمات إلى أن توسع واجباتها وأن تصبح أقل تخصصاً من أجل زيادة وصولها إلى التمويل. كافحت منظمات المجتمع المدني أيضاً من أجل الحفاظ على هياكلها الديمقراطية الداخلية، حيث أن لدى الكثير منها عمال مؤقتون وهياكل إدارية منفصلة عن الدوائر الشعبية للمنظمات.

في عام 2015، كانت هناك علامات للتخطيط الاستراتيجي المتزايد بين منظمات المجتمع المدني. ومع نهاية عام 2015، كانت حوالي 150 منظمة في غزة قد تبنت خططاً استراتيجية، والكثير منها يقوم بذلك من أجل تنفيذ شروط المانحين أو الشركاء. إن مركز تطوير المنظمات غير الحكومية هو أحد الكيانات التي ساعدت منظمات المجتمع المدني على تطوير قدرتها في تطوير الاستراتيجية. في حين أن المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة قادرة على التخطيط الاستراتيجي، فإن الشك المالي غالباً ما يحفز الكثير على الحد من تخطيطه إلى أجل قصير ومتوسط.

بوجه عام، واصلت منظمات المجتمع المدني كفاحها مع قضايا متعلقة بهياكل الحكم الداخلي وتشكيل مجالس الإدارات. بموجب القانون، يجب على منظمات المجتمع المدني أن يكون لديها مجلس إدارة يتألف من ثلاثة عشر عضواً على الأكثر لا يحصلون على أجر ولا يستمدوا من الجمعية العمومية للمنظمة. لقد بدأت المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل متزايد في توظيف أعضاء مجلس إدارة بسبب وضعهم وشبكاتهم وقدرتها على جمع التبرع بدلاً من فطنتهم ومعرفتهم بالظروف المحلية أو ارتباطهم بالدوائر الشعبية. إنه ليس من الغرابة أن تجد أحد الأفراد يخدم في مجالس إدارية لمنظمات متعددة، مما يطرح تساؤلات حول مصداقية الأعضاء والتزامهم. علاوةً على ذلك، غالباً ما تكون مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة سيئة التعريف وقد يبدأ الأعضاء في القيام بمسؤوليات مديري العموم.

تمتلك المنظمات الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموظفين المتطوعين والذين يحصلون على أجر. تتمتع منظمات المجتمع المدني بالعديد من المزايا في اجتذاب الموظفين: يتمتع الفلسطينيون بوجه عام بجس قوي بالمسؤولية الاجتماعية، وتمتلك مجموعات القاعدة الشعبية اتصالات محلية قوية، وبعض المجموعات، مثل شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، تدير منصة إلكترونية لنشر فرص التوظيف والتطوع. ومع ذلك، فمع تحول منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد نحو نمط تمويل كل مشروع على حده، فإنها تضع أولوية أعلى للمهارات الاحترافية مثل كتابة العروض وإدارة المشاريع، وأصبح دور المتطوعين أقل أهمية.

علاوة على ذلك، بالنسبة لكثير من منظمات المجتمع المدني، تتضارب الحاجة إلى الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة في كتابة العروض وإدارة المشاريع مع الموارد المحدودة. توظف المنظمات في الغالب الموظفين المحترفين لمشاريع محددة بدلاً من العمل معهم بموجب عقود للعمل بدوام كامل. في حين أن هذه طريقة موفرة في التكلفة لتوظيف موظفين للمشروع، فإن غياب الأمان الوظيفي يجعل هذا العمل أقل رغبة للمتخصصين في القطاع. نتيجة لذلك، قد يفضل المتخصصون العمل لصالح منظمات غير حكومية دولية، مما يوفر لهم راتب أفضل وأمان أكبر.

بوجه عام، فإن منظمات المجتمع المدني واثقة بشكل أكبر بعملياتها الداخلية وإدارتها أكثر من علاقاتها الخارجية. على سبيل المثال، فإن دراسة رسم خريطة للمجتمع المدني في فلسطين الممولة من الاتحاد الأوروبي والتي تم إجراؤها من جانب اتحاد الجمعيات غير الحكومية الدولية، وجدت أن حوالي نصف القواعد الشعبية، والمنظمات المجتمعية حددت "التنظيم" و"تقديم الخدمات" كأحد نقاط القوة لمنظماتها.

بوجه عام، فإن منظمات المجتمع المدني واثقة بشكل أكبر بعملياتها الداخلية وإدارتها أكثر من علاقاتها الخارجية. على سبيل المثال، فإن دراسة رسم خريطة للمجتمع المدني في فلسطين الممولة من الاتحاد الأوروبي والتي تم إجراؤها من جانب اتحاد الجمعيات غير الحكومية الدولية، وجدت أن حوالي نصف القواعد الشعبية، والمنظمات المجتمعية حددت "التنظيم" و"تقديم الخدمات" كأحد نقاط القوة لمنظماتها.

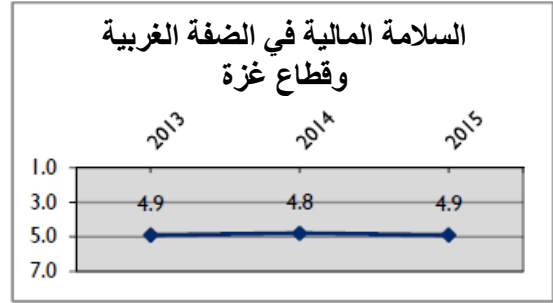
وحددت حوالي 30 بالمائة "القوة المجتمعية والثقة" كأحد نقاط القوة التنظيمية. يتنامى قلق المجتمع المدني بشكل متزايد من نفور عناصره، مما قد يعتبر نتيجة حتمية للاعتمادية المتنامية على المانحين وأجنداتهم. يعتبر تعيين أعضاء مجالس الإدارات أيضًا أحد مصادر القلق، حيث أن هؤلاء الأفراد نادرًا ما يأتوا من الدوائر الشعبية.

تعتمد منظمات المجتمع المدني بشكل عام على المحامين الخارجيين والمستشارين في الحصول على الدعم القانوني وغيرها من الخدمات الاحترافية. ومع ذلك، فإن المنظمات الأصغر والشعبية مثل المنظمات المجتمعية غالبًا ما يكون لديها صعوبة في تقديم هذه الخدمات. وقد حفز هذا بدوره من المزيد من مشاركة المعلومات بين منظمات المجتمع المدني النظيرة.

تمتلك معظم المنظمات وسائل التقنية، بما في ذلك الهواتف الخلوية، والمكاتب، والبرامج، والوصول إلى الإنترنت. تشترك بعض المنظمات في نقل التقنيات، ومشاركة المواد المادية وكذلك المعرفة التقنية والمهارات.

السلامة المالية: 2014: 4.8 / 2015: 4.9

تقلبت التوقعات المالية لمنظمات المجتمع المدني أثناء عامي 2014 و2015. تحسنت السلامة المالية بشكل ملحوظ في عام 2014، إلا أنها تراجعت في عام 2015 إلى المستويات المرصودة في عام 2013. يرجع التحسن في عام 2014 على الأرجح إلى استجابة المانحين إلى حرب غزة عندما زادت المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين بشكل كبير. أثبت انتشار مشاريع جديدة استجابة لحاجة اتخاذ إجراء عاجل في غزة - أثبت فائدته لمنظمات المجتمع المدني على المدى القصير، ولكن لم يحظى بالاستدامة، وانخفضت مستويات التمويل مرة أخرى في عام 2015 مع تغير أولويات المانحين. تخشى الكثير من المنظمات من أن تؤدي الأزمة المتنامية في العراق وسوريا وليبيا واليمن وكذلك أزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تحويل اهتمام المانحين ومواردهم بعيدًا عن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.



لا تزال السلامة المالية مشكلة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني. على الرغم من أن المنظمات كانت فعالة في بناء موارد متعددة للتمويل، فإن القليل من هذه الموارد غير مستدام، والكثير منها يوجد على أساس كل مشروع على حدة. ينظر الفلسطينيون العاديون إلى منظمات المجتمع المدني على أنها ضعيفة ماليًا كذلك: وجدت أحد الدراسات التي أجرتها منظمة العالم العربي للأبحاث والتنمية في عام 2015 أن 61 بالمائة من الفلسطينيين يعتقدون أن "القليل من منظمات المجتمع المدني" مستدامة ماليًا، حيث تم تعريف المنظمات بتلك التي تستطيع مواصلة عملياتها لمدة عامين على الأقل في المستقبل.

إن منظمات المجتمع المدني قادرة على بناء تدفقات عوائد متنوعة على الرغم من أن تأثير هذا يكون محدودًا في الغالب ولا تزال الكثير من المنظمات تجد أنفسها معتمدة بشكل أساسي على المانحين. طبقًا لدراسة رسم خريطة المجتمع المدني التي أجريت من جانب الاتحاد الأوروبي عام 2015، فإن ما يزيد عن 70 بالمائة من القواعد الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية حددت مساهمات الأعضاء أحد مصادر التمويل. يجوز لمنظمات المجتمع المدني أيضًا أن تتلقى رسومًا مقابل تقديم الخدمات، وهي ممارسة شائعة للمنظمات في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والقانون. حسب ما جاء في دراسة رسم خريطة المجتمع المدني التي أجراها الاتحاد الأوروبي عام 2015، فإن حوالي 40 بالمائة من منظمات المجتمع المدني أفادت أن رسوم الخدمات شكلت جزءًا من تدفقات العوائد. على الرغم من ذلك، فإن المساهمات من هذه الموارد غالبًا ما تكون محدودة وفي بعض الحالات لا تصل إلا إلى أكثر بقليل من مجرد دعم رمزي.

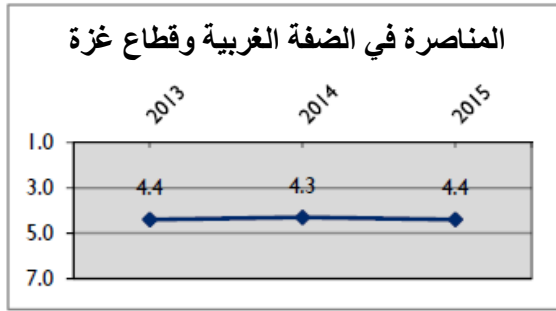
تتعرض قدرة منظمات المجتمع المدني على جمع التبرعات من المجتمعات المحلي للإعاقاة من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الكثير من الفلسطينيين. منذ عام 2013، ارتفعت البطالة، في حين هبط الناتج المحلي الإجمالي. لا يزال الفقر مرتفعًا وخاصة في غزة. في هذه البيئة الاقتصادية، لا يمتلك الفلسطينيون العاديون الوسائل المالية للتبرع لمنظمات المجتمع المدني. كشفت دراسة منظمة العالم العربي للأبحاث والتنمية عن أن ما يزيد عن خمس الفلسطينيين بقليل يعتقدون أن أعضاء مجتمعهم يقدمون مساهمات مالية إلى منظمات المجتمع المدني.

لا يزال التمويل المقدم لمنظمات المجتمع المدني من القطاع الخاص محدودًا، حيث لا يمارس برامج المسؤولية الاجتماعية إلا القليل من الشركات. وهذا من شأنه أن يعكس الموارد المحدودة لمؤسسات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، حيث تكون ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات مقصورة على عمالقة الصناعة مثل بنك فلسطين، والشركة الفلسطينية للتنمية والاستثمار، وشركة الاتصالات الفلسطينية "بالتل". ويعتبر التمويل من المؤسسات الدينية نادرًا كذلك.

لقد نتج عن الاعتماد المتزايد لمنظمات المجتمع المدني على عقود المشاريع للحفاظ على بقاءها المالي - نتج عنه تراجع ملحوظ في التخصص. ومع كفاح منظمات المجتمع المدني في التنافس مع بعضها البعض من أجل تمويل المشاريع، فإن الكثير منها قد وسع من واجباته في محاولة لتوسيع مجموعة المانحين المحتملين. في دراسة الاتحاد الأوروبي لعام 2015 لرسم خريطة المجتمع المدني، أفادت 44 بالمائة من منظمات المجتمع المدني الشعبية عن تخصصها في أربعة أو خمسة قطاعات، وكذلك أفادت 33 بالمائة من مراكز الموارد غير الهادفة للربح، والجمعيات الخيرية، ومنظمات الدعم الوسيط. إن الاتجاه بعيداً عن التخصص يؤثر سلباً على نوعية عمل منظمات المجتمع المدني، ويحد من فرصها لتطوير روابط مستدامة مع دوائرها الشعبية، ويهدد صورة استقلالية منظمات المجتمع المدني عند الجمهور. ولمقاومة هذا الاتجاه، فقد عملت بعض منظمات المجتمع المدني على تطوير مناهج متكاملة لمنظمات المجتمع المدني لتجهيز المنظمات بشكل أفضل لتنسيق العمل في قطاعات مختلفة.

حسب ما هو منصوص عليه من القانون، ترفع منظمات المجتمع المدني بانتظام تقارير عن أنشطتها المالية إلى الحكومة، وإن كانت هذه التقارير لا تُعلن دائماً للجمهور. لقد نشرت بعض المجموعات أيضاً تقاريرها السنوية على الإنترنت. تفهم منظمات المجتمع المدني وتلبي الاحتياجات الأساسية للإدارة المالية السليمة، مثل الاحتفاظ بالإيصالات والسجلات، والاحتفاظ بحساب. تحافظ منظمات المجتمع المدني ذات الشراكات الدولية على أنظمة أكثر تعقيداً لأنها غالباً ما تمتلك اللوائح المانحين وبرتوكولاتهم الإضافية.

المناصرة: 2014: 4.3 / 2015: 4.4



زادت مناصرة منظمات المجتمع المدني في عام 2014 لكنها تقلصت في العام التالي. يعكس التحسن الأول النشاط المتزايد للمنظمات أثناء حرب غزة وبعدها لرفع الوعي واستقطاب الجهات الدولية الفاعلية لدعم الشعب الفلسطيني. علاوة على ذلك، حققت منظمات المجتمع المدني نجاحاً في مجال المناصرة في توقيع اتفاقية المصالحة بين فتح وحماس في عام 2014 والتي كانت أحد أهداف جهود الضغط للمجتمع المدني.

ومع ذلك، فإنه مع نهاية عام 2015، تضائلت فاعلية مناصرة منظمات المجتمع المدني. وأصبح من الجلي أن إعادة التوحد بين حماس وفتح لن يتم تحقيقه على الرغم من الاتفاق، وشعرت منظمات المجتمع المدني

بالتراجع في قدرتها على الضغط على الحكومة والدفع نحو الإصلاح. علاوةً على ذلك، مع مرور الوقت بعد نهاية حرب غزة، حول المجتمع الدولي أنظاره إلى أماكن أخرى في المنطقة مما حرم منظمات المجتمع المدني من منصة بارزة للمناصرة من أجل التغيير.

لا تزال منظمات المجتمع المدني لديها مساحة محدودة للمناصرة مقيدة بالقيود التي تضعها الحكومة وغيرها من التحديات. على سبيل المثال، فقد مثل المجلس التشريعي الفلسطيني من قبل هدفاً رئيساً للمناصرة رفعت منظمات المجتمع المدني إليه مطالبها نيابة عن دوائرها الشعبية. كان المشرعون يخضعون للمحاسبة نسبياً أمام دوائهم الشعبية، وكانت منظمات المجتمع المدني تمتلك القدرة لحشد الدعم المحلي لممارسة الضغط على قضايا معينة. ومع ذلك، فإن تعليق عمل المجلس التشريعي الفلسطيني في أعقاب الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2007 يعني أن منظمات المجتمع المدني يجب عليها الآن أن ترفع مطالبها مباشرة إلى الوزارات وغيرها من الهيئات التنفيذية. تعتبر منظمات المجتمع المدني هذا النهج أقل فاعلية لأن الوزارات تهتم أكثر بعلاقتها مع الحكومة الفدرالية وهي أقل خضوعاً للمساءلة من جانب الدوائر الشعبية الفردية وأقل اتصالاً بهم. وبناءً عليه، فإن الفرص المتاحة لمنظمات المجتمع المدني في حشد التأييد وممارسة الضغط قد تقلصت.

عندما يكون لدى منظمات المجتمع المدني فرصة للتأثير على الحكومة، فإن هذا يحدث غالباً عن طريق دعوة من جانب الحكومة. في حين أن الإدارات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ترحب بانتظام بالمناصرة السياسية، فإنها تدرك الميزة النسبية لمنظمات المجتمع المدني في أمور اجتماعية واقتصادية معينة. ولذلك فإن منظمات المجتمع المدني تُدعى غالباً لتقديم المشورة حول استراتيجيات القطاع الوطني، على سبيل المثال، وكان لها دور أساسي في صياغة استراتيجية القطاع الصحي، واستراتيجية القطاع الزراعي، وقانون العمل. تميل منظمات المجتمع المدني إلى التمتع بترحاب أكثر دفئاً من هيئات الحكومة المحلية، مثل المجالس البلدية، التي غالباً ما تعتمد على الخبرة المحلية لمنظمات المجتمع المدني في وضع السياسات. في بعض الأوقات، تمارس منظمات المجتمع المدني أيضاً التأثير بصفتها جهات رقابية للحكومة في المنديات الدولية. على سبيل المثال، شارك عددٌ من منظمات المجتمع المدني التي تركز على قضايا النوع الاجتماعي في إعداد تقرير موازي يوثق امتثال السلطة الفلسطينية لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على التفرقة ضد المرأة التي صدقت عليها الأراضي الفلسطينية في عام 2014.

إن قدرة منظمات المجتمع المدني في التأثير على الإصلاح القانوني بوجه عام، وكذلك إصلاح القوانين التي تحكم منظمات المجتمع المدني، محدودة. إن المنظمات على وعي بأهمية القانون في عملياتها مع ذلك، وقد ضغطت في بعض الأوقات من أجل توفير بيئة قانونية

أكثر تمكياً ووقفت ضد جهود الحكومة الرامية إلى فرض المزيد من القيود القانونية عليها. في عام 2015، على سبيل المثال، بدأ ممثلو منظمات المجتمع المدني في العمل مع حكومة السلطة الفلسطينية على صياغة مسودة قانون جديد للمجتمع المدني وإن كانت إجراءات هذا العمل تتم في إطار من السرية ولم يكن من الواضح مدى التأثير الذي أحدثته هؤلاء الممثلون. يعتبر مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أحد أكثر ائتلافات المناصرة القانونية ظهوراً، حيث يتألف من منظمات تتضمن الحق، والحريات، ومركز القدس للمساعدة القانونية والحقوق.

في السنوات الماضية، حقق المجتمع المدني الفلسطيني انتصارات مبهرة في مجال المناصرة. ومع ذلك، فإنه في عامي 2014 و2015، أصبحت المنظمات مصابة بخيبة أمل بشكل متزايد من نتائج الانتصارات السابقة ومتشائمة بشأن إمكانية إطلاق حملات مستقبلية. تربط الكثير من منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية تشائمها المتزايد بالتغيير الذي حدث في قيادة الحكومة، فالبعض يعتقد أن الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة كانت بناءة بشكل أكبر في ظل إدارة عام 2013 مع وجود ممثلين وائتلافات تلعب دوراً أكبر في تشكيل السياسات. في المقابل، فإن دور المجتمع المدني في تشكيل السياسات في ظل الإدارة الحالية قد تقلص.

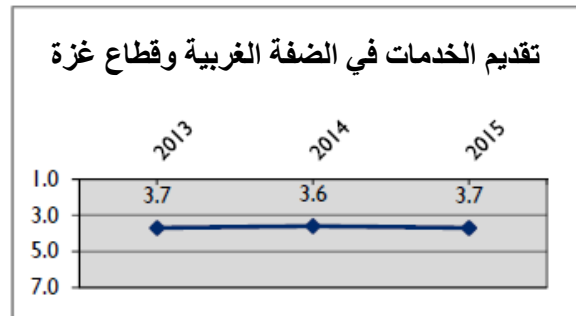
ومما لم يساعد في تحقيق هذا الدور إصدار الإدارة لمراسيم جديدة، وقرارات، وبيانات نظر إليها البعض على أنها تحريضية. كان تعليق المجلس التشريعي الفلسطيني على وجه الخصوص مثبطاً؛ لأنه أوحى بأن كل التغييرات القانونية الآن يتم عملها عن طريق أمر تنفيذي وهناك فرص أقل أمام منظمات المجتمع المدني للتأثير على مخرجات السياسة.

إن المنظمات غير الحكومية على علم بأن المناصرة الوطنية تنقلص. ويمكن ربط هذا التراجع في المناصرة جزئياً بتحول منظمات المجتمع المدني بعيداً عن حشد التأييد نحو تركيز أكبر على تقديم الخدمات، خاصة في الضفة الغربية. توجد شبكات منظمات المجتمع المدني لكنها لا تقود تأثير المناصرة الذي تقترحه أعضاؤها لأن الكثير من منظمات المجتمع المدني تنضم إلى الشبكات لتحصل على ظهور أكبر وتصل إلى فرص جمع الأموال، بدلاً من الانضمام لإضافة وزن إلى حملات المناصرة. فقد حظيت منظمات المجتمع المدني ببعض النجاح في كسب التأييد والدعم من القطاع الخاص في مبادرات المناصرة، مثل الحملات التي تدور حول قانون العمل والحد الأدنى من الأجور. ومع ذلك، فإن النظرة إلى مناصرة منظمات المجتمع المدني أقل تفاؤلاً بين المواطنين الذين قال نصفهم تقريباً في دراسة مركز العالم العربي للبحوث والتنمية عام 2015 أنهم اعتقدوا بأن حملات المناصرة كانت غير ناجحة في الضغط على الحكومة.

إن أحد المجالات التي تحظى بنشاط منظمات المجتمع المدني الفلسطينية على وجه الخصوص وظهورها وفعاليتها هي المناصرة الدولية. في ردة فعلها على حرب غزة عام 2014، على سبيل المثال، دعت الائتلافات الوطنية، مثل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية علناً الحكومات وصانعي القرار بالخارج إلى محاسبة إسرائيل على أعمالها العسكرية. لقد كان المجتمع الفلسطيني أيضاً أحد القوى الدافعة وراء حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وهو أحد الجهود الرامية إلى استخدام سلطة الانسحاب الاقتصادي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. تقوم المنظمات النشطة في مجال حقوق الإنسان، مثل المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، وجمعية الحق بشكل منظم بإصدار التقارير، ورفع الوعي، والضغط على الهيئات الدولية لدعم الحقوق الفلسطينية.

تقديم الخدمات: 2014: 3.6 / 2015: 3.7

تحسنت قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات في عام 2014، لكنها تراجعت إلى حد ما في عام 2015. في حين أوقفت حرب غزة تقديم الخدمات في بعض المجالات، فإنها أيضاً أدت إلى إعادة تقييم أولويات المانحين فيما بعد الصراع ودفعت الكثير من المنظمات إلى تحويل الخدمات إلى الإغاثة الطارئة والاحتياجات الإنسانية العاجلة. نتيجة لذلك، في الوقت الذي تحسنت فيه تقديم الخدمات بشكل عام، أفاد الفلسطينيون أنهم تلقوا خدمات أقل غير متعلقة بالإغاثة الطارئة - وهو اتجاه استمر خلال عام 2015. في دراسة مركز العالم العربي للبحوث والتنمية عام 2015، على سبيل المثال، أفاد 31 بالمائة من الفلسطينيين بتلقيهم خدمات من منظمات المجتمع المدني، وهو تراجع طفيف عن



نسبة الـ 34 بالمائة في عام 2014.

على الرغم من ذلك، لا يزال تقديم الخدمات واحداً من أكبر نقاط القوى عند منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. إن الميزة النسبية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني في هذا المجال يأتي من عوامل عديدة: أولاً، تسبق في إنشائها إنشاء السلطة الفلسطينية نفسها (في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة) ولديها تاريخ طويل من تقديم الخدمات إلى المجتمعات والدوائر الشعبية، وهو دور لا تود الحكومة المدنية المشكلة حديثاً أن تعطله. ثانياً، وخاصة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، غالباً ما تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على العمل في مجالات ليس للحكومة المركزية وجود فيها بتزويد المواطنين بالدعم المطلوب في مجالات الصحة والتعليم والدعم القانوني من بين

مجالات أخرى. ثالثاً، غالباً ما تكتفي الحكومة بتفويض منظمات المجتمع المدني في مسؤوليات معينة لا تستطيع أن تخصص لهم الموارد اللوجستية والمالية والبشرية.

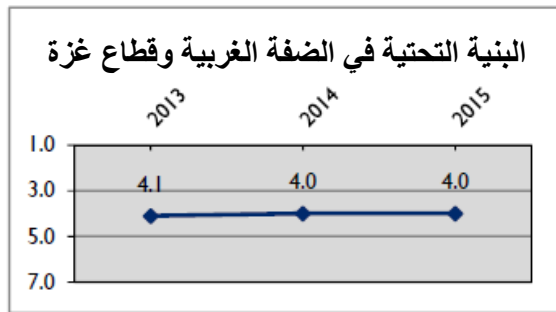
إن تقديم الخدمات في الأراضي الفلسطينية متنوع بشكل استثنائي، ويكون مقدمو الخدمات من منظمات المجتمع المدني نشطاء في عدد من المجالات الاجتماعية والسياسية والقانونية. في الوقت الذي حفزت فيه حرب غزة الكثير من المنظمات على تغيير مواردهم المالية واللوجستية إلى تقديم خدمات متعلقة بالصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم، فإن عدداً من المنظمات أيضاً أجرى الأبحاث والتحليلات. يقوم ائتلاف النزاهة والشفافية، وهو الفرع الفلسطيني لمنظمة الشفافية العالمية، بنشر تقارير عن الفساد، والمسائلة، وغيرها من المواضيع المتعلقة بالحكم الرشيد. تنشر جمعية الحق وغيرها من مجموعات المناصرة القانونية تقارير وإحصائيات وتحليلات عن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب إسرائيل. إن كل التقارير متاحة للجمهور وغالباً ما تحظى بتغطية إعلامية كذلك.

هناك القليل من التوحيد القياسي عبر تقديم الخدمات من منظمات المجتمع المدني، ويمكن أن تتفاوت الخدمات المقدمة من جانب منظمات مختلفة. لقد أطلقت الائتلافات والمنظمات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية سلسلة من مشاريع الدعم المصممة لتساعد على تعزيز الجودة وإنشاء معايير لها، على الرغم من أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج بعيدة المدى.

يُسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب العوائد من الخدمات التي تقدمها. في حين أن معظم المنظمات التي تقدم خدمات مرتبطة بالتعليم والرعاية الصحية والمساعدة القانونية، وغيرها من المجالات المشابهة تحصل رسوماً، فإن هذه الرسوم نادراً ما تكون كافية لدعم منظمات المجتمع المدني. علاوةً على ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني على علم باحتياجات وقدرات متفيعيها، وغالباً ما تقدم خدمات مجانية لأولئك الذين ليس لديهم سبل للدفع مقابلها.

تتبع العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة في الضفة الغربية، مقارنةً بهذه العلاقة في قطاع غزة، في تقديم الخدمات من منظمات المجتمع المدني في المنطقتين. في الضفة الغربية، قد بدأت الإدارة والوزراء بشكل متزايد في التعاقد مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات. هناك تفهم واضح بأن منظمات المجتمع المدني تمتلك ميزة نسبية في الكفاءة، والوصول، والجودة في مجالات معينة. في قطاع غزة، تعتبر العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة أقل انسجاماً، ولا تعترف حكومة حماس بمنظمات المجتمع المدني أو تعويضها عن تقديم الخدمات بنفس الدرجة.

البنية التحتية: 2014: 4.0 / 2015: 4.0



تحسنت البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني على مدار العامين الماضيين. في عامي 2014 و2015، أعربت منظمات المجتمع المدني عن رضاها عن التدريب المتاح وكذلك الشراكات بين القطاعات. علاوة على ذلك، يعتبر إنشاء ائتلافات ضخمة لمنظمات المجتمع المدني والتعاون بدرجة أكبر مع المجتمع نقاط تحسن للمنظمات.

تتضمن الأمثلة البارزة لمنظمات الدعم الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة جمعية التنمية الزراعية، ومركز العمل التنموي معاً، معهد الأبحاث التطبيقية بالقدس، ومنتدى شارك للشباب، ومركز خليل السكاكيني الثقافي، ومنظمة الدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين. طبقاً لدراسة رسم

خريطة المجتمع المدني 2005 الممولة من الاتحاد الأوروبي، فإن حوالي 80 بالمائة من منظمات الدعم الوسيط تشترك في تقديم الخدمات، حيث تغطي كل المجالات، بينما 60 بالمائة يشترك في مشاركة المعلومات وحوالي النصف في التدريب. تغطي الدورات التدريبية لمنظمات الدعم الوسيط مدى من الموضوعات على حسب احتياجات المتدربين، ويشمل ذلك الإعلام والاتصال، والتطوير الاستراتيجي، والمنح وكتابة العروض، والمراقبة (الداخلية والخارجية)، والقيادة، والحكم الرشيد (مكافحة الفساد)، وضبط الجودة.

مثل نظرائها من المنظمات الشعبية، فإن منظمات الدعم الوسيطة تعتمد بشكل كبير على التمويل الدولي. في دراسة رسم خريطة المجتمع المدني 2005 الممولة من الاتحاد الأوروبي، حددت حوالي 70 بالمائة من منظمات الدعم الوسيط المنظمات غير الحكومية الدولية كمصدر للتمويل بينما حددت 70 بالمائة أخرى المنظمات الدولية. يتلقى حوالي 60 بالمائة التمويل من مساهمات الأعضاء، ويتلقى 30 بالمائة فقط التمويل من تقديم الخدمات. تُقدم الخدمات مجاناً أو بتكلفة، ويعتمد هذا على متلقي الخدمة أو طبيعة العمل. على سبيل المثال، قد تتلقى منظمات الدعم الوسيط الموظفة لتنفيذ مشاريع التدريب من جانب مانحين دوليين مدفوعاتها من المانحين بدلاً من المتدربين. تكون هذه الخدمات متاحة بشكل عام في كل المدن الرئيسية.

لا يقع تقديم المنح بشكل عام داخل نطاق منظمات الدعم الوسيط لكنه بالأحرى يُنفذ من جانب المنظمات الوطنية، مثل مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، أو الهيئات الدولية. يمكن أن تأتي المنح المقدمة إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية مباشرة من هيئات الاتحاد الأوروبي أو يمكن تمريرها من خلال هيئة محلية تابعة، مثل أمانة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

يوجد عددٌ من الائتلافات داخل قطاع المجتمع المدني. وأبرز هذه الائتلافات هو شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وشبكات المنظمات الأهلية الفلسطينية بغزة، وأمان، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، والاتحاد الفلسطيني العام للجمعيات الخيرية، والمعهد الوطني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. علاوةً على ذلك، توجد الائتلافات المتخصصة التي تعالج قضايا هامة في المجتمع الفلسطيني، مثل العنف المبني على النوع الاجتماعي. يتضمن أبرز هذه الهيئات المنتدى (منظمة فلسطينية غير حكومية مناهضة للعنف المنزلي ضد النساء) ومنتدى النوع الاجتماعي (منتدى النوع الاجتماعي). وكلاهما يقع في رام الله، على الرغم من أنها تتضمن منظمات المجتمع المدني من كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. تعتبر مشاركة المعلومات ممارسة شائعة بين الائتلافات على الرغم من أن الانضمام لها لا يُعد حافزاً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني. تشير معظم منظمات المجتمع المدني إلى أنها تتضمن إلى الائتلافات بشكل رئيسي للحصول على ظهور أكبر أو فرص أكبر لجمع التبرعات. وغالباً ما تكون رغبتهم للتحسن عن طريق التعلم من المنظمات الأخرى أو إضافة وزن إضافي لجهود المناصرة هو الاهتمام الثاني والثالث. غالباً ما يحدث تعاون بين هذه الائتلافات على مستوى مرتفع. على سبيل المثال، في فبراير من عام 2015، أطلق الاتحاد الأوروبي بالتعاون شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والمعهد الوطني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية - أطلق مشروع تحسين دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الذي كان يهدف إلى تقوية دور منظمات المجتمع المدني في المناصرة والتعاون والتنسيق والتكامل والاستجابة للمواطنين.

أفادت الكثير من منظمات المجتمع المدني بأنها كانت راضية عن التدريب المتاح لمنظماتها، على الرغم من أن نطاق برامج التدريب غالباً ما يعاني نتيجة للتمويل غير الكافي. تركز الدورات التدريبية في المعتاد على الأولويات قصيرة الأمد، مثل تحسين قدرة العاملين في منظمات المجتمع المدني على المستوى الفردي في مقابل بناء القدرات للمنظمات ككل. لا تقتصر الدورات التدريبية على عواصم رام الله وغزة على الرغم من أن الكثير منها يجري في هذه المواقع، لكنه أيضاً يُنفذ في مراكز سكنية رئيسية أخرى.

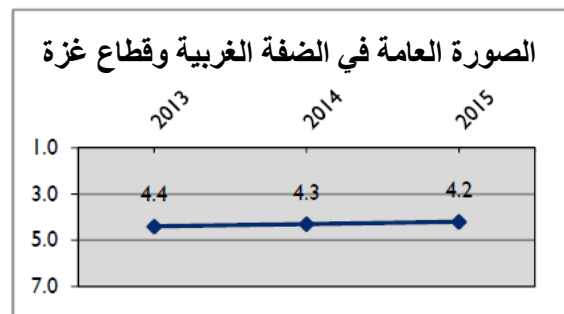
لا تزال الشراكات غير القطاعات ضعيفة على الرغم من ظهور بعض التحسينات. تُشرك الهيئات الحكومية المحلية مثل المجالس البلدية والقروية بشكل متزايد منظمات المجتمع المدني في دور استشاري في القرارات والمشاريع. ومع ذلك، تعتبر الشراكات مع القطاع الخاص نادرة لأن القليل من الشركات هي التي لديها موارد تخصصها لهذه الشراكات. لقد ساعدت مؤسسات الإقراض متناهي الصغر إلى حد ما في بعض الحالات على القيام بدور همزة الوصل بين قطاع المجتمع المدني والقطاع الخاص. إن مؤسسات الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة مدرجة في ائتلاف (شراكة) الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر والتي تعمل مباشرة مع مجموعات من مركز تنمية المنظمات غير الحكومية. يتعاون الأعضاء الفرديون في شراكة غالباً بشكل مباشرة مع مجموعات المجتمع المدني كذلك حيث يقدمون المنح لدعم الأنشطة.

لا تزال الجامعات، بما في ذلك جامعة بيت لحم وجامعة بيرزيت واحدة من أقوى شركاء منظمات المجتمع المدني. تفيد هذه العلاقة بشكل عام كلا الجانبين، فعلى سبيل المثال، عندما تقدم الجامعات الدورات التدريبية للعاملين في منظمات المجتمع المدني تقدم منظمات المجتمع المدني فرص إيجاد الوظائف أو المنح الداخلية لطلاب الجامعة الواعدين. كانت واحدة من نقاط الخلاف التي أثّرت مؤخراً هي إنشاء الجامعات لمراكز تنمية مجتمعية. كان لهذه المراكز القدرة على أن تصبح مشتركة مباشرة في تنفيذ المشاريع، وطوّرت في بعض الحالات شراكات مباشرة مع المانحين. والمنظمات غير الحكومية الدولية، وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة، وهو تطور رأته بعض منظمات المجتمع المدني منافساً لها.

الصورة العامة: 2014: 4.3 / 2015: 4.2

لقد تحسنت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ منذ عام 2013. لا تزال العلاقة بين المنظمات والجمهور إيجابية وبسهل من ذلك العلاقة البناءة مع الإعلام. وقد ساعد الاستخدام المتنامي لوسائل الإعلام الاجتماعي أيضاً منظمات المجتمع المدني في الاتصال مباشرة مع المتفاعلين المحتملين والجمهور بشكل عام. في الوقت الذي لا تزال فيه علاقة القطاع مع الحكومة ضعيفة، فإن جهود منظمات المجتمع المدني لتنظيم نفسها ذاتياً قد حسنت من نظرة المسؤولين الحكوميين إليها.

تتمتع منظمات المجتمع المدني بشكل عام بعلاقة بناءة مع الإعلام على الرغم من أن اهتمام الإعلام الوطني بمنظمات المجتمع المدني لا يزال محدوداً. تعتبر وسائل الإعلام المحلية أقرب إلى تغطية قضايا منظمات المجتمع المدني وجهوده، وخاصة عندما تكون متعلقة بقطاع معين



من السكان. تحظى أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تواجه إسرائيل واحتلالها بشكل مباشر أيضًا بمزيد من تسليط الأضواء، لكن هذا يستثني الكثير من منظمات المجتمع المدني.

تعتمد الكثير من منظمات المجتمع المدني على الإعلام الاجتماعي مستخدمةً منصات مثل الفيسبوك أو المنصات الإلكترونية على الإنترنت للإعلان عن عملها، مما يقلل من الحاجة إلى وسائل الإعلام التقليدية. لقد قام اتحاد الصحفيين وغيرها من الهيئات الإعلامية، مثل مركز التطوير الإعلامي بجامعة بيرزيت - قامت بتقديم الدورات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني حول المشاركة الإعلامية، والاتصال، وغيرها من المهارات. بوجه عام، يبدو أن هذه الجهود قد آتت ثمارها حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني أكثر قدرة على الإعلان عن عملها. إن منظمات المجتمع المدني على وعي بالدور الإيجابي للإعلام، وبعضها يشترك في الإعلانات.

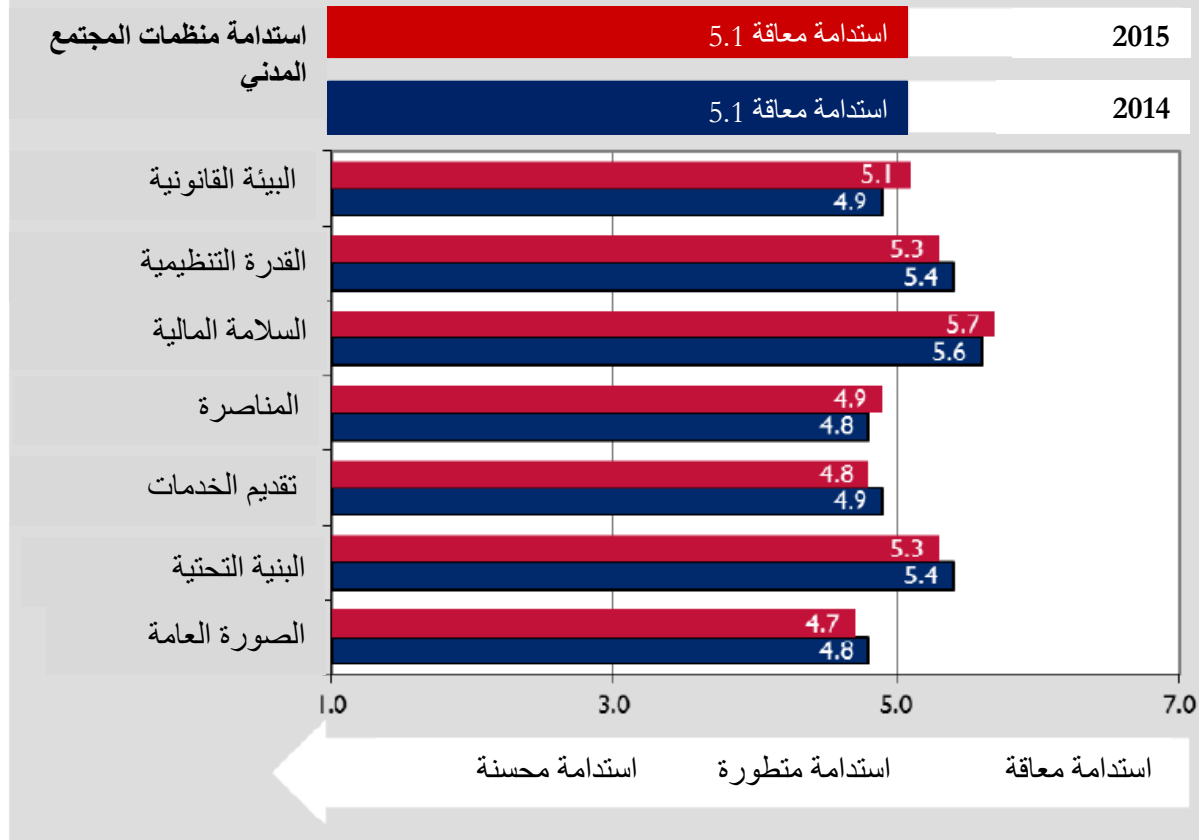
يحتفظ الرأي العام الفلسطيني بنظرة إيجابية نسبية لمنظمات المجتمع المدني ويقدر مساهماتها. ومع ذلك، فإن سمعة منظمات المجتمع المدني وشرعيتها المفترضة تتعرض للتهديد عند النظر إليها من جانب اعتمادها فقط على المانحين. عند السؤال عن صاحب التأثير الأكبر على خدمات منظمات المجتمع المدني في دراسة مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، حدد 45 بالمائة من الجمهور المانحين الدوليين في إجاباتهم على هذا السؤال، واختار 22 بالمائة آخرون الأحزاب السياسية على أنها المؤثر الأكبر. كان 14 بالمائة فقط من المقيمين يعتقدون أن مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني وغيرها من هيئات صنع القرار هي التي تمارس التأثير الأكبر.

إن الحكومة أكثر تشكيكًا في منظمات المجتمع المدني من الجمهور، ومن المحتمل أن يكون هذا من أعراض الخلاف بين القطاعين. في أكتوبر من عام 2015، أدلى رئيس الوزراء الحمد لله بسلسلة من التصريحات التي بدا أنها تتهم منظمات المجتمع المدني بالفساد وسوء الإدارة. استرعت التعليقات استجابة موحدة من منظمات المجتمع المدني الرائدة، بما في ذلك شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، والمعهد الوطني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وجمعية أمان، رافضةً التعليقات ومتهمة الحكومة بمحاولة إساءة تمثيل عملهم من أجل إضعاف القطاع. لا تختلف نظرة الحكومة لمنظمات المجتمع المدني في غزة كثيرًا. لا تزال الحكومتان حذرتان من انتماءات سياسية معينة لمنظمات المجتمع المدني وعلاقتهم بالأنصار الدوليين. ومع ذلك، فإنه بوجه عام تعتبر الحكومة المحلية أكثر تقديرًا لمنظمات المجتمع المدني وأكثر اعتمادًا عليهم في المشورة.

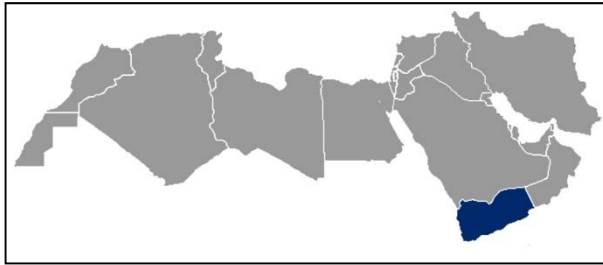
لا تزال العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص غير متطورة. يمكن أن تؤدي مناصرة منظمات المجتمع المدني في إجراءات مثل حملة الحد الأدنى من الأجور أو التعليق على قانون العمل - يمكن أن تؤدي إلى استرعاء انتباه قادة الأعمال، ولكن هذا يُعد استثناءً إلى حد كبير. لا تزال منظمات المجتمع المدني تتمتع بعلاقات إيجابية مع النقابات التجارية، ومجموعات مثل مركز الديمقراطية وحقوق العمال الذي يدعم بشكل فعال تطور النقابات. ومع ذلك، فإن انتماء النقابات إلى الحكومة يحد من إمكانية هذا التعاون.

لقد زاد الاتجاه نحو التنظيم الذاتي في السنوات الأخيرة. كانت أهم الخطوات في التنظيم الذاتي هو إنشاء مدونة سلوك المؤسسات الأهلية في عام 2008، والذي تم الإعداد له من جانب مركز تطوير المؤسسات الأهلية، والاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، والمعهد الوطني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بغزة. مع بداية عام 2015، كانت 650 منظمة قد أقرت المدونة. تصدر أبرز منظمات المجتمع المدني تقارير سنوية، ونشرات إخبارية، وتحديثات دورية، وتقارير مالية. ومع ذلك، لا يتم إصدار هذه التقارير دائمًا بانتظام، وقد تأخرت بعض المنظمات في إصدار هذه التقارير بعام أو أكثر.

نقاط استدامة منظمات المجتمع المدني لليمن



استدامة منظمات المجتمع المدني: 2014: 5.1 / 2015: 5.1



على مدار عامي 2014 و2015، مرت اليمن بثورة سياسية كبرى تطورت في نهاية الأمر إلى حرب أهلية مع تدخل أجنبي كبير. اختتم مؤتمر الحوار الوطني أعماله في يناير من عام 2014 بعد عشر شهور وكان المؤتمر أحد مكونات المرحلة الانتقالية ما بعد عام 2011. تضمنت

نتائج مؤتمر الحوار الوطني سلسلة من المبادئ التي تهدف إلى ضمان حقوق الأفراد والحريات، وتمكين الشباب والمرأة، وإنشاء نضام فدرالي، والقضاء على الفساد. جمع مؤتمر الحوار الوطني بين قطاع عريض من المجتمع اليمني، بما في ذلك ممثلي المجتمع المدني والشباب والمرأة. ومع ذلك، رفض فصيلان توصيات مؤتمر الحوار الوطني وهما: الحركة الانفصالية في الجنوب والحوثيون، وهي مجموعة شيعية مسلحة دخلت في حرب مع نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح لعد سنوات. بعيداً عن النجاحات الميدانية لمؤتمر الحوار الوطني، فإن الحكومة الانتقالية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي في عام 2014 كانت بشكل عام ضعيفة وشهدت فترة من الصراعات المحلية وتدهور للأوضاع الأمنية والاقتصادية.

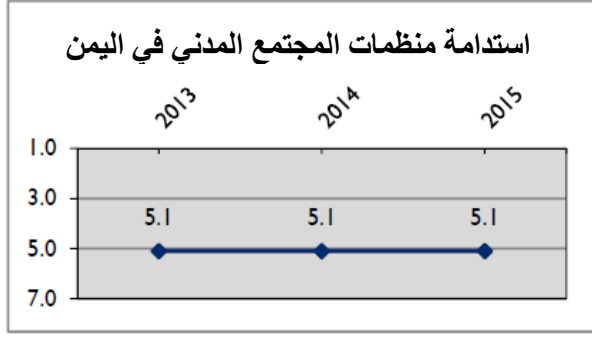
حقائق البلد

العاصمة: صنعاء

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 27,392,779 نسمة
(إحصائية يوليو 2016)إجمالي الناتج المحلي للفرد
(تعادل القوة لشرائية):
2,700 دولار (إحصائية
2015)مؤشر التنمية البشرية: 160
(2015)

مع تراجع قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، أصبح دور منظمات المجتمع المدني في اليمن، أحد أفقر الدول في المنطقة العربية، دورًا حاسمًا بشكل متزايد. طبقًا لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كان هناك 8,421 منظمة مجتمعي مسجلة في



بداية عام 2014، وإضافة إلى هذه المنظمات، قدر البنك الدولي أنه كانت هناك أكثر من 6,000 منظمة غير مسجلة. وبذلك يكون قطاع منظمات المجتمع المدني لليمن كبير بشكل يجعله أحد الأصول بالنسبة للحكومة لمساعدتها في تحقيق الأهداف التنموية ومعالجة القضايا الأخرى الملحة، مثل تقديم الخدمات الصحية في المناطق الريفية والناحية التي يعتبر وجود الحكومة فيها محدودًا. في عام 2014، اغتنم الفرصة ليلعب دورًا فعالًا في التنمية وتقديم الخدمات وللاشتراك في الأنشطة المجتمعية الرسمية وغير الرسمية والحوار الوطني. اتخذت حكومة اليمن أيضًا لتشجيع تعاون أكبر مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك إنشاء مجلس أعلى للشراكة في يناير من عام 2014 واستضافة مؤتمر الشراكة من أجل التوعية بالتنمية في مارس من عام 2015.

أثناء النصف الأول من عام 2014، قامت منظمات المجتمع المدني بتقوية موقفها كشريك حاسم للحكومة كما هو موضح في إطار اليمن للمساءلة المشتركة وآليات تنفيذها اللاحقة. جعلت هذه الأشياء من ضمن أدوات أخرى لمنظمات المجتمع المدني في وضع أفضل للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة من خلال تعديل قانون منظمات المجتمع المدني. على الرغم من ذلك، لم تستطع الحكومة في النهاية اتخاذ خطوات كبيرة لمتابعة التزاماتها قبل أن يتراجع الوضع السياسي بشكل حاد في النصف الثاني من عام 2014.

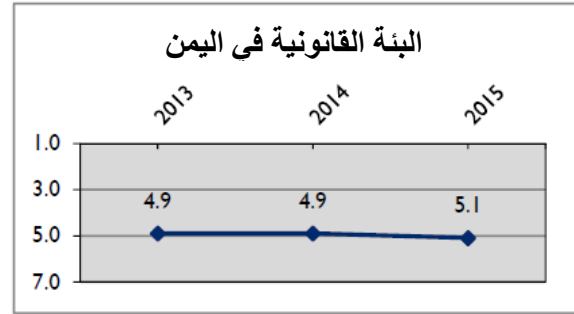
في الوقت نفسه، دفع التوتر السياسي بشكل متزايد اليمن إلى حافة حرب أهلية في عام 2014. ووصل الموقف ذروته في 21 سبتمبر، 2014 عندما استولى الحوثيون على العاصمة صنعاء واستولوا على مؤسسات حكومية معينة وكذلك على الجيش. بدأ الحوثيون في صنعاء والمناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرتهم بتضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني، خاصة تلك التي كانت تعتبر تابعة للحزب الإسلامي الرئيس، حزب الإصلاح. مع حلول أكتوبر من عام 2014، كانت خمسة عشر منظمة مجتمع مدني على الأقل قد تعرضت للهجوم، أو المداهمات أو الإغلاق، بما في ذلك جمعية الأمان لرعاية المكفوفات وجمعية التضامن الخيرية، حيث تم نهب كلا الجمعيتين وتدميرهما.

في يناير من عام 2015، وضع الحوثيون الرئيس ومجلس الوزراء رهن الإقامة الجبرية، وأجبروا الرئيس الهادي على الهرب إلى الجنوب. بدأ الحوثيون في بسط سيطرتهم على بعض المؤسسات الحكومية كذلك، وخاصة من خلال لجنتهم الثورية العليا. في مارس من عام 2015، شن تحالف تقوده المملكة العربية السعودية حربًا على الحوثيين بدعوى إعادة حكومة الرئيس هادي إلى السلطة ومواجهة الدعم الإيراني للحوثيين. أثناء هذه الأحداث سريعة التطور، كافتحت منظمات المجتمع المدني للبقاء عاملة وهي تواجه تهديدًا مستمرًا بالإغلاق التعسفي واعتقال العاملين فيها. أجبر الحوثيون اثنين وعشرين منظمة مجتمع مدني على الأقل على الإغلاق في الربع الأخير من عام 2015، وكان بعضًا منها بدعوى العمل بدون رخصة تسجل صالحة. كانت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان على وجه الخصوص عرضة لخطورة أكبر لأنها حاولت توثيق انتهاكات حقوق الإنسان مثل الاختطاف والاختفاء القسري لنشطاء حقوق الإنسان، والقادة السياسيين، والصحفيين.

في حين تم إغلاق عدد من المنظمات، فإن الجمعيات الشعبية ظهرت وقدمت الكثير من الخدمات المطلوبة إلى المجتمعات المحلية، بما في ذلك تلك الجمعيات الموجودة في عدن والضالع وعبان حيث توقفت مؤسسات الحكومة هناك عن العمل بسبب الحرب، مما حفز الأفراد على تشكيل مجموعات من أجل تنفيذ خدمات الحكومة. ومع ذلك، فإن هذه الجمعيات كانت غير رسمية حيث لم يكن لديها لا هيكل إدارية ولا تراخيص.

كان للثورة السياسية والعسكرية في عام 2015 تأثيرًا سلبيًا ملحوظًا على البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني، حيث تم نهب معظم هذه المنظمات أو إغلاقها. على الرغم من التحديات الموجودة في ظل سيطرة الحوثيين، إلا أن مناصرة منظمات المجتمع المدني زادت إلى حد ما، خاصة مع ظهور الكثير من مبادرات الشباب كمناصرين أقوياء. تحسنت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني في عام 2015 نتيجة للاستجابة للأزمة الإنسانية المتنامية عن طريق تنوع وتوسيع خدماتها، وحشد التمويل الأجنبي، وتقديم المساعدة المطلوبة بشكل كبير إلى المجتمعات المحلية. ساعدت هذه الجهود في تحسين صورة منظمات المجتمع المدني بين المجتمعات المحلية، وتوسيع قواعدها الشعبية، وزيادة عدد المتطوعين الذين ينضمون إليها.

البيئة القانونية: 2014: 4.9 / 2015: 5.1



لا يزال قانون الجمعيات والمؤسسات (قانون رقم 1 لعام 2001)، يُسمى فيما بعد "قانون منظمات المجتمع المدني" - لا يزال يحكم تأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني في اليمن. يعتبر قانون منظمات المجتمع المدني ممكّنًا نسبيًا، لكن هناك إشكاليات في تنفيذه. على سبيل المثال، ينص قانون منظمات المجتمع المدني على عملية بسيطة لتسجيل منظمات المجتمع المدني، إلا أنه عمليًا كانت عملية التسجيل حسب ما جرت بها منظمات المجتمع المدني في عام 2014 كانت مطولة وتضمنت تأخرات متكررة وطويلة في انتظار الاستجابة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. علاوة على ذلك، فإن موظفو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل غالبًا ما كانوا يطلبون رشاوي في مقابل تسهيل عملية التسجيل، أو في المقابل، يستبدون الطلبات المقدمة من مجموعات ينظر إليها على أنها تنتمي إلى الأحزاب السياسية المعارضة التي تتناول قضايا حساسة مثل حقوق الإنسان أو الفساد. واجهت منظمات المجتمع المدني صعوبات مماثلة عند محاولة تجديد تسجيلها، وهو الأمر الذي يتطلب تسليم تقارير مالية وإدارية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتسليم إثبات بأن الجمعية العمومية كانت تعقد جلسات منتظمة. على سبيل المثال، واجهت جمعية جميع الناشطات النساء العديد من التأخيرات والعقبات الإدارية في محاولة تجديد تسجيلها في عام 2014. بموجب قانون منظمات المجتمع المدني، تتمتع منظمات المجتمع المدني بالحرية في العمل على أي موضوع، لكن منظمات المجتمع المدني المشتركة في تقديم الخدمات والعمل الخيري بشكل عام واجهت صعوبات أقل في التسجيل الأولي وكذلك في تجديد التسجيل من تلك الجمعيات التي تركز على حقوق الإنسان والمناصرة.

أصبح التسجيل أكثر صعوبة لمنظمات المجتمع المدني في عام 2015 بعد ظهور اللجنة الثورية للحوثيين والتي تم إنشاؤها لإدارة المؤسسات الحكومية المختلفة، واستولت على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. لم يتم تسجيل منظمات جديدة في عام 2015، وكانت طلبات تجديد التسجيل غالبًا ما تقابل بالرفض كذلك. على سبيل المثال، واجه المنتدى الإنساني اليمني صعوبة في تجديد تسجيله ونجح فقط في القيام بهذا التسجيل باستخدام الاتصالات الشخصية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بدلاً من الاستشهاد بقانون منظمات المجتمع المدني. في عدد من القضايا، كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تؤخر أو ترفض طلب المنظمة في التسجيل أو تجديد التسجيل ثم أجبرت المنظمة على الإغلاق بدعوى العمل بدون ترخيص. تضمن هذا مؤسسة إنسان (التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية للأطفال)، وجمعية التكافل (خدمات التدريب والخدمات الاجتماعية للفئات المعتمدة في تعز) ومؤسسة طبية (خدمات تنمية تركز على الصحة والتعليم).

تعطي المادة 44 من قانون منظمات المجتمع المدني وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الحق في رفع دعوى قضائية لحل أي منظمة إذا ارتكبت المنظمة خرقًا خطيرًا للقانون. في السنوات الماضية، نادرًا ما سعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى حل المنظمات، وخاصة تلك الواقعة خارج العاصمة، لأن الوزارة كانت تفتقر إلى الميزانية التي تتيح لها إجراء زيارات ميدانية إشرافية. أصبحت قرارات الحل الرسمي الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أكثر شيوعًا في عام 2015، مع ذلك، بعد استيلاء الحوثيين على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. في أكتوبر من عام 2015، علقت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اثنين وعشرين منظمة من جانب واحد، وجمّدت أرصدها البنكية وأغلقت مقراتها. ومن بين المنظمات التي صدر أوامر بإغلاقها منظمات راسخة مثل المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، والمنتدى الإنساني اليمني، وشبكة نماء (شبكة مؤلفة من منظمات مجتمع مدني مكرسة لتنسيق الإغاثة الخيرية والمشاريع التنموية). وكان من بين المنظمات المغلقة كذلك تلك المنظمات التي تأخرت طلبات تسجيلها أو رُفضت. تجاهل حل المنظمات أحادي الجانب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل متطلبات قانون منظمات المجتمع المدني بأنه يجب أولاً تزويد المنظمة بثلاثة خطابات تحذيرية والحصول على قرار قضائي بالحل. ثبط التهديد بالحل منظمات المجتمع المدني عن إجراء الأنشطة التي أُعتبرت منقّدة للحكومة.

لقد أثرت البيئة الاقتصادية والأمنية المانعة بالسلب على الكثير من المنظمات ومهدت الساحة لمضايقات متزايدة لمنظمات المجتمع المدني. بدأت اللجنة الثورية للحوثيين المنشأة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تنفيذ تفتيشات تعسفية لمقرات بعض منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال، والتحقيق في الحسابات المصرفية وأي منح أو تبرعات تتلقاها. احتل فريق من الحوثيين ونهب المكاتب التابعة للجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية انتقامًا من انتماء المنظمة لحزب الإصلاح، الحزب الإسلامي الذي يعارضه الحوثيون بشراسة. مع أخذ هذه الظروف في الحسبان، فإن بعض المنظمات قررت أنه ليس لديها خيار إلا تعليق أنشطتها - إما مؤقتًا، كما كان الحال مع الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية، أو نهائيًا كما كان الحال مع مؤسسة جميع الناشطات النساء للتنمية الثقافية.

طبقًا لقانون منظمات المجتمع المدني، تُعفى منظمات المجتمع المدني من عدد من الضرائب: لا يُطلب منهم دفع الضريبة على الممتلكات عن مقرهم، أو ضريبة الدخل على الاستثمارات الخارجية أو التبرعات سواء كانت تبرعات عينية أو مالية، أو الضريبة الجمركية على أي معدات يشترونها. ومع ذلك، فإن أغلبية منظمات المجتمع المدني ليس لديها معرفة كافية بالقانون والإعفاءات ذات الصلة، مما جعلهم عرضة للمضايقة والاستغلال من جانب السلطات الضريبية. على سبيل المثال، تستورد مؤسسة اليمن للصحة والتنمية الاجتماعية منتجات

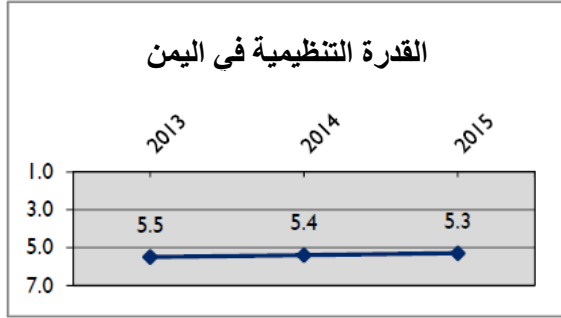
لتنظيم الأسرة. طبقاً للقانون، لا ينبغي دفع ضريبة جمركية، لكن الإجراءات المطلوبة للمطالبة بالإعفاء مطولة، والموافقة على المطالبة صعب الحصول عليه عملياً، لذلك تدفع المؤسسة في نهاية الأمر الضريبة من أجل الإفراج عن السلع من جانب سلطات الجمارك. أُجبرت الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية على دفع ضريبة للحصول على معدات كانت قد استوردتها في عام 2104 على الرغم من الإعفاء الذي يمنحه القانون. تُعفى منظمات المجتمع المدني أيضاً من دفع ضرائب على رواتب موظفيها، إلا أن أغلبية المنظمات تدفع هذا النوع من الضرائب نظراً لمضايفات السلطة الضريبية وتجاهل قانون منظمات المجتمع المدني.

يحصل المتبرعون من الأفراد على تخفيضات ضريبية نظير تبرعاتهم لمنظمات المجتمع المدني. في حين أن هذا قد شجع على التبرعات، فإن القانون تم استغلاله في بعض الأحيان. على سبيل المثال، ينشأ بعض رجال الأعمال جمعيات ويتبرعون لجمعياتهم من أجل الحصول على التخفيض الضريبي.

طبقاً لقانون منظمات المجتمع المدني ولوائحه الداخلية، يُسمح لمنظمات المجتمع المدني الاشتراك في أنشطة مدرة للدخل. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، تُمنع المنظمات في الغالب من القيام بذلك أو تكون عرضة لمضايفات سلطات الضرائب. يجب أن تتوافق أنشطة كسب الدخل لمنظمات المجتمع المدني مع القانون الوطني ولا يجوز أن تتعارض مع أهداف المنظمة وغاياتها.

يؤدي الاستثمار المكلف في الموارد والوقت، وكذلك افتقار منظمات المجتمع المدني للمعرفة بحقوقها إلى تعويق الكثير من المنظمات عن طلب العدالة. وبالنسبة للمنظمات التي تقوم بذلك، فإن القدرة القانونية المحلية محدودة، والقليل من المحامين هم الذين لديهم المعرفة والمهارات المطلوبة لتولي القضايا القانونية لمنظمات المجتمع المدني. علاوةً على ذلك، يتاح الوصول إلى المحامين والمشورة القانونية فقط في المدن الكبيرة مثل صنعاء وتعز، هذا إن كانت متاحة أصلاً في هذه الأماكن. عقب اندلاع الحرب في عام 2015، فر أغلبية المحامين المدربين من البلاد أو اختبأوا. علاوةً على ذلك، لم تعد المحاكم عاملة، وما تبقى من المحامين فلا يقبل القضايا خوفاً من انتقام المسؤولين الحوثيين.

القدرة التنظيمية: 2014: 5.4 / 2015: 5.3



في عام 2014، حسّنت منظمات المجتمع المدني قليلاً من قدراتها لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية، وتوسيع دوائرها الشعبية، وجذب المزيد من المتطوعين. وأدت التمويلات المتزايدة من المانحين لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني إلى دعم هذا الاتجاه. على سبيل المثال، بفضل الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، درب المنتدى الإنساني 150 منظمة مجتمع مدني في إحدى عشر محافظة مركزاً على التطوير المؤسسي وكتابة المنح، وكذلك الحكم الرشيد، والشفافية، والمساءلة. بنت الدورات التدريبية قدرة 600 من موظفي منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك ثمانية وعشرين تم تدريبهم ليعملوا مدربين، مما يمكنهم من توسيع التدريب إلى أعضاء آخرين في منظماتهم. بشكل مماثل، أجرت

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مشروع استجابة اليمن العديد من البرامج التدريبية للمنظمات النسائية العاملة في المناطق الريفية في لحج وبيبان وشبوه. ظلت القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني تتحسن خلال عام 2015 مع توسيع منظمات المجتمع المدني لدوائرها الشعبية بشكل أكبر من خلال العمل الإنساني والخدمي في المجتمعات المحلية وجذبت عدداً متزايداً من المتطوعين.

بنت منظمات المجتمع المدني على الدروس المستفادة حول أهمية الدوائر الشعبية أثناء انتفاضات الشباب عام 2011 ومدى القوة التي تجذب بها الدوائر الشعبية التمويل والدعم العام. في عام 2104، عملت المنظمات الكبيرة مثل الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية على تطوير دوائرها الشعبية في محافظات مختلفة، وخاصة في المدن والقرى الصغيرة، ونجحت في جذب الدعم. ووظفت منظمات أخرى، بما في ذلك منظمة سول، متطوعين من الشباب للمساعدة في تنفيذ المشاريع مما ساعد على بناء دوائرها المحلية. في عام 2015 على وجه الخصوص، توسعت الدوائر الشعبية لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام نتيجة لاشتراكها الفعّال في العمل الإغاثي وتقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية لسد الثغرات التي تركتها الحكومة. كانت الارتباطات المتزايدة مع الدوائر المحلية تعني أن هذه الاستجابات كانت مصممة بشكل أفضل حسب احتياجات المجتمعات.

طبقاً لدراسة تم إجراؤها من جانب البنك الدولي في عام 2013، فإن الكثير من منظمات المجتمع المدني لديها خطط استراتيجية، وكذلك رؤى وأهداف. ومع ذلك، فإنه من الناحية العملية، لا تلتزم معظم المنظمات بخططها الاستراتيجية. غالباً ما تتبع منظمات المجتمع المدني أجندات المانحين بصرف النظر عن أهدافها وخططها هي من أجل الوصول إلى التمويل. علاوةً على ذلك، في عام 2015، تم إجبار الكثير من المنظمات على التنازل عن خططها الاستراتيجية والشروع في العمل الإغاثي من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة والملحة للسكان. من

ناحية أخرى، أثناء هذا الوقت طورت الكثير من المنظمات خطط لتخفيف المخاطر التي ركزت على تحديد المخاطر الأمنية التي قد يواجهونها عند تقديم المساعدة الإنسانية.

تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني في اليمن هياكل إدارية داخلية مكتوبة وسياسات تفصل مسؤوليات كل قسم فيها ومسئولية كل عضو داخل المنظمة. ومع ذلك، فإنه من الناحية العملية تُدار المنظمات في الغالب من جانب مؤسسيها الذين يتحكمون في كل جانب من إدارتها التنظيمية. في عام 2014، أحرز الصندوق الاجتماعي قصب السبق في تصميم معايير اعتماد وطنية لمنظمات المجتمع المدني، وتم وضع مجموعة من أدوات التقييم الوطنية بمشاركة عشرين منظمة مجتمع مدني وممثلين من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. في حين صادقت منظمات المجتمع المدني المشاركة على المعايير الموحدة، فإن الموقف السياسي المتدهور قد أعاق تقدم المبادرة.

على مستوى الموارد البشرية، تعاني منظمات المجتمع المدني من معدل دوران حاد للموظفين، وخاصة بين الموظفين ذوي المهارات المرتفعة والمحترفين. مقارنة بمنظمات المجتمع المدني المحلية، يقدم المانحون دورات تنافسية ومزايا جذابة تجذب الكثير من المحترفين المهرة. يقوض هذا من عمليات منظمات المجتمع المدني؛ لأن الموظفين الجدد يتطلبون وقتاً إضافياً لتطوير المهارات الضرورية. لقد تفاقم النقص في عدد الموظفين في عام 2015 عندما كان على الكثير من منظمات المجتمع المدني أن تعفي موظفيها من عملهم لأن معظم مشاريعهم تم تعليقها ولم يوافق إلا القليل من المانحين على إعادة تخصيص التمويل لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذ العمل الأغاثي. علاوة على ذلك، فر بعض الموظفين من البلاد وانتقلوا إلى قرى نائية للهرب من الصراع.

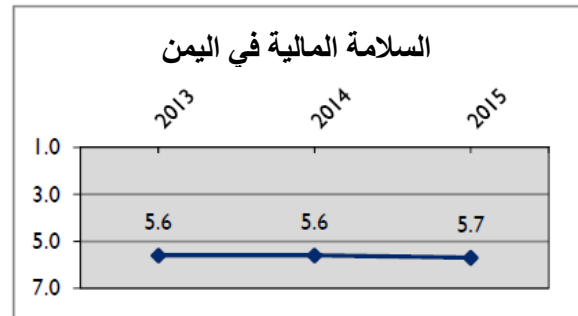
اكتسب مفهوم العمل التطوعي بعض الزخم في عام 2014، إلا أن منظمات المجتمع المدني لا تزال تواجه صعوبات في جذب المتطوعين. يوجد هناك لوائح أو غيرها من المعايير للتأكد من تساوى المنافع لكل من المتطوعين والمنظمات، وغالبية منظمات المجتمع المدني غير راغب في تقديم أي تعويضات عن النفقات المعقولة للمتطوعين أو غير قادر على ذلك. يسبب هذا معضلة للشباب الذي يسعون إلى بناء مهاراتهم من خلال العمل التطوعي، على سبيل المثال، ولكنهم لا يستطيعون تحمل نفقات تنقلاتهم. صممت القليل من المنظمات، بما في ذلك منظمة سول، وهي منظمة مجتمع مدني تركز على التنمية، ومؤسسة تطوير القيادات الشبابية - صممت برامج في عامي 2014 و2015 لجذب المتطوعين وتدريبهم والإبقاء عليهم. من ناحية أخرى تلجأ المنظمات الكبيرة مثل الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية والصالح على الشبكات الشخصية لتوظيف المتطوعين. نتيجة لذلك، غالباً ما يكون لديهم متطوعون مؤقتون أو "موسميون" يقدمون المساعدة أثناء رمضان والعيد عندما يلقى العمل الخيري التشجيع ويكون المتطوعون مطلوبين لتوزيع الطعام والكساء. في عام 2015، زاد عدد المتطوعين الذين يخدمون منظمات المجتمع المدني بشكل كبير. كان على الكثير من المنظمات أن تسرح بعضاً من موظفيها لتقليل التكاليف التشغيلية وتوظيف متطوعين مقابل حوافز رمزية لتغطية العجز في موظفيها.

بوجه عام، لا يمتلك الوصول إلى التقنيات المكتبية المتطورة إلا المنظمات الكبيرة في المناطق الحضرية، ويشمل ذلك أجهزة الكمبيوتر والخوادم والوصول إلى الإنترنت. تستطيع هذه المنظمات أيضاً أن تتحمل تكلفة شراء أنظمة الطاقة الشمسية لضمان مصدر طاقة مستمر. أما معظم منظمات المجتمع المدني الواقعة في مناطق ريفية فتمتلك وصولاً محدوداً إلى تقنية المكاتب الأساسية، والكثير منها ليس لديه أجهزة كمبيوتر أو وصول إلى الإنترنت لأن التكلفة تمنعهم من ذلك. علاوة على ذلك، حتى بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي تمتلك معدات مكتبية، فإن الانقطاع المستمر للكهرباء يحد من فائدة هذه المعدات. في عام 2015، واجهت منظمات المجتمع المدني على طول البلاد صعوبة أكبر في الاستفادة من التقنية الحديثة لأن الكهرباء التي تقدمها الحكومة توقفت بالكليّة، وكانت الكهرباء في الغالب متاحة فقط لتلك المنظمات التي تستطيع تحمل تكلفة أنظمة الطاقة الشمسية. استخدمت الكثير من المنظمات الهواتف المحمولة للاتصالات معتمدة على تطبيقات الرسائل مثل الواتس آب الذي تدعمه الشركات التي تعمل بنظام GSM، بدلاً من البريد الإلكتروني. عقب اندلاع الحرب، أصبحت قطع الغيار لأجهزة الكمبيوتر الشخصية أيضاً نادرة بسبب الحظر المفروض من جانب الائتلاف الذي تنزعه السعودية.

السلامة المالية: 2014: 5.6 / 2015: 5.7

بقيت السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام مستقرة نسبياً في عام 2014 لكنها تراجعت إلى حدٍ ما في العام التالي، وخاصة مع قيام المانحين الأجانب بإعادة تخصيص تمويلهم من التنمية إلى المساعدة الإنسانية. كان أغلبية هذا الدعم موجهاً إلى المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، وكان هذا التمويل الأجنبي إلى منظمات المجتمع المدني المحلية أقل من المتوقع في عام 2015.

تعتمد أغلبية منظمات المجتمع المدني في اليمن على التمويل المقدم من المانحين الدوليين. في عام 2014، كما كان في السنوات السابقة، أتى قدر كبير من التمويل من المساعدة التنموية الدولية. ومع ذلك، فإن



تصاعد الصراع وتعليق الكثير من البرامج التنموية في عام 2015 أثر سلبيًا على هذا المصدر من التمويل. من ناحية أخرى، مع تفاقم الموقف الإنساني عقب استيلاء الحوثيين على السلطة في عام 2014 وما عقب ذلك من هجمات التحالف في عام 2015، كانت هناك دعوات متنامية لتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية من المجتمع الدولي. استجاب مجتمع المانحين وتلقت اليمن أموالًا بلغ مبلغها الإجمالي 414 مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية في عام 2014، 892 مليون دولار في عام 2015.

في حين أن المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة مالت إلى تلقي القدر الأكبر من التمويل من المجتمع الدولي (على سبيل المثال، أغلبية المشاريع الممولة من جانب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2014 – خمسة عشر مشروع من أصل ثلاثة وعشرين – تم تنفيذها من جانب منظمات غير حكومية دولية أو وكالات للأمم المتحدة)، وناقص عددًا صغير من منظمات المجتمع المدني بنجاح على هذه الأموال في عام 2014. استفادت منظمات مجتمع مدني محلية أخرى من التمويل الدولي بشكل غير مباشر – غالبًا ما كانت تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة بالتشارك مع المجموعات المحلية لتنفيذ أنشطة المشروعات عندما تحد البيئة الأمنية من وصولها إلى مناطق معينة.

استمر هذا الاتجاه في عام 2015. لم يرقى التمويل المقدم من المانحين الدوليين للمساعدات الإنسانية إلى توقعات منظمات المجتمع المدني المحلية واحتياجاتها ولكن تم توزيعه بشكل أساسي على المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. في عام 2014، على سبيل المثال، تلقت منظمات المجتمع المدني المحلية 43 بالمائة من إجمالي الدعم الإنساني، بينما في عام 2015، تلقت 28 بالمائة (بما في ذلك أثناء قيامها بدور جهات تلقي منح فرعية من المنظمات غير الحكومية الدولية أو الأمم المتحدة). أخذت منظمات المجتمع المدني أيضًا صورة مبالغ فيها عن الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية الدولية في العمل الإغاثي حسب ما هو موصوف من وسائل الإعلام المحلية والدولية، وبسبب الافتقار إلى الدعاية فيما يخص ندرة التمويل المتلقى من جانب منظمات المجتمع المدني المحلية. دعى المنتدى الإنساني اليمني إلى الشفافية في توزيع تمويلات المساعدات الإنسانية، موصيًا بتشكيل لجنة تتألف من وزارات مختصة، ومنظمات مجتمع مدني محلية، ومنظمات دولية لمراقبة توزيع الأموال بشكل شفاف وقابل للمساءلة.

يعتبر التمويل المحلي لمنظمات المجتمع المدني محدود بشكل عام وغالبًا ما يكون متاحًا لعدد قليل من المنظمات التي لها علاقات مع قطاع الأعمال أو المشروعات الخيرية. أما الجمعيات المجتمعية المشكّلة على أساس التجانس الاجتماعي أو التقارب الجغرافي، مثل جمعية الأغابرة والأعروق الاجتماعية الخيرية فهي تتمتع بوصول أكبر إلى التمويل المحلي، وخاصة من اليمنيين الذين يقيمون خارج البلاد.

لا يزال تمويل القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدني متواضع وغير منتظم على الرغم من وجود عدد قليل من الشركات التي تقدم الدعم العيني والمالي إلى بعض المنظمات كجزء من التزامها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. على سبيل المثال، في عام 2014، قدمت شركة الاتصالات "إم تي إن" الدعم إلى شبكة التنمية اليمنية لعقد منتديين تدريبيين لأكثر من 300 عضو في الشبكة من خمس محافظات مختلفة. تزعى شركة يمن موبايل بالمثل فعاليات منظمات المجتمع المدني ومنشوراتها وتوزع تبرعات عينية على منظمات المجتمع المدني أثناء رمضان والعيد. في عام 2015، مع تفاقم الموقف الأمني، زاد رجال الأعمال ورائدو العمل الخيري من الأموال التي يقدمونها إلى منظمات المجتمع المدني لتمكين بعض المجموعات من تنفيذ مشروعات المساعدات مثل تقديم الخدمات إلى النازحين داخليًا وغيرهم من الفئات المتضررة من الحرب.

تتلقى منظمات المجتمع المدني القليل من الدعم التمويلي من الحكومة. طبقًا للمادة 18 من قانون منظمات المجتمع المدني، تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدعم إلى المنظمات التي تم إنشاؤها لمدة عام أو أكثر على أن تكون المنظمات تقدم خدمات ذات منفعة عامة. ومع ذلك، من الناحية العملية يعتبر هذا النوع من التمويل محدودًا جدًا ولا يوجد عملية واضحة أو معايير لمنظمات المجتمع المدني في الحصول على هذا التمويل. أفادت المنظمات القليلة التي تلقت أموالاً من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 2014 أنها تلقت فقط حوالي 50 إلى 140 دولار شهريًا. علاوةً على ذلك، فقد توقف التمويل المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كليًا في عام 2015 مع قيام الوزارة بإعادة تخصيص كل التمويل الموجه إلى منظمات المجتمع المدني لدعم النازحين داخليًا بشكل مباشر.

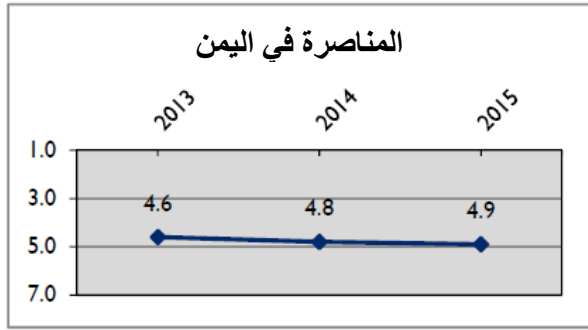
ينص القانون على عوائد منظمات المجتمع المدني من العقود الحكومية لكن هذا نادر في الواقع. يسمح قانون منظمات المجتمع المدني للحكومة بالتعاقد مع المنظمات لتشغيل الخدمة الاجتماعية لديها. في مثال على ذلك، تم التعاقد مع مؤسسة خديجة للتنمية في عام 2014 من جانب صندوق المعاقين وإعادة التأهيل لتشغيل أحد مراكزها. ومع ذلك، فإن هذه الأنواع من العقود غير منتظمة وتعتمد بشكل كبير على علاقاتها مع الحكومة.

في عام 2015، حث الموقف الإنساني الشركات والأفراد على زيادة تبرعاتهم إلى منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، مع تدهور الاقتصاد بشكل أكبر نتيجة للحرب الدائرة، تقلصت قدرة الأفراد والشركات على التبرع. في الوقت نفسه، أطلق الحوثيون حملات لجمع التبرعات من أجل جهود الحرب وفرضوا قيودًا على حملات منظمات المجتمع المدني لجمع التبرعات من الجمهور. منع الحوثيون منظمات المجتمع المدني من جمع التبرعات من خلال المساجد والفعاليات العامة لجمع التبرعات، على سبيل المثال، لأن هذا كان يُنظر إليه تنافسًا مع جهودها لجمع التبرعات للأغراض العسكرية.

لا تمتلك أغلبية منظمات المجتمع المدني مصادر متنوعة للتمويل. لأن معظم منظمات المجتمع المدني تعتمد حصريًا على المانحين الدوليين، فإن الأزمة التي وقعت في عام 2015 وإعادة توجيه التمويلات أجبر الكثير منهم على الإغلاق. وقد تفاقم هذا بسبب تقلص العوائد المستمدة من جمع التبرعات المحلية. بوجه عام، فإن المؤسسات الكبيرة فقط هي التي كانت ناجحة في تنويع مصادر تمويلها. على سبيل المثال، بدأت جمعية الأمان لرعاية الكفيفات مشروعين يدران الدخل للمنظمة وهما: وحدة الطباعة التي تحصل مبالغ صغيرة مقابل بيع كتب مطبوعة بطريقة بريلا للمكفوفين، والمركز الثقافي الذي يحصل رسومًا على الدخول. وهناك منظمة أخرى كبيرة، وهي مؤسسة اليانيم التنموية، لديها وحدة استثمارية راسخة لها حقيبة من المشاريع الاستثمارية، بما في ذلك وحدة الطباعة، ومركز لتجليد الكتب، وكلية التكنولوجيا الحديثة، ومصنع لإنتاج خزانات المياه التي تستخدم الطاقة الشمسية في التدفئة.

يجب على منظمات المجتمع المدني أن يكون لديها أنظمة محاسبية سليمة من أجل الوصول إلى تمويل المانحين، لكن الإدارة المالية لا تزال أحد التحديات، حيث تفقر معظم منظمات المجتمع المدني إلى الموظفين المدربين والآليات الفعالة لإعداد التقارير. لا تزال أغلبية منظمات المجتمع المدني تعتمد على صفحات الإكسيل البسيطة لإدارة مواردها المالية، مما يُعد أحد العيوب عندما تسعى المنظمات إلى التقدم للحصول على منح دولية.

المناصرة: 2014: 4.8 / 2015: 4.9



على الرغم من العلامات المبكرة لوجود شراكة أقوى بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والمزيد من الانفتاح من جانب الحكومة لمناصرة منظمات المجتمع المدني، فإن بيئة المناصرة لمنظمات المجتمع المدني في الواقع تدهورت بشكل كبير في النصف الثاني من عام 2014 وخلال عام 2015.

في بداية عام 2014، زاد التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة نتيجة لإطار المساءلة المتبادلة، وهو إحدى مكونات المرحلة الانتقالية ما بعد عام 2011 التي كانت تهدف إلى توجيه مجموعة من الإصلاحات، بما في ذلك النهوض بشراكات أقوى بين الحكومة وقطاع المجتمع المدني. في يناير من عام 2014، أنشأت

الحكومة مجلس أعلى للشراكة للمساعدة على تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة. كان لدى المجلس الأعلى للشراكة مجلس إدارة يتألف من 60 بالمائة من منظمات المجتمع المدني و40 بالمائة من مسؤولي الحكومة اليمنية، وعلى الرغم من أنه لم يكن يعمل في نهاية عام 2015، فإن إنشاؤه أعاد التأكيد على التزام كلا الطرفين بشراكة أكبر أثناء المرحلة الانتقالية وما ورائها. على سبيل المثال، بموجب إطار المساءلة المتبادلة، تعاونت الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية مع الحكومة لتشكيل مجموعات مجتمعية في محافظة عياد وشاركت في اجتماعات المجلس المحلي لتحديد احتياجات المجتمعات المحلية. اشتركت الحكومة أيضًا مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز نتائج مؤتمر الحوار الوطني واجتذاب الدعم العام لتنفيذه. على سبيل المثال، تعاونت مؤسسة خديجة للتنمية مع أمانة مؤتمر الحوار الوطني لتعزيز نتائج المؤتمر بين قادة المجتمعات المحلية في محافظة إب.

شكلت منظمات المجتمع المدني ائتلافات في أوائل عام 2014 كذلك مثل ائتلاف المجتمع المدني لدعم الحوار الوطني وذلك لتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني. شكلت خمس منظمات مجتمع مدني أيضًا مناصرة لائتلاف حقوق المرأة للمناصرة من أجل المشاركة السياسية للمرأة باستخدام نتائج مؤتمر الحوار الوطني كأطار مرجعي. وبشكل مماثل، أجرت شبكة تعزيز المجتمع المدني ذات الستين عضوًا ورش عمل أنتجت أفلام قصيرة وملصقات لتسليط الضوء على النتائج المختلفة لمؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك حصة المرأة في البرلمان وهيكل الدولة الاتحادية.

شهدت جهود الضغط لمنظمات المجتمع المدني نجاحًا محدودًا لكنه مهمًا في عام 2014. على سبيل المثال، ساعدت أحد الحملات التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني في تعيين خمس نشطاء في منظمات المجتمع المدني كوزراء في الحكومة المشكلة حديثًا في نوفمبر من عام 2014.

على الرغم من ذلك، فإن معظم إطار المساءلة المتبادلة يبشر بشراكة أقوى بين منظمات المجتمع المدني والحكومة ولكنها لم تتحقق أبدًا، ومع منتصف عام 2014 بدأت بيئة المناصرة لمنظمات المجتمع المدني تتدهور بشكل كبير. أبطل استيلاء الحوثيين على الحكومة بشكل كبير إنجازات منظمات المجتمع المدني في المناصرة في عام 2014. بمجرد وصولهم إلى السلطة، فرض الحوثيون قيودًا جديدة على معظم أنواع النشاط. على وجه الخصوص، منعت السلطات عمليًا أي مناصرة متعلقة بحقوق الإنسان. على سبيل المثال، نظمت منظمة مواطنة

لحقوق الإنسان حملة شعبية في عام 2015 لإطلاق الصحفيين المعتقلين وقادة الأحزاب السياسية. عقب الحملة، تم اعتقال أربعة أعضاء من المنظمة لمدة يومين، وتم وضع مدير المنظمة تحت حظر السفر.

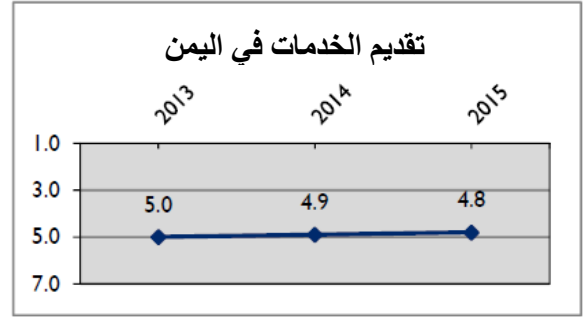
نتيجة لذلك، وفي خضم الثوران السياسي لعام 2015، فإن تلك المنظمات التي واصلت الاشتراك في المناصرة ركزت على قضايا أقل إثارة للخلاف. على سبيل المثال، ركزت معظم حملات المناصرة على دعم الحكومة في جهودها الرامية لتقديم الخدمات الأساسية. شاركت المؤسسة الوطنية للتنمية وحقوق الإنسان أيضًا وغيرها من منظمات المجتمع المدني الأخرى في حملة العودة إلى المدارس. ركزت بعض جهود المناصرة لمنظمات المجتمع المدني على التدمير الذي أحدثته هجمات الانتلاف الذي تنزعه السعودية ويتضمن ذلك حملة "أوقفوا الحرب في اليمن". وكانت السلطات الحوثية متجاوبة بشكل عام مع مثل هذه المناصرة وحتى شجعت مثل هذه المناصرة المناهضة للحرب، بينما هي من الناحية العملية تمنع أغلبية الجهود المبذولة من خصومها لإطلاق حملات أو المناصرة.

زادت مناصرة منظمات المجتمع المدني إلى حد ما بين المبادرات الشبابية التي نمت في العدد وفي التأثير في عامي 2014 و2015. هناك حاليًا ما يزيد عن 152 مبادرة شبابية، ومنها اثنان وثلاثون تم إنشاؤها في عام 2014، وستة وتسعون في عام 2015. ولكون هذه المبادرات واقعة في مناطق جغرافية متعددة مع أعضاء من خلفيات تعليمية واجتماعية متنوعة، فإنها ارتكزت على المعرفة المحلية والإحساس الزائد بالمسؤولية الاجتماعية للمناصرة على مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية، بما في ذلك التعليم ومعارضة الحرب، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مقابل وسائل الإعلام.

لم تناصر منظمات المجتمع المدني بنجاح من أجل الإصلاحات القانونية التي تؤثر على قطاع المجتمع المدني في عامي 2014 و2015.

تقديم الخدمات: 2014 / 4.9 : 2015 / 4.8

في عام 2014، قدمت منظمات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية التعليمية لمنظمات المجتمع المدني والشباب حول مواضيع تتراوح من حوكمة الإنترنت إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. كانت الرعاية الصحية – وخاصة الرعاية المقدمة للأفراد المعاقين – والبرامج التعليمية أيضًا من بين الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني في عام 2014. أما في عام 2015، ومع تطور الصراع إلى حرب علن المانحون الدوليون عددًا من المشاريع التنموية وأعادوا تخصيص التمويل إلى العمل الإغاثي، وبناءً عليه، فإن الكثير من منظمات المجتمع المدني هي الأخرى أعادت توجيه طاقتها إلى تقديم الخدمات الأساسية، مثل تقديم سلات الطعام، والمياه، والمستلزمات الطبية، والبطانيات، والملابس إلى النازحين داخليًا وغيرهم من الفئات المحتاجة. على سبيل المثال، أطلق اتحاد المجتمع المدني اليمني حملة لجمع ملابس الشتاء. وأنشأت عشرة منظمات مجتمع مدني أخرى الشبكة المدنية للإغاثة الإنسانية لتتسيق وطلب التمويل من أجل جهود الإغاثة.



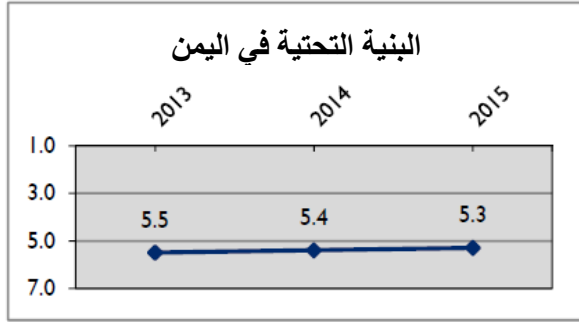
مع تصاعد الأزمة الإنسانية في عام 2015، أصبحت منظمات المجتمع المدني أكثر استجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية، وخاصة في تزويدهم بخدمات الإغاثة. على سبيل المثال، أحرزت منظمات المجتمع المدني قصب السبق في القيام بدور تزويد المواطنين في تعز بالمياه، وتشكيل فرق إنقاذ في عدن لنقل الجرحى أثناء الغارات الجوية، وتدريب الشباب على الإسعافات الأولية لمساعدة المدنيين الجرحى في صنعاء. وكانت المنظمات التي أنشئت بغرض خدمة عملاء أو مجتمعات محددة مثل جمعية الأعبوس الاجتماعية الخيرية، وهي جمعية تستهدف المجتمعات المحلية في الأعبوس، والحضاريم التي تستهدف الحضاريم في صنعاء فكانت مستجيبة بوضوح.

في حين أن أغلبية منظمات المجتمع المدني تقدم الخدمات إلى الجمهور ككل، فإن عدد صغير منها يستهدف جماعات محددة. على سبيل المثال، يعتبر المستفيدون الرئيسيون من جمعية سول من النساء، والشباب، والأطفال، بينما تركز مؤسسة تنمية القيادات الشبابية على الشباب. تركز بعض المنظمات، مثل خديجة للتنمية، بشكل أساسي على الأشخاص ذوي الإعاقات لكنها تستهدف قطاعات أخرى من المجتمع كذلك.

هناك عدد صغير فقط من منظمات المجتمع المدني قادر على استرداد رسوم الخدمات التي يقدمها. على سبيل المثال، تدرّب مؤسسة البيتيم التنموية أعضاءها على النجارة وتبيع منتجاتهم من أجل استرداد تكاليفها. وبشكل مشابه، يدرّب الهلال الأحمر اليمني الشباب على صنع مستلزمات الولادة للأمهات ويوزع جزء من العائدات. هذه أمثلة معزولة، مع ذلك، حيث يثبط الفقر الساحق بين السكان منظمات المجتمع المدني تحصيل حتى رسوم رمزية.

في مناسبات قليلة اعترفت الحكومة بشكل غير مباشر بمساهمة منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات. على سبيل المثال، في نوفمبر من عام 2014، دعت وزارة الشؤون القانونية 280 منظمة مجتمع مدني للمشاركة في صياغة وتنفيذ "استراتيجية لإشراك المجتمع المدني في جهود العدالة الانتقالية في اليمن" وبالتالي أشركتهم في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد. في عام 2015، سهّلت وزارة الداخلية وصول منظمات المجتمع المدني إلى المناطق غير الآمنة من أجل تقديم الإغاثة إلى المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني بشكل عام تشعر أن الحكومة يمكن أن تتخذ المزيد من الخطوات الملموسة للاعتراف بتقديم منظمات المجتمع المدني للخدمات وتسهيل هذه المهمة لهم، بما في ذلك التنسيق الأفضل مع المؤسسات الحكومية المختصة، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة في المناقصات العامة.

البنية التحتية: 2014: 5.4 / 2015: 5.3



على الرغم من التحديات المتنوعة التي تواجه منظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015، فإن البنية التحتية للقطاع تحسنت بشكل طفيف في كلا العامين، وشكّلت منظمات المجتمع المدني شبكات جديدة وتحالفات وتمتعت بوصول أكبر إلى التدريب.

لا توجد منظمات الدعم الوسيط ومراكز الموارد في اليمن، ومع ذلك، فإن الشبكات مثل شبكة اليمن التنموية، واتحاد المجتمع المدني اليمني، ومندى المجتمع المدني قد قامت بدور الكيانات الداعمة. في مقابل رسوم عضوية ضئيلة، تقدم لأعضائها من منظمات المجتمع المدني المعلومات وفرص بناء القدرات، وأماكن الفعاليات بسعر مخفض،

والوصول إلى التمويل. والعضوية مفتوحة لكل منظمات المجتمع المدني بصرف النظر عن الموقع مما يسهل من وصول الدعم إلى منظمات المجتمع المدني الريفية. علاوة على ذلك، فإن شبكة تعزيز المجتمع المدني، بدعم من مشروع استجابة اليمن قد أكملت المرحلة الأولى من إنشاء مركز معلومات لمنظمات المجتمع المدني، وموارد هذا المركز متاحة الآن على الإنترنت، ولكن في المرحلة الثانية سيكون للمركز مقار مادية، بما في ذلك مكتبة في كل مقر.

تقدم شبكات منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك شبكة تعزيز المجتمع المدني، ومندى المجتمع المدني منحا فرعية إلى المنظمات الأصغر. تخصص هذه الشبكات لأعضائها جزءاً من التمويل الذي يتلقونه من مانحين دوليين، مثل مشروع استجابة اليمن التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأوكسفام هولاند. تشترك منظمة سول وشبكة اليمن التنموية وغيرهما من المنظمات التي تتلقى منحا دولية – تشترك أيضاً مع الجمعيات الأصغر في محافظات أخرى وتقدم منحا صغيرة لتنفيذ أنشطة المشروعات.

نمت شبكات منظمات المجتمع المدني وتحالفاتها في الحجم والتأثير في عامي 2014 و2015 مع ظهور منظمات تدرك فائدة التشبيك من أجل الوصول إلى التمويل، وبناء القدرة المؤسسية، وتحسين جهود المناصرة. على سبيل المثال، في عام 2015، كان في شبكة اليمن التنموية 426 عضواً مقارنة بـ 300 عضو في عام 2013، وكان في شبكة تعزيز المجتمع المدني واحد وستين عضواً مقارنة بثلاثين عضو عند إنشائها في فبراير من عام 2014. تسعى منظمات المجتمع المدني غير الأعضاء في الشبكة إلى طرق أخرى لتبادل المعلومات والوصول إلى التمويل. على سبيل المثال، يتألف مجلس تنسيق المجتمع المدني في حضر موت من ممثلين من منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية الذين يعملون معاً لتحديد احتياجات المجتمعات ووضع المشاريع.

تمتلك منظمات المجتمع المدني بعض الوصول إلى المدربين المتخصصين في بناء القدرات الذين يقدمون التدريب حول موضوعات تتضمن كتابة المنح، والتخطيط الاستراتيجي، والتخطيط للمناصرة، وحل الصراعات. ومع التركيز على جهود الإغاثة في عام 2015، فإن المانحين الدوليين، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصليب الأحمر الألماني، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية عملوا على توفير مجموعة من مدربي منظمات المجتمع المدني المتخصصين في مواضيع الإغاثة العملية لتمكين منظمات المجتمع المدني من تنفيذ الأنشطة الإغاثية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية. قام هؤلاء المدربون بتدريب أربعة وعشرين منظمة مجتمع مدني على تقديم الإسعافات الأولية، وجمع البيانات، وتقييم الاحتياجات، وتوزيع الغذاء. عقدت جمعية فجر الأمل في عام 2015 أيضاً تدريبات لسبعة منظمات مجتمع مدني في تعز تركّز على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في تقييم الاحتياجات، وإدارة الأزمات، والإسعافات الأولية، والتدابير الأمنية. في حين أن غالبية مدربي منظمات المجتمع المدني يوجدون في المدن الرئيسية، فإن توسع الشبكات والتحالفات قد حسّن من الوصول إلى الدورات التدريبية للمنظمات الواقعة في المناطق الريفية. لا تزال جودة تدريب منظمات المجتمع المدني أحد المشكلات، مع ذلك، لأنه لا يوجد إصدار شهادات أو اختبار موحد للمدربين وهناك القليل من الأدلة التي تؤيد أن التدريب المقدم لمنظمات المجتمع المدني قد حسّن من جودة العمل.

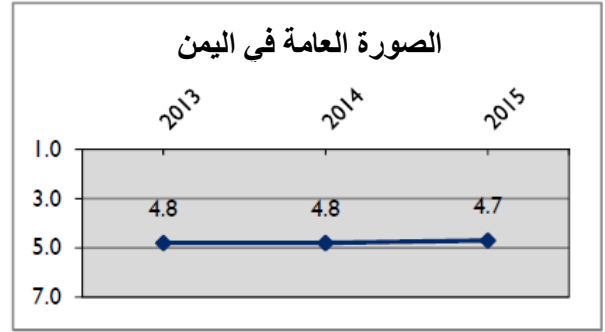
لا تزال الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة وليدة نسبيًا. تشير خبرة بعض المنظمات أن الهيئات الحكومية غالبًا ما تقوم بدور المشرف وليس المشارك، مما قد يعوق تقدم المشاريع. تحظى الشراكات بين منظمات المجتمع المدني ومكاتب الوزارات في المحافظات اليمنية بنجاح أكبر؛ لأنها أقرب إلى معاملة منظمات المجتمع المدني بالتساوي وتسهيل تنفيذ المشاريع. شهد عام 2015 تعاونًا أقوى بين سلطات الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة في جمع البيانات حول النازحين داخليًا ومشاركة المعلومات.

زادت منظمات المجتمع المدني أيضًا من مشاركتها مع القطاع الخاص في عامي 2014 و2015. على سبيل المثال، في عام 2014، اشتركت الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية مع الشركات المحلية إخوان ثابت، وبازرعة، والسنيدير لبناء اثنتين وخمسين منزلًا في عيبان كانت قد دمرتها الحرب.

الصورة العامة: 2014: 4.8 / 2015: 4.7

ظلت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني إيجابية نسبيًا في عام 2014 وتحسنت في عام 2015، وخاصة مع توسيع المنظمات لعملهم في المساعدة الإنسانية والعمل الإغاثي لمساعدة المجتمعات المتضررة من الحرب.

زادت التغطية الإعلامية لأنشطة منظمات المجتمع المدني في عامي 2014 و2015 وكان الإعلام بوجه عام يقدم صورة إيجابية لمنظمات المجتمع المدني. على وجه الخصوص، سلطت وسائل الإعلام الضوء على العمل الإغاثي لمنظمات المجتمع المدني، مؤكدة على الجانب التطوعي لقطاع المجتمع المدني. وبالتالي، فإن الدعم لمنظمات المجتمع المدني قد زاد داخل المجتمعات المحلية. تغطي كل



من القنوات الرسمية (الحكومية) والتجارية فعاليات منظمات المجتمع المدني، ومع ذلك، فإن المنظمات القليلة التي لديها اتصالات جيدة وتمويل جيد هي التي تحظى بتغطية الإعلام الرسمي. عقب استيلاء الحوثيين على قنوات الإعلام الحكومي في عام 2015، قللت منظمات المجتمع المدني من جهودها في طلب التغطية الإعلامية من أجل تجنب النظر إليها على أنها مرتبطة بحزب سياسي أو آخر، حيث أن المحطات التجارية المختلفة مرتبطة بفصائل سياسية مختلفة.

بعيدًا عن الإعلام التقليدي، فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني ماهرة في استخدام الإعلام الاجتماعي للترويج لعملها وجذب الداعمين. على سبيل المثال، زاد عدد الداعمين لمنظمة سول على صفحاتها على الفيس بوك من 4000 في عام 2013 إلى 11800 في عام 2015، مع وجود عدد أكبر من الأشخاص يشاركون معلومات حول أنشطتها ويشاركون في دراساتها. يمثل الشباب قطاعًا كبيرًا من مستخدمي الإعلام الاجتماعي، وقد صوحت النجاحات التي أحرزتها منظمات المجتمع المدني في الإعلام الاجتماعي بنمو كبير في عدد الشباب الراغبين في الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني كمتطوعين.

إن تصورات الحكومة لمنظمات المجتمع المدني، كما هو مصور في الإعلام، كانت غير متسقة في عامي 2014 و2015. عكست التغطية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني مواقف الحكومة التي تتراوح بين الثناء والهجوم على منظمات المجتمع المدني. كانت هجمات الحكومة العامة مبنية غالبًا على إدعاءات لا أساس لها من الصحة تتهم منظمات المجتمع المدني باختلاس الأموال أو بتورطها في علاقات مع تنظيم القاعدة.

كان تصور مجتمع الأعمال لمنظمات المجتمع المدني مختلطًا كذلك. من ناحية، تحسنت صورة منظمات المجتمع المدني بين الشركات مع نمو الثقة في قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات. نتيجة لذلك، زادت التبرعات من القطاع الخاص. في الوقت نفسه، زاد عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في المساعدة الإنسانية بشكل كبير في عام 2015، وكثير منها أخذ شكل تحالفات ومنظمات مسجلة حديثًا. أدى هذا الانتشار إلى بعض المخاوف داخل مجتمع الأعمال حول موثوقية منظمات المجتمع المدني ونزاهتها في تقديم الإغاثية، وكذلك قدرتها على إدارة التبرعات والمنح. في بعض الحالات، أصبح رجال الأعمال والشركات أكثر تحفظًا في التبرع لمنظمات المجتمع المدني نتيجة لذلك.

في عام 2015، كثفت غالبية منظمات المجتمع المدني مشاركتها في العمل الإغاثي وكرست جهدًا قليلًا للعلاقات العامة. علاوةً على ذلك، فضلت بعض منظمات المجتمع المدني الابتعاد عن الأضواء في ظل ظروف أكثر تقييدًا ولم ترغب في تغطية أنشطتها من أجل تجنب العقاب. على سبيل المثال، نفذت مؤسسة تنمية القيادات الشابة برامج إغاثية وتنموية عديدة في عام 2015. في حين أنها روجت لهذه

الأنشطة على صفحاتها على الفيس بوك، فإن برنامج واحد – وهو مبادرة جمع التبرعات من أجل جهود الحرب – هو الذي تم تغطيته في الإعلام.

لا تزال منظمات المجتمع المدني تكافح مع الشفافية والمساءلة. على سبيل المثال، على الرغم من أن المنظمات ينبغي عليها تسليم تقارير مالية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتجديد تراخيصها، فإن الكثير من المنظمات يتهرب من هذا المتطلب من خلال الرشاوي والعلاقات الشخصية. من ناحية أخرى، أجبر الطلب المتنامي من المانحين الدوليين بمزيد من الشفافية والمساءلة – أجبر قطاع منظمات المجتمع المدني على إنشاء نظام التنظيم الذاتي وفي يناير من عام 2014 وضعت منظمات المجتمع المدني مدونة سلوك تم إقراره من جانب 150 منظمة مجتمع مدني. في حين أن هذا يمثل فقط حصة صغيرة من قطاع منظمات المجتمع المدني، فإن هناك عدد متنامي من منظمات المجتمع المدني قد أبدى اهتمامه بمدونة السلوك ورغبته في التنظيم الذاتي في المستقبل.

ملحق أ: منهجية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني:

أ. نظرة عامة

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنسيق لصيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتطوير مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني. يجتمع أحد ممثلي التنفيذ المحليين في كل دولة بهيئة مكونة من ثمانية ممثلين على الأقل لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني وخبرائهم المعنيين وذلك لتقييم أداء القطاع في كل واحد من الأبعاد السبعة. لقد وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤشرات لكل بُعد وتقوم الهيئة بمناقشة نقاط كل بُعد، ويؤخذ متوسط هذه النقاط معاً للحصول على مجموع نقاط أولية للبعد. يتم جمع مجموع نقاط كل بُعد معاً للحصول على مجموعة نقاط أولية للاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني. يقوم شريك التنفيذ بصياغة تقرير كل بلد بناءً على مناقشة الهيئة الخبيرة، فضلاً عن المعرفة الخارجية بالقطاع.

تجتمع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بلجنة تحرير مكونة من متخصصين في المجتمع المدني في المنطقة ومنهجية المؤشر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة نظم الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح وخبير إقليمي واحد على الأقل. تستعرض لجنة التحرير الوصف والنقاط لتضمن أن النقاط مدعومة بشكل كاف وأنها تعكس فئة تنمية قطاع منظمات المجتمع المدني، ثم تنظر لجنة التحرير في نقاط الدولة فيما يتعلق بالنقاط المقترحة في البلاد الأخرى، مما يوفر منظور إقليمي يضمن إمكانية المقارنة بين النقاط. في بعض الحالات، تقترح لجنة التحرير إدخال تعديلات على النقاط المقترحة بناءً على المعلومات المقدمة لها والاتجاهات التي تؤثر على استدامة منظمات المجتمع المدني في المنطقة ككل، كما تثير لجنة التحرير نقاطاً للتوضيح وتطلب المزيد من المعلومات لاستكمال التقرير. يقوم محرر البرنامج بتحرير التقرير وإرساله مرفقاً به توصيات النقاط هذه والطلبات إلى الشريك المنفذ لإضافة التعليقات والمراجعة.

إذا لم يوافق الشريك المنفذ وهيئة الخبراء المحلية على توصيات النقاط الخاصة بلجنة التحرير، يكون لديهم فرصة لتقوية وصفهم ليبرر النقاط المقترحة بشكل أفضل. يكون للجنة التحرير الكلمة الأخيرة في مسألة النقاط.

فيما يلي التعليمات الكاملة التي تُرسل إلى الشركاء المنفذين، فضلاً عن الاستبيان المستخدم من قبل هيئة الخبراء.

II. أبعاد استدامة منظمات المجتمع المدني

يقيس مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني قوة قطاعات المجتمع المدني وصلاحياتها الشاملة. لا يُقصد من المؤشر أن يقيس استدامة منظمات المجتمع المدني الفردية، ولكنه يقيم بوضوح المستوى العام لتطور قطاع منظمات المجتمع المدني ككل. تم تحليل سبعة أبعاد مختلفة لقطاع منظمات المجتمع المدني في مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني. وفيما يلي وصف مختصر لكل بعد من أبعاد الاستدامة:

البيئة القانونية

لكي يكون قطاع منظمات المجتمع المدني مستديماً، ينبغي أن تدعم البيئة القانونية والتنظيمية احتياجات منظمات المجتمع المدني. ينبغي أن تسهل على المشتركين الجدد، وتساعد في منع التدخل الحكومي، وتعطي منظمات المجتمع المدني القاعدة القانونية اللازمة للاشتراك في أنشطة جمع التبرعات الملائمة والمضاربات المشروعة المدرة للدخل. تشمل العوامل التي تشكل البيئة القانونية سهولة التسجيل، والحقوق القانونية والشروط التي تنظم منظمات المجتمع المدني، ودرجة ردع القوانين واللوائح التي تتعلق بفرض الضرائب، والمشتريات والمسائل الأخرى والفوائد التي تعود من هذه القوانين واللوائح على فاعلية منظمات المجتمع المدني وسلامتها، كما يتم أيضاً فحص درجة المعلومات القانونية والخبرة التي لدى المسؤولين الحكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمحامين العاملين في القطاع الخاص لديهم المعرفة القانونية وخبرة العمل داخل البيئة القانونية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني.

القدرة التنظيمية

يشمل قطاع منظمات المجتمع المدني المستدام كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني التي تخضع للحكم بشكل شفاف وتخضع للمساءلة بشكل معن، وتدار باقتدار، ويشمل تلك المنظمات التي تظهر مهارات تنظيمية أساسية. يتناول بعد القدرة التنظيمية في المؤشر قدرة القطاع على الاشتراك في بناء الدوائر الشعبية والتخطيط الاستراتيجي، فضلاً عن الإدارة الداخلية وممارسات التوظيف داخل منظمات المجتمع المدني. وأخيراً، يبدو أن هذا البعد يبحث في الموارد الفنية المتاحة لمنظمات المجتمع المدني في عملها.

السلامة المالية

يجب أن تكون الكتلة الحرجة من منظمات المجتمع المدني سليمة من الناحية المالية، ويجب أن يكون الاقتصاد قوياً بما يكفي لدعم جهود التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني وأن يولد التبرعات الخيرية من الموارد المحلية. يمكن أن تعتمد السلامة المالية لكثير من منظمات

المجتمع المدني بنفس القدر على إتاحة صناديق دعم المانحين الدوليين وقدرتها على المنافسة على هذه الصناديق. تشمل العوامل التي تؤثر على السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني حالة الاقتصاد، والدرجة التي يتم بها رعاية العمل الخيري والتطوعي في الثقافة المحلية، فضلاً عن الدرجة التي يتم بها تطوير المشتريات الحكومية وفرص زيادة الإيرادات التجارية، كما يُنظر أيضاً في تطور وانتشار جمع التبرعات ومهارات الإدارة المالية القوية.

المناصرة

يجب أن تدعم البيئة السياسية وبيئة المناصرة تكوين الائتلافات والشبكات وأن تقدم لمنظمات المجتمع المدني الوسائل اللازمة لإيصال رسائلها من خلال الإعلام إلى الجمهور الأوسع، وللتعبير عن مطالبهم إلى المسؤولين الحكوميين، ومراقبة إجراءات الحكومة لضمان المسائلة. يبحث بُعد المناصرة في سجل منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسة العامة، ويتم تحليل انتشار المناصرة في قطاعات مختلفة على مستويات مختلفة من الحكومة، فضلاً عن القطاع الخاص، كما يتم النظر في الدرجة التي قد تشكلت بها ائتلافات منظمات المجتمع المدني حول القضايا، فضلاً عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تراقب برامج الأحزاب وأداء الحكومة.

تقديم الخدمات

تتطلب استدامة القطاعات كثلة حرجية من منظمات المجتمع المدني التي تستطيع أن تقدم بشكل فعال الخدمات التي تلبي احتياجات وأولويات وتوقعات القواعد الشعبية بشكل متسق. يفحص بُعد تقديم الخدمات مجموعة السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ومدى استجابة هذه الخدمات لاحتياجات المجتمع وأولوياته، كما يتم النظر في الدرجة التي تسترد بها منظمات المجتمع المدني التكاليف وتحظى بالتقدير والدعم من الحكومة مقابل هذه الخدمات.

البنية التحتية

إن البنية التحتية القوية للقطاع ضرورية لتزويد منظمات المجتمع المدني بالوصول الواسع لخدمات الدعم المحلية لمنظمات المجتمع المدني. يجب أن تكون منظمات الدعم الوسيط التي تقدم هذه الخدمات قادرة على تثقيف منظمات المجتمع المدني الأخرى وتدريبها وتقديم المشورة لها، وتوفير الوصول إلى شبكات منظمات المجتمع المدني والائتلافات التي تتبادل المعلومات والسعي وراء مسائل ذات مصلحة مشتركة، كما يتم النظر في انتشار وفعالية الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والشركات المحلية والحكومة والإعلام.

الصورة العامة

ينبغي أن يكون لدى الحكومة وقطاع الشركات والمجتمعات صورة عامة إيجابية عن منظمات المجتمع المدني لتحقيق استدامة القطاع، ويشمل ذلك الفهم الواسع والتقدير للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع. يؤثر الوعي العام والمصداقية بشكل مباشر على قدرة منظمات المجتمع المدني على توظيف الأعضاء والمتطوعين، وتشجيع الجهات المانحة الأصلية. يبحث بُعد الصورة العامة في درجة تغطية الإعلام لمنظمات المجتمع المدني وطبيعة التغطية، ووعي مسؤولي الحكومة ورغبتهم في إشراك منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن معرفة الجمهور وتصورهم حول القطاع ككل، كما يتم النظر في العلاقات العامة لمنظمات المجتمع المدني وجهود التنظيم الذاتي.

III. منهجية المنفذ

ينبغي اتباع الخطوات التالية لجمع هيئة الخبراء التي ستجتمع شخصياً لمناقشة حالة المجتمع المدني على مدار سنة إعداد التقرير، وتحديد النقاط، وتجهيز تقرير البلد لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني.

1. الاختيار المتأني لمجموعة لا تقل على 8 ممثلين لمنظمات المجتمع المدني لتقوم بدور خبراء الهيئة.

يعتبر المنفذون أحرار في اختيار أعضاء الهيئة استناداً للإرشادات التالية. يجوز للهيئة أن تدرج ممثلين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لكنهم لن يكون لديهم القدرة على الإدلاء بأصواتهم من ناحية النقاط. هم مدعون لتقديم بعض الكلمات الافتتاحية لافتتاح الحدث لأنه ممول من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما أنهم مدعون لمراقبة المناقشة والمشاركة فيها. ينبغي أن يتضمن أعضاء الهيئة ممثلين لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأنواع التالية من المنظمات:

- مراكز الدعم المحلية لمنظمات المجتمع المدني، ومراكز الموارد أو منظمات دعم المجتمع المدني الوسيطة،
- منظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات الدينية المشتركة في مجموعة من أنشطة تقديم الخدمات أو المناصرة،
- الأكاديميين من ذوي الخبرة المتعلقة بالمجتمع المدني واستدامة منظمات المجتمع المدني،

• شركاء منظمات المجتمع المدني من الحكومة أو الشركات أو وسائل الإعلام،

• المراكز البحثية التي تعمل في مجال تطوير المجتمع المدني،

• الجمعيات الأعضاء مثل الجمعيات التعاونية، والمحامين، ومجموعات المستخدمين الخاصة بالموارد الطبيعية،

• المانحين الدوليين الذين يدعمون المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الشركاء المحليين،

يُوصى بأن يكون 70 بالمائة على الأقل من هيئة الخبراء من مواطني البلد. يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني الممثلة في الهيئة هي تلك المنظمات التي يركز عملها بكثافة إما على المناصرة أو تقديم الخدمة الاجتماعية. ينبغي أن يمثل المتناقشون كلاً من المناطق الريفية والحضرية للبلاد قدر الإمكان، وينبغي أن يمثلوا مجموعات المرأة والأقليات من السكان والمجموعات المهمشة قدر الإمكان، فضلاً عن القطاعات الفرعية مثل حقوق المرأة، والتنمية المجتمعية، والتعليم المدني، وتمويل المشاريع الصغيرة، والبيئة، وحقوق الإنسان، والشباب. ينبغي على الهيئة أن تضمن تمثيلاً متكافئاً من الرجال والنساء قدر الإمكان.

في بعض الأمثلة، قد يكون من المناسب اختيار مجموعة أكبر من أجل عكس تنوع واتساع قطاع المجتمع المدني في البلاد. ومع ذلك، يُرجى أن تضعوا في الاعتبار أن مجموعة أكبر بكثير قد تجعل بناء توافق في الآراء داخل الهيئة أكثر صعوبة. وبدلاً من ذلك، إذا كانت الاختلافات الإقليمية داخل البلاد هامة، فإن المنفذين ربما يرغبوا في النظر في عقد الهيئات الإقليمية.

2. ضمان فهم أعضاء الهيئة لأهداف التمرين

إن هدف الهيئة هو تطوير تصنيف مبني على توافق الآراء لكل واحد من الأبعاد السبعة لاستدامة المجتمع المدني التي يغطيها المؤشر وللتعبير عن تبرير أو تفسير لكل تصنيف متسق مع المنهجية الموصوفة أدناه. يعتبر الهدف العام للمؤشر هو تتبع ومقارنة التقدم في القطاع على مر الوقت، مما يزيد من قدرة الكيانات المحلية على تنفيذ التقييم الذاتي والتحليل. يهدف المؤشر أيضاً إلى تطوير فهم متعمق لقطاع المجتمع المدني بين المانحين والحكومات ومنظمات المجتمع المدني لأغراض الدعم الأفضل ووضع البرامج.

يُوصى بتوزيع التعليمات والمستندات الوصفية على أعضاء هيئة الخبراء قبل الاجتماع بالهيئة بثلاثة أيام على الأقل حتى يتسنى لهم وضع نقاطهم الأولية لكل مؤشر قبل الاجتماع مع أعضاء الهيئة الآخرين. قد يكون من المفيد عقد جلسة تعريف مختصرة لأعضاء الهيئة قبل مناقشة الهيئة. اختار بعض الشركاء عقد جلسة تدريب رسمية مع أعضاء الهيئة لمراجعة وثيقة المنهجية والتعليمات وقدم الشركاء الآخرين إلى المتناقشين المزيد من النقاش العام حول أهداف التمرين والعملية.

إن فريق المشروع مهتم جداً باستخدام الإعداد/مؤشر هذا العام لتعقب الدروس المستفادة لاستخدامها في تحسين عملية المراقبة في السنوات القادمة، ويقدر للمنفذين تسجيلهم وتقديمهم أي ملاحظات قد تكون لديهم ستزيد من فائدة هذه الأداة الهامة لشركة نظم الإدارة الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

3. عمل اجتماع لهيئة الخبراء لمنظمات المجتمع المدني

4. في اجتماع لجنة الخبراء، يُرجى تذكير المتناقشين أن كل مؤشر ويُعد من أبعاد مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني ينبغي تسجيله طبقاً للأمثلة المتعلقة بالدولة والمبنية على دليل من بين الظروف الحالية أو التاريخية أو السياسات أو الأحداث.

ينبغي أن تحدث عملية التصنيف بالتوازي مع مراجعة عملية التصنيف والفئات المقدمة في "التصنيفات: نظرة أقرب". أو عقب هذه المراجعة. اسمح لكل عضو في الهيئة في كل مؤشر لكل بُعد أن يشارك نقاطه المبدئية وتبريره مع باقي المجموعة. في نهاية مناقشة كل مؤشر، اسمح لكل واحد من أعضاء الهيئة أن يعدل من نقاطه إن رغب في ذلك، ثم استبعد النقاط الأعلى والأدنى واحسب متوسط النقاط المتبقية مع بعضها لتخرج بنقاط واحدة لكل مؤشر. بمجرد الوصول إلى النقاط النهائية لكل مؤشر داخل بُعد معين، احسب المتوسط أو الوسط الحسابي لهذه النقاط للحصول على نقاط أولية للبعد. تأكد من تسجيل ملاحظات متأنية أثناء مناقشة كل مؤشر مع تفصيل التبريرات لكل النقاط لأن هذا ينبغي أن يقوم بدور قاعدة التقرير المكتوب. يُرجى الحفاظ على كل النقاط في سجل مع ضمان عدم إمكانية القيام بإسناد شخصي على أحد أعضاء الهيئة. يجوز للمنفذين استخدام جدول شبيه بالجدول الموجود أدناه لتعقب نقاط أعضاء الهيئة بدون القيام بإسناد شخصي. في نهاية المطاف، ينبغي دعم كل تصنيف ممنوح بالدليل في تقرير البلد (انظر بند 8 أدناه) وينبغي أن يعكس توافق في الآراء بين أعضاء المجموعة.

عضو الهيئة	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	السلامة المالية	المناصرة	تقديم الخدمات	البنية التحتية	الصورة العامة
1	2	4	5	2	2	6	3
2	4	3	4	3	3	4	3
3	3	2	4	1	3	6	2

5. بمجرد تحديد النقاط الخاصة بكل بُعد، وكخطوة أخيرة، استعرض وصف ذلك البُعد في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب." ناقش مع المجموعة ما إذا كانت النقاط لكل بلد تطابق وصف التصنيف أم لا.

على سبيل المثال، تعني نقاط مقدارها 2.3 في القدرة التنظيمية أن قطاع المجتمع المدني في مرحلة "الاستدامة المحسنة". يُرجى قراءة قسم "الاستدامة المحسنة" للقدرة التنظيمية في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لتضمن أن هذا يصف بدقة بيئة المجتمع المدني. إن لم يكن كذلك، ناقش مع المجموعة لتحديد نقاط أكثر دقة تناسب الوصف المقدم لذلك البُعد.

6. ناقش كل واحد من الأبعاد السبعة للمؤشر وسجلهم بطريقة مشابهة.

بمجرد تسجيل كل الأبعاد السبعة، احسب النقاط النهائية للأبعاد معًا للحصول على النقاط النهائية لمؤشر البلد. تأكد من تضمين ملخص لهذه المناقشة في مشروع تقرير البلد.

7. يُرجى تذكير المجموعة في هذه المرحلة أن التقارير تُستعرض من جانب لجنة التحرير في واشنطن دي سي.

ستضمن لجنة التحرير أن كل النقاط مدعومة بشكل كافي وقد يطلبوا تعديلات في النقاط و/أو تبرير إضافي لدعم النقاط.

8. جهّز مشروع تقرير للبلد

ينبغي أن يغطي هذا التقرير السنة التقويمية. ينبغي أن يتضمن مشروع التقرير بيان نظرة عامة وناقش مختصر للحالة الحالية من استدامة قطاع المجتمع المدني فيما يتعلق بكل بُعد. ينبغي أن يتضمن القسم المخصص لكل بُعد على مناقشة لكل من الإنجازات ونقاط القوة في البُعد، فضلاً عن العقبات التي تقف في طريق الاستدامة ونقاط الضعف.

يُرجى تضمين عدد مقدر من منظمات المجتمع المدني المسجلة والنشطة في بيان النظرة العامة، فضلاً عن نظرة عامة على المجالات الرئيسية والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني.

يُرجى تحديد البيانات المقدمة إلى شركة نظم الإدارة الدولية بخمس صفحات باللغة الإنجليزية. يُرجى أن تضع في الاعتبار أن العملية تعتمد على المنفذين لضمان أن التقرير ذات طول ملائم وجيدة الصياغة لأن المشروع ليس لديه القدرة على القيام بالتحرير واسع النطاق.

يُرجى تضمين قائمة بالخبراء الذين أسهموا في الهيئة وانتمايتهم التنظيمية مع التقرير. سيكون مرجعاً لنا فقط ولن يتم إعلانه.

في حين أن التقارير الفردية للبلدان لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون مختصرة، فإن المنفذين يمكن أن يكتبوا تقارير أطول لاستخدامهم الخاص ليصفوا بشكل أشمل مادة اجتماعات الهيئة. علاوة على ذلك، سيقدم المشروع حدث عام أو توزيع إلكتروني (على سبيل المثال القوائم البريدية أو المواقع) للترويج لنشر التقرير في بلدان المنفذين.

سَلِّم مشروع تقرير البلد مع التصنيفات عن طريق البريد الإلكتروني إلى شركة نظم الإدارة الدولية. سيكون محرر المشروع على اتصال معك ليتابع استلام التقرير لمناقشة أي أسئلة معلقة وتوضيحات معلقة فيما يتعلق بتسجيل النقاط ومحتوى التقرير.

9. في واشنطن، ستراجع لجنة التحرير النقاط ومشاريع تقارير البلدان وستناقش أي قضايا أو مخاوف مع المنفذ.

تتألف لجنة التحرير من ممثلين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة نظم الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح وأحد الخبراء الإقليميين على الأقل من المتمكنين في المسائل والديناميات التي تؤثر على المجتمع المدني في المنطقة. يشمل القسم التالي "دور لجنة التحرير" المزيد من الوصف لهيئة التحرير. إذا قررت لجنة التحرير أن نقاط الهيئة ليست مدعومة بشكل كاف من تقرير البلد، خاصة إذا ما قورنت بنقاط وتقارير البلدان الأخرى في المنطقة، يجوز للجنة التحرير أن تطلب تعديل النقاط، وبالتالي ضمان قابلية المقارنة بين البلاد. سيكون المنفذ مسؤولاً عن الاستجابة لكل التعليقات التي تُطرح من لجنة التحرير كما هو منقول من جانب محرر المشروع حتى يتم إقرار التقرير وقبوله من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يتأس أحد ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لجنة التحرير.

IV. دور لجنة التحرير

كخطوة أخيرة في عملية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني، يتم مراجعة تقارير كل البلاد ومناقشتها من جانب لجنة تحرير مكونة من خبراء إقليميين وخبراء في القطاع في واشنطن دي سي. يتأس هذه اللجنة مستشار المجتمع المدني لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتتضمن أعضاء متناوبين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (أعضاء سابقين قد أدرجوا خبراء من مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم التابع لمكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، ومكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أفريقيا، وكتب شركاء التنمية والتعاون الخاص والتطوعي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وموظفي الخدمة الأجنبية العاملين مكتب الديمقراطية

وحقوق الإنسان والحكم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). تتضمن اللجنة أيضًا ممثلًا من مؤسسة الأغا خان وخبراء مجتمع مدني ممثلين عن شركة أنظمة الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح.

تقوم لجنة التحرير بثلاثة أدوار. تراجع كل التقارير والنقاط لتضمن أن الروايات ملائمة ومقنعة من وجهة نظر دعم النقاط المقترحة. تثبت الرواية المقنعة أن النقاط مترتبة على دليل على حالات ممنهجة وواسعة النقاط وليست مبنية على حالة فردية أو حالتين. على سبيل المثال، الدولة التي تتميز بعدد كبير من منظمات المجتمع المدني ذات أنظمة الإدارة المالية القوية التي تجمع التبرعات محليًا من مصادر متنوعة تمثل تبريرًا لنقاط السلامة المالية المرتفعة، وأما البلد التي بها منظمة مجتمع مدني كبيرة أو منظمين لديهم القدرة على جمع التبرعات من مصادر متنوعة فلا تمثل تبريرًا لذلك. تتحقق لجنة التحرير من أن نقاط كل بُعد تلي المعايير الموصوفة في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لضمان أن النقاط والروايات تعكس بدقة الفئة الحقيقية لتطور قطاع منظمات المجتمع المدني. الدور الأخير والأهم، تنظر لجنة التحرير في نقاط الدولة فيما يتعلق بالنقاط المقترحة في الدول الأخرى حيث تقدم منظورًا إقليميًا يضمن إمكانية مقارنة النقاط.

يتم مناقشة كل النقاط النهائية مع منظمات المجتمع المدني التي صاغت التقرير. تحتفظ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن بالكلمة الأخيرة في كل النقاط.

يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على تذكير هيئاتهم منذ البداية أنه يجوز للجنة التحرير أن تطلب المزيد من التوضيح للنقاط وأنه يجوز لها تعديل النقاط متى كان ذلك ممكنًا. ومع ذلك، بإضافة خطوة لكل هيئة لمقارنة نقاطهم مع قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" (وهو شيء ضروري تقوم به لجنة التحرير)، يُرجى أنه سيكون هناك اختلافات أقل بين النقاط المقترحة والنقاط النهائية. إن ضمان أن قسم الرواية لكل بُعد يتضمن شرح كافٍ للنقاط سيحد أيضًا من حاجة لجنة التحرير لطلب مزيد من التوضيح.

7. تعليمات لأعضاء هيئة الخبراء

استخدم الخطوات التالية لإرشادك عبر عملية التصنيف الفردي. سيتم تكرار نفس هذه العملية أثناء اجتماع هيئة خبراء منظمات المجتمع المدني التي يناقش فيها أعضاء الهيئة نقاطهم المبدئية، ودليلهم على هذه النقاط، ويحددون باتفاق الآراء النقاط النهائية لكل واحد من المؤشرات والأبعاد.

خطوة 1: يُرجى تصنيف كل واحد من الأبعاد السبعة وكل واحد من المؤشرات داخل كل بعد على المقياس التالي المدرج من 1 إلى 7 حيث تشير النقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدًا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة، وتشير النقطة 7 إلى قطاع هش غير مستديم يعاني من مستوى منخفض من النمو. يتم تقريب النقاط الكسرية الأقل من خانة عشرية واحدة.

تعريف منظمة المجتمع المدني:

تعرف منظمات المجتمع المدني "بشكل واسع على أنها أي منظمات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ليست جزءًا من جهاز الحكومة، ولا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها، وذاتية الحكم، ويعتبر المشاركة فيها مسألة حرية اختيار. ويشمل هذا كلاً من المنظمات التي تخدم أعضاءها والمنظمات التي تخدم الجمهور. وبالتالي يتضمن هذا التعريف مقدمي الخدمة الصحية الخاصة وغير الربحية والمدارس ومجموعات المناصرة ووكالات الخدمة الاجتماعية ومجموعات مكافحة الفقر ووكالات التنمية، والجمعيات المهنية، والمنظمات المجتمعية والنقابات، والكيانات الدينية، والمنظمات الترويجية، والمؤسسات الثقافية، وغيرها الكثير."

بيان نحو تمكين بيئة قانونية للمجتمع المدني، بيان المؤتمر السنوي الخيري السادس عشر للزملاء الدوليين لجامعة هوكينز، نيروبي، كينيا. المجلة الدولية لقانون عدم الربح، مجلد 8، عدد 1، نوفمبر 2005.

الاستدامة المعاقبة		الاستدامة المتطورة			الاستدامة المحسنة	
7	6	5	4	3	2	1

خطوة 2: عند تصنيف كل مؤشر، يُرجى تذكر النظر في كل مؤشر بتأني وتسجيل ملاحظات عن أي أمثلة محددة أو متعلقة بالبلد من الظروف الحالية أو التاريخية أو السياسات أو الأحداث التي استخدمتها كأساس لتحديد هذه النقاط.

خطوة 3: بعد أن تكون قد انتهيت من تصنيف كل المؤشرات داخل واحد من سبع أبعاد، احسب متوسط هذه النقاط لتصل إلى نقاط عامة لذلك البعد. سجّل هذه النقاط العامة في المساحة الموفرة.

خطوة 4: بمجرد تحديد النقاط العامة لُبعد معين، كخطوة أخيرة، راجع وصف ذلك البُعد في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لضمان أن هذا يصف البيئة بدقة على سبيل المثال، يعني مجموع نقاط مقداره 2.3 في القدرة التنظيمية أن قطاع المجتمع المدني في مرحلة "الاستدامة المحسنة". إذا قررت بعد مراجعة قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" أن مجموعة النقاط لا يصور الوصف بدقة، اعملوا معًا لتقرير مجموع نقاط أكثر دقة تناسب وصف ذلك البُعد بشكل أفضل.

خطوة 5: بمجرد أن يتوفر لديكم النقاط لكل بُعد، احسب متوسط هذه النقاط السبعة معًا للوصول إلى تصنيف عام للبلد وتوثيق كل النقاط والمناقشة.

مقياس النقاط:

يستخدم مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني مقياس مكون من سبع نقاط لتسهيل المقارنات بمؤشرات بيت الحرية بحيث تمثل نقطة 1 المستوى الأعلى من الاستدامة وتمثل النقطة 7 المستوى الأدنى من الاستدامة. يمكن استخدام الإرشادات العريضة التالية لتحديد النقاط للمؤشرات الفردية والأبعاد:

1. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل كبير عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. في حين أن الإصلاحات والتطورات المطلوبة ربما لا تتحقق، فإن مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلية يدرك الحاجة إليه ولديه خطة ولديه المقدرة لتحقيق هذه الإصلاحات والتطورات بنفسه.
2. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يظهر مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلي التزامًا بتحقيق الإصلاحات وتطوير الاحترافية في هذا المجال.
3. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حد ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، أو يعتبر التزامها بتطوير الجانب المذكور أمرًا هامًا.
4. تتأثر استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل ضئيل عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يمكن أن يعوق التقدم اقتصاد راكد، أو حكومة سلبية، أو إعلام غير مكثرت، أو مجتمع مكون من نشطاء بنوايا حسنة ولكن بلا خبرة.
5. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حد ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يمكن أن يعوق التقدم اقتصاد مبني على التعاقدات، أو حاكم مستبد وحكومة مركزية، أو إعلام مسيطر عليه أو رجعي، أو مستوى منخفض من القدرة، أو الإرادة، أو الاهتمام في جزء من مجتمع منظمات المجتمع المدني.
6. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. قد يمنع نمو قطاع منظمات المجتمع المدني وجود بيئة معادية وقدرة منخفضة ودعم عام متدنٍ.
7. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل كبير عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، ويكون عامة نتيجة لحكومة استبدادية تعارض بشدة نمو منظمات مجتمع مدني مستقلة.

لمزيد من المعلومات حول معنى التصنيفات للأبعاد الفردية، يُرجى الإشارة إلى قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" أدناه.

VI. الأبعاد والمؤشرات

إن القسم التالي هو ورقة عمل تستخدمها هيئة الخبراء لتعقب النقاط التي اقترحوها لكل مؤشر من كل بُعد. ينبغي على كل عضو من أعضاء الهيئة أن يصنّف كل واحد من الأبعاد السبعة وكل واحد من المؤشرات داخل كل بُعد على مقياس مكون من 1 إلى 7 بحيث تشير النقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدًا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة وتشير النقطة 7 إلى قطاع هش غير مستديم يعاني من مستوى منخفض من النمو. يتم تقريب النقاط الكسرية الأقل من خانة عشرية واحدة.

البيئة القانونية

- *التسجيل.* هل هناك قانون ملائم معني بتسجيل منظمات المجتمع المدني؟ هل منظمات المجتمع المدني قادرة على التسجيل والعمل بسهولة من الناحية العملية؟

- *العمل*. هل الإدارة الداخلية ونطاق الأنشطة المسموحة ووضع التقارير المالية و/أو حل منظمات المجتمع المدني مفصلة بشكل جيد في التشريع الحالي؟ هل هناك مصطلحات قانونية واضحة تمنع تحكم الدولة غير المرغوب في منظمات المجتمع المدني؟ هل يتم تنفيذ القانون طبقاً لشروطه؟ هل منظمات المجتمع المدني محمية من احتمالية قيام الدولة بحل منظمة مجتمع مدني ما لأسباب سياسية/تعسفية؟
- *المعوقات الإدارية وتضييق الدولة*. هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني وممثلهم أن يعملوا بحرية في إطار القانون؟ هل هم بمنأى عن المضايقة من جانب الحكومة المركزية والحكومات المحلية وشرطة الضرائب؟ هل يستطيعون تناول أمور النقاش العام بحرية والتعبير عن النقد؟
- *القدرة القانونية المحلية*. هل هناك محامون محليون مدربون على قانون منظمات المجتمع المدني ومطلعون عليه؟ هل المشورة القانونية متاحة لمنظمات المجتمع المدني في العاصمة والمدن الفرعية؟
- *الضرائب*. هل تتلقى منظمات المجتمع المدني نوع من الإعفاء الضريبي أو الخصم على الدخل من المنح أو الهبات أو الرسوم أو النشاط الاقتصادي؟ هل يتلقى الأفراد المانحون والشركات المانحة تخفيضات ضريبية؟
- *الدخل المكتسب* هل هناك تشريع يسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب دخلاً من تقديم السلع والخدمات؟ هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني التنافس بشكل قانوني على العقود الحكومية/المشتريات على المستويين المحلي والمركزي؟

القدرة التنظيمية

- *بناء الدوائر الشعبية*. هل تحدد منظمات المجتمع المدني بوضوح وتوسعى بنشاط نحو بناء دوائر شعبية محلية لمبادراتها؟ هل هم ناجحون في هذه المساعي؟
- *التخطيط الاستراتيجي*. هل تمتلك منظمات المجتمع المدني مهمات محددة بوضوح تلتزم بها؟ هل تمتلك منظمات المجتمع المدني خطط استراتيجية محددة بوضوح وأساليب تخطيط استراتيجي للشركات في عمليات صنع القرار؟
- *هيكل الإدارة الداخلي*. هل هناك هيكل إدارة محدد داخل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تقسيم معترف به للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والموظفين؟ هل يشترك مجلس الإدارة بنشاط في حكم منظمة المجتمع المدني؟ هل تعمل مجالس الإدارات بطريقة مفتوحة وشفافة بحيث تسهل للمساهمين والداعمين أن يتحققوا من الاستخدام الملائم للأموال؟
- *التوظيف في منظمات المجتمع المدني*. هل منظمات المجتمع المدني قادرة على الحفاظ على موظفين دائمين مقابل أجر؟ هل تمتلك منظمات المجتمع المدني ممارسات كافية في الموارد البشرية للموظفين، بما في ذلك العقود والأوصاف الوظيفية وكشوف الرواتب وسياسات الأفراد؟ هل يتم توظيف المتطوعين المحتملين وإشراكهم؟ هل تستفيد منظمات المجتمع المدني من الخدمات المهنية مثل المحاسبين أو مديري تقنية المعلومات أو المحامين؟
- *التقدم التكنولوجي*. هل تسمح موارد منظمات المجتمع المدني بشكل عام بمعدات المكتب العصري (أجهزة كمبيوتر وبرامج جديدة نسبياً وهواتف محمولة وآلات فاكس/ماسحات ضوئية صالحة للعمل وإمكانية دخول على الإنترنت إلخ)؟

السلامة المالية

- *الدعم المحلي*. هل تجمع منظمات المجتمع المدني نسبة كبيرة من التبرعات من المصادر المحلية؟ هل منظمات المجتمع المدني قادرة على الاعتماد على نواة من المتطوعين والدعم غير المادي من مجتمعاتهم ودوائرهم الشعبية؟ هل هناك مصادر محلية للعمل الخيري؟
- *التنوع*. هل تمتلك منظمات المجتمع المدني في المعتاد مصادر تمويل متعددة/متنوعة؟ هل تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني موارد كافية للاستمرار في العمل في المستقبل القريب؟
- *أنظمة الإدارة المالية*. هل هناك أنظمة إدارة مالية سليمة قيد التنفيذ؟ هل تعمل منظمات المجتمع المدني في المعتاد بطريقة شفافة، بما في ذلك التدقيقات المالية المستقلة ونشر التقارير السنوية التي تحتوي على بيانات مالية؟

- جمع التبرعات. هل غرست الكثير من منظمات المجتمع المدني نواة ولاء من المناصرين الماليين؟ هل تشترك منظمات المجتمع المدني في أي نوع من توعية الأعضاء أو برامج تنمية العمل الخيري؟
- الدخل المكتسب. هل تكمل العوائد من الخدمات أو المنتجات أو إيجار الأصول دخل منظمات المجتمع المدني؟ هل تتعاقد الحكومة و/أو الشركات المحلية مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات؟ هل تجمع المنظمات المبنية على العضوية رسوماً على ذلك؟

المناصرة

- التعاون مع الحكومتين المحلية والفيدرالية. هل هناك خطوط مباشرة للتواصل بين منظمات المجتمع المدني وصنّاع السياسة؟ هل يعمل ممثلون من منظمات المجتمع المدني والحكومة معاً على أي مشاريع؟
- مبادرات مناصرة السياسات. هل شكّلت منظمات المجتمع المدني ائتلافات مبنية على القضايا ونفّذت حملات مناصرة واسعة النطاق؟ هل كانت هذه الحملات فعّالة على المستوى المحلي و/أو المستوى الوطني في رفع الوعي أو الدعم لقضايا متنوعة؟ (يُرجى تقديم أمثلة إن كانت ذات صلة).
- جهود الضغط. هل هناك آليات وعلاقات لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من المشاركة في مستويات مختلفة من عمليات صنع القرار الحكومي؟ هل منظمات المجتمع المدني مرتاحة لمفهوم الضغط؟ هل كان هناك أي نجاحات فيما يتعلق بالضغط على المستوى المحلي أو الوطني أدى إلى سن تشريع أو تعديله؟ (يُرجى تقديم أمثلة إن كانت ذات صلة).
- المناصرة المحلية من أجل الإصلاح القانوني. هل هناك وعي في المجتمع الأوسع لمنظمات المجتمع المدني عن الطريقة التي يمكن أن يعزز بها إطار إيجابي وتنظيمي من فاعلية منظمات المجتمع المدني واستدامته؟ هل هناك جهد مناصرة لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الإصلاحات القانونية التي تقيد منظمات المجتمع المدني والعمل الخيري المحلي، إلخ؟

تقديم الخدمات

- مدى السلع والخدمات. هل تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل الصحة والتعليم والإغاثة والإسكان والمياه والطاقة) وغيرها من المجالات (مثل النمو الاقتصادي والحماية البيئية والحكم والتمكين)؟ هل "خط انتاج" القطاع متنوع ككل؟
- الاستجابة للمجتمع. هل السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تعكس احتياجات وأولويات دوائرهم الانتخابية ومجتمعاتهم؟
- الدوائر الانتخابية والعلماء. هل تلك السلع والخدمات التي تتماشى مع الاحتياجات المحلية الأساسية المقدمة إلى الدائرة الشعبية هي أوسع من عضوية منظمات المجتمع المدني؟ هل هناك بعض المنتجات مثل المنشورات أو ورش العمل أو التحليل الخبير يتم تسويقها إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى أو الدوائر الأكاديمية أو الكنائس أو الحكومة؟
- استرداد التكاليف. عندما تقدم منظمات المجتمع المدني السلع والخدمات، هل تسترد أيًا من هذه التكاليف عن طريق رسوم تحصلها، إلخ؟ هل يمتلكون المعرفة باحتياجات السوق وهل هناك قدرة للدوائر الشعبية على الدفع مقابل تلك المنتجات؟
- الاعتراف والدعم الحكومي. هل الحكومة على المستوى الوطني و/أو المحلي تعترف بالقيمة التي يمكن أن تضيقها منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ومرافقتها؟ هل تقدم هذه المنظمات المنح أو العقود إلى منظمات المجتمع المدني لتمكينها من تقديم هذه الخدمات؟

البنية التحتية

- منظمات الدعم الوسيطة ومراكز موارد منظمات المجتمع المدني. هل هناك منظمات دعم وسيطة أو مراكز موارد لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والتكنولوجيا والتدريب والدعم الفني في جميع أنحاء البلاد؟ هل تلبى منظمات الدعم الوسيطة ومراكز موارد منظمات المجتمع المدني احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل تكسب منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد بعضًا من العوائد من الدخل المكتسب (مثل الرسوم المحصلة على الخدمة) وغيرها من المصادر المنتجة محلياً؟ (يُرجى وصف أنواع الخدمات المقدمة بواسطة هذه المنظمات في تقرير بلدك.)

- *منظمات تقديم المنح المحلية.* هل المؤسسات المجتمعية المحلية و/أو منظمات الدعم الوسيطة تقدم المنح إما من الأموال المجموعة محلياً أو من إعادة منح تمويلات المانحين الدوليين لمعالجة الاحتياجات المحددة محلياً والمشاريع؟
- *اتصالات منظمات المجتمع المدني.* هل تشارك منظمات المجتمع المدني المعلومات مع بعضها البعض؟ هل هناك شبكة عاملة تسهل من تبادل المعلومات؟ هل هناك منظمة أو لجنة يعزز القطاع مصالحه من خلالها؟
- *التدريب.* هل هناك مدربين مقتردين في إدارة منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل التدريب الأساسي في إدارة منظمات المجتمع المدني متاحاً في مجالات مثل الإدارة الاستراتيجية والمحاسبة والإدارة المالية وجمع التبرعات وإدارة المتبرعين وتطوير مجلس الإدارة؟ هل تلبى الدورات التدريبية احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل مواد التدريب متاحة باللغات المحلية؟
- *الشراكات بين القطاعات.* هل هناك أمثلة لمنظمات مجتمع مدني تعمل في شراكة سواءً بشكل رسمي أو غير رسمي مع الشركات المحلية والحكومة والإعلام لتحقيق أهدافاً مشتركة؟ هل هناك وعي بين القطاعات المختلفة عن الإمكانيات المتاحة لمثل هذه الشراكات والمصالح من ورائها؟

الصورة العامة

- *التغطية الإعلامية.* هل تتمتع منظمات المجتمع المدني بتغطية إعلامية إيجابية على المستويين المحلي والدولي؟ هل هناك فريق يتم بين الإعلانات عن الخدمة العامة والإعلانات التجارية؟ هل تقدم وسائل الإعلام تحليلاً إيجابياً للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع المدني؟
- *التصور العام لمنظمات المجتمع المدني.* هل لعامة الجمهور تصور إيجابي عن منظمات المجتمع المدني؟ هل يفهم الجمهور مفهوم منظمة المجتمع المدني؟ هل الجمهور مناصر لنشاط منظمات المجتمع المدني ككل؟
- *الحكومة/تصور الشركات عن منظمات المجتمع المدني.* هل قطاع الأعمال ومسئولو الحكومة المحلية والمركزية لديهم تصور إيجابي عن منظمات المجتمع المدني؟ هل يعتمدوا على منظمات المجتمع المدني كمورد مجتمعي، أم كمصدر للخبرة والمعلومات الموثوقة؟
- *العلاقات العامة.* هل تعلن منظمات المجتمع المدني عن أنشطتها أو تروج لصورتها العامة؟ هل طورت منظمات المجتمع المدني علاقات مع الصحفيين لتشجيع التغطية الإيجابية؟
- *التنظيم الذاتي.* هل تبنت منظمات المجتمع المدني مدونة أخلاقيات أو حاولت إظهار الشفافية في عملياتها؟ هل تنشر منظمات المجتمع المدني الرائدة تقارير سنوية؟

VII. التصنيفات: نظرة أقرب

ينتقل القسم التالي إلى مستوى أعمق من الشرح لخصائص كل واحد من الأبعاد السبعة لتطور القطاع. يتم استخلاص هذه الخصائص والفئات من الملاحظات التجريبية لنمو القطاع في المنطقة بدلاً من نظرية السببية للتنمية. نظراً للطبيعة اللامركزية لقطاعات المجتمع المدني، يمكن أن تحدث الكثير من التطورات المتناقضة بشكل متزامن وبالتالي فإن خصائص الأبعاد السبعة لا تعتبر خطوات سبعة مستقلة للتنمية. بدلاً من ذلك، يتم تجميع هذه الخصائص في ثلاث فئات رئيسية: الاستدامة المحسنة والاستدامة المتطورة والاستدامة المعاقلة. الاستدامة المحسنة هي أعلى مستويات الاستدامة والتنمية، وهي تناظر درجات ما بين 1 و3 نقاط، والاستدامة المتطورة تناظر درجة ما بين 3.1 و5 نقاط، والمستوى الأقل من النمو هو فئة الاستدامة المعاقلة وهي تناظر درجة مقدارها 5.1 إلى 7 نقاط على المقياس.

البيئة القانونية

الاستدامة المحسنة: يضع الإطار القانوني والتنظيمي شروطاً خاصة لاحتياجات منظمات المجتمع المدني أو يعطي المنظمات غير الربحية مزايا خاصة مثل: خصومات ضريبية كبيرة على مشاريعها أو مساهماتها الفردية، وإعفاءات ضريبية كبيرة لمنظمات المجتمع المدني، ومناقسة مفتوحة بين منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الممولة من جانب الحكومة، إلخ. تعتبر جهود الإصلاح القانوني حتى

هذا الحد بشكل أساسي هي جهد المناصرة المحلي لمنظمات المجتمع المدني لإصلاح أو صقل قوانين الضرائب، أو عمليات الشراء، إلخ. توجد خبرة محلية ومقارنة عن الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، وتتوفر الخدمات والمواد القانونية.

الاستدامة المتطورة: تواجه منظمات المجتمع المدني مشاكل قليلة في التسجيل ولا تعاني من تضيق من جانب الحكومة. يُسمح لها بالاشتراك في مجموعة عريضة من الأنشطة على الرغم من أن شروط الضرائب وإجراءات المشتريات، إلخ. قد تثبط عمليات منظمات المجتمع المدني وتطورها. تسعى البرامج إلى إصلاح النظام التشريعي لمنظمات المجتمع المدني الحالية وتوضيحه، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالاشتراك في زيادة الإيرادات والأنشطة التجارية، والسماح للحكومات الوطنية أو المحلية بخصخصة تقديم خدمات حكومية مختارة، ومعالجة الضريبة الأساسية والمسائل المالية لمنظمات المجتمع المدني، إلخ. يفهم مجتمع منظمات المجتمع المدني الحاجة إلى توحيد الصفوف والمناصرة من أجل الإصلاحات القانونية التي تفيد قطاع منظمات المجتمع المدني ككل. بدأت نواه من المحامين المحليين في التخصص في قانون منظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم الخدمات القانونية إلى منظمات المجتمع المدني ونصح مجتمع منظمات المجتمع المدني حول الإصلاحات القانونية المطلوبة وصياغة مشروع تشريع، إلخ.

الاستدامة المعافاة: تقيد البيئة القانونية بشدة من قدرة منظمات المجتمع المدني على التسجيل و/أو العمل، إما من خلال غياب الشروط القانونية أو الطبيعة المربكة أو المقيدة للشروط القانونية (و/أو تنفيذها)، أو معاداة الحكومة تجاه منظمات المجتمع المدني وتضييقها على هذه الجمعيات.

القدرة التنظيمية:

الاستدامة المحسنة: توجد العديد من منظمات المجتمع المدني المحكومة بشفافية والمدارة باقتدار عبر مجموعة متنوعة من القطاعات. تمتلك معظم المنظمات بيانات محددة بوضوح حول رسالتها، وتتفقر معظم منظمات المجتمع المدني من أساليب التخطيط الاستراتيجي. توجد مجالس إدارات وهناك تفريق واضح بين مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. تمتلك منظمات المجتمع المدني موظفين جيدي التدريب، ويتم الانتفاع من المتطوعين على نطاق واسع. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني معدات عصرية نسبياً تسمح لهم بالقيام بعملهم بكفاءة. طوّرت منظمات المجتمع المدني الرائدة دوائر شعبية محلية قوية بنجاح.

الاستدامة المتطورة: تظهر منظمات المجتمع المدني الفردية قدرة معززة على حكم نفسها وتنظيم عملها. تحتفظ بعض منظمات المجتمع المدني الفردية بموظفين يعملون بدوام كامل وتفتخر بتقسيم منظم للعمل بين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. تمتلك منظمات المجتمع المدني إمكانية الوصول إلى المعدات المكتبية الأساسية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الفاكس. في حين أن هذه الجهود ربما لم تؤدي ثمارها بعد إلا أن منظمات المجتمع المدني تفهم الحاجة إلى ذلك وتبذل مجهوداً لتطوير الدوائر الشعبية المحلية.

الاستدامة المعافاة: تعتبر منظمات المجتمع المدني في هذا النوع من الاستدامة نموذجاً "العروض الرجل الواحد" حيث تعتمد بشكل كامل على شخصية فرد واحد أو فردين غالباً ما ينقسموا بسبب صدامات في الشخصية. تفتقر منظمات المجتمع المدني إلى معنى واضح المعالم لرسالتها. في هذه الفئة، تعكس منظمات المجتمع المدني فهم قليل أو منعدم بالتخطيط الاستراتيجي أو تشكيل البرامج. نادراً ما تمتلك المنظمات مجلس إدارة أو لوائح أو موظفين أو أكثر من بضعة أعضاء نشطين. ليس لدى منظمات المجتمع المدني فهم بقيمة الدوائر المحلية أو تطويرها من أجل عملهم.

السلامة المالية:

الاستدامة المحسنة: تمتلك كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني أنظمة إدارة مالية سليمة قيد العمل، بما في ذلك تدفقات مستقلة ونشر تقارير سنوية مع بيانات مالية لكسب ثقة المانحين المحتملين. تجمع منظمات المجتمع المدني نسبة كبيرة من تمويلهم من المصادر المحلية، بما في ذلك الحكومة، والعمل الخيري من الشركات والأفراد، والدخل المكتسب. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني مصادر متعددة للتمويل مما يسمح لها بالاستمرار على المدى القريب. هناك اقتصاد متنامي يجعل من النمو في المنح المحلي ممكناً.

الاستدامة المتطورة: تقود منظمات المجتمع المدني مناهج في الاستقلال المادي والسلامة المالية. في حين أنها لا تزال معتمدة إلى حد كبير على المانحين الأجانب، فإن منظمات المجتمع المدني الفردية لها تجربة في زيادة العوائد من خلال تقديم الخدمات وكسب العقود والمنح من البلديات والوزارات مقابل تقديمها الخدمات أو محاولتها جذب الأعضاء الذين يدفعون الرسوم أو المانحين المحليين. ومع ذلك، يمكن أن يكبح الاقتصاد الكاسد جهود جمع التبرعات من المصادر المحلية. تتناول البرامج التدريبية مسائل الإدارة المالية وقد بدأت منظمات المجتمع المدني في فهم أهمية الشفافية والمسائلة من منظور جمع التبرعات على الرغم من أنها قد تكون غير قادرة على تنفيذ تدابير الشفافية بشكل كامل.

الاستدامة المعافاة: تبقى منظمات المجتمع المدني الجديدة متعلقة في بقائها على المنحة تلو المنحة و/أو تعتمد ماليًا على راعي أجنبي واحد. في حين أن الكثير من منظمات المجتمع المدني قد أنشأت على آمال تلقي تمويل، فإن معظمها يكون غير نشط إلى حد كبير بعد أن تقفل محاولات كسب تمويل المانح. تعتبر مصادر التمويل المحلية غير موجودة تقريباً ويرجع هذا جزئياً إلى الاقتصاد المحلي الكاسد. ليس لدى منظمات المجتمع المدني أنظمة إدارة مالية ولا تفهم الحاجة إلى الشفافية المالية أو المسائلة.

المناصرة

الاستدامة المحسنة: يُظهر قطاع منظمات المجتمع المدني القدرة والكفاءة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، وقضايا واهتمامات المجتمع والبلد. ومع تأمين منظمات المجتمع المدني لقاعدتها المؤسسية والسياسية، فإنهم يبدأوا في (1) تكوين الائتلافات للسعي في المسائل ذات المصلحة المشتركة، بما في ذلك قوانين الجمعيات، (2) مراقبة الأحزاب السياسية والضغط عليها، و(3) مراقبة المشرعين والهيئات التنفيذية. تظهر منظمات المجتمع المدني قدرتها على حشد المواطنين وغيرهم من المنظمات للاستجابة إلى الحاجات المتغيرة، والقضايا، والمصالح. ستراجع منظمات المجتمع المدني في هذه الفئة من النمو استراتيجيتها وتمتلك القدرة على التكيف والاستجابة للتحديات على حسب القطاع. يعتبر الحافظ الرئيس للتعاون هو المصلحة الذاتية: يمكن أن تشكل منظمات المجتمع المدني التحالفات حول قضايا مشتركة تواجه كمنظمات غير ربحية وغير حكومية.

الاستدامة المتطورة: منظمات مناصرة معرفة بشكل ضيق تنشأ وتصبح فعالة سياسيًا استجابة لقضايا محددة. يمكن أن تقدم المنظمات في مستواها المتطور من النمو مخاوفها إلى المستويات غير الملائمة من الحكومة (الحكومة المحلية بدلاً من الوطنية والعكس). يمكن إظهار ضعف القسم التشريعي أو افتراضه بشكل غير صحيح لأن النشاط يختارون الاجتماع بمسؤولي القسم التنفيذي ("حيث تكمن القوة في الحقيقة"). توجد بدايات لتحليل السياسات البديلة في الجامعات ومراكز الأبحاث. يبدأ هناك تطور في مشاركة المعلومات والتشبيك داخل قطاع منظمات المجتمع المدني لإعلام الحكومة والمناصرة من أجل احتياجاتها.

الاستدامة المعاقبة: حركات عامة واسعة مكونة من نشطاء مهتمين بمجموعة متنوعة من القطاعات ومتوحدين في معارضتهم للحكومة ثم يتفوقون أو يختفون. بعض البلدان في هذه الفئة لم تجرب حتى الموجة الأولية من النشاط. تعتبر المخاوف الاقتصادية هي الغالبية لمعظم المواطنين، وتوجد السلبية والتشاؤم والخوف داخل الجمهور العام، ونشطاء منظمات المجتمع المدني خائفون من الاشتراك في حوار مع الحكومة، ويشعرون بعدم كفايتهم لتقديم آرائهم و/أو لا يعتقدون أن الحكومة ستستمع إلى توصياتهم. لا تفهم منظمات المجتمع المدني الدور الذي يمكن أن يلعبون في السياسة العامة أو لا تفهم مفهوم السياسة العامة.

تقديم الخدمات

الاستدامة المحسنة: تقدم الكثير من منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تعكس المجتمع و/أو أولويات المانحين. تقدم الكثير من منظمات المجتمع المدني المنتجات التي تغطي الخدمات الاجتماعية الأساسية في قطاعات مثل التنمية الاقتصادية أو حماية البيئة أو الحكم الديمقراطي. لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني في عدة قطاعات معرفة قوية كافية باحتياجات السوق لخدماتهم وقدرة الحكومة على عمل عقود معهم لتقديم مثل هذه الخدمات أو غيرها من مصادر إدراج التمويل بما في ذلك التبرعات الخاصة والمنح والرسوم كلما كان ذلك مسموح من جانب القانون. هنا مجموعة من منظمات المجتمع المدني تجد أنه من الممكن تمرير هذا الدعم من السلع والخدمات عبر القطاعات في حالة السلع والخدمات التي لا يكون استرداد التكلفة فيها قابلاً للاستمرار مع الدخل المكتسب من سلع وخدمات أكثر ربحاً، أو في حالة الأموال المجموعة من مصادر أخرى. تعترف الكيانات الحكومية خاصة على المستوى المحلي بقدرات منظمات المجتمع المدني وتقدم المنح أو العقود لتمكينهم من تقديم الخدمات المختلفة.

الاستدامة المتطورة: تعترف الحكومة بمساهمات منظمات المجتمع المدني في تغطية الفجوة في الخدمات الاجتماعية على الرغم من أن هذا نادراً ما يكون مصحوباً بالتمويل في شكل منح أو عقود. تدرك منظمات المجتمع المدني الحاجة إلى تحصيل الرسوم مقابل الخدمات والمنتجات الأخرى مثل المنشورات وورش العمل، ولكن حتى عندما يكون هذا مسموح به، فإن هذه الرسوم نادراً ما تغطي تكاليفها. في الوقت الذي تستجيب فيه السلع والخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني إلى احتياجات المجتمع، فإن الاحتياجات يتم تحديدها بشكل عام من جانب المانحين الدوليين، أو بواسطة منظمات المجتمع المدني بشكل ممنهج. تبدأ الدائرة الشعبية لخبرة منظمات المجتمع المدني وتقريرها ووثائقها بالتوسع إلى ما هو أبعد من أعضاء هذه الجمعيات والفقراء لتشمل منظمات المجتمع المدني الأخرى، والدوائر الأكاديمية، والكنائس، والحكومة.

الاستدامة المعاقبة: هناك عدد محدود من منظمات المجتمع المدني قادر على تقديم الخدمات الاجتماعية مثل الصحة أو التعليم أو الإغاثة – على الرغم من أنه على المستوى المنخفض من التعقيد. يتلقى أولئك الذين يقدمون هذه الخدمات مقدار قليل من الإعانات الحكومية أو العقود إن وجدت. منظمات المجتمع المدني التي تصدر المنشورات وتوفر الخدمات الفنية أو الأبحاث تفعل ذلك فقط لأعضائها أو مانحها. نادراً ما توجد محاولات لتحصيل الرسوم مقابل السلع والخدمات.

البنية التحتية:

الاستدامة المحسنة: منظمات الدعم الوسيطة و/أو مراكز موارد منظمات المجتمع المدني نشيطة في كل مناطق البلاد وتقدم التدريب المتقدم والخدمات المعلوماتية والدعم القانوني والمشورة والأنشطة التنموية الخيرية. هناك جهود مبذولة لتأسيس ومنح المؤسسات المجتمعية والمؤسسات المقدمة للمنح الأصلية و/أو المنظمات التي تنسق جمع التبرعات المحلية. هناك كادر احترافي من الخبراء المحليين والمستشارين والمدرسين في الإدارة غير الربحية. تدرك منظمات المجتمع المدني قيمة التدريب على الرغم من أن نقص الموارد المالية قد يبقى قيلاً على الوصول إلى التدريب المقدم محلياً. تغطي مواضيع التدريب المتاح: المسائل القانونية والضريبية لمنظمات المجتمع المدني، والمحاسبة وإمسك السجلات، ومهارات التخاطب، وإدارة المتطوعين، ومهارات العلاقات الإعلامية والعلاقات العامة، والكفاءة، وجمع

التبرعات. تعمل منظمات المجتمع المدني معًا وتتبادل المعلومات من خلال شبكات وائتلافات. منظمات المجتمع المدني آخذة في التطور وإنشاء الشراكات عبر القطاعات مع الشركات والحكومة والإعلام لتحقيق أهدافًا مشتركة.

الاستدامة المتطورة: منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد نشيطة في المراكز السكانية الرئيسية وتقدم خدمات مثل توزيع المنح ونشر الرسائل الإخبارية والاحتفاظ بقاعدة بيانات للعضوية وإدارة مكتبة لأدبيات منظمات المجتمع المدني وتقديم التدريب الأساسي وخدمات الاستشارات. هناك منظمات شاملة أخرى وشبكات آخذة في التشكل لتسهيل التشبيك وتنسيق أنشطة مجموعات منظمات المجتمع المدني. يمتلك المدربون المحليون القدرة على تقديم التدريب التنظيمي الأساسي. يتم تشكيل منتدى المانحين لتنسيق الدعم المالي للمانحين الدوليين، وتطوير الأنشطة الخيرية للشركات. لم يتم إدراك قيمة الشراكات بين القطاعات بعد.

الاستدامة المعاقبة: هناك عدد قليل، إن وجد، من منظمات الدعم الوسيطة أو مراكز الموارد والشبكات والمنظمات الشاملة، ومن وجد من هذه المنظمات فهو يعمل بشكل رئيسي في المدينة العاصمة ويقدم خدمات محدودة مثل الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والفاكس والبريد الإلكتروني وتوفير مكان للاجتماع. التدريب المحلي والقدرة التنموية لمنظمات المجتمع المدني محدودة للغاية وغير متطورة. تقدم برامج المانحين الدوليين في المقام الأول التدريب والدعم الفني. لا يوجد هناك مجهود منسق لتطوير التقاليد الخيرية وتحسين جمع التبرعات أو تأسيس مؤسسات مجتمعية. جهودات منظمات المجتمع المدني للعمل معًا محدودة بتصور المنافسة من أجل الحصول على الدعم الأجنبي وعدم الثقة في المنظمات الأخرى.

الصورة العامة

الاستدامة المحسنة: تتميز هذه الفئة بمعرفة عامة متنامية بمنظمات المجتمع المدني وثقة في هذه المنظمات، ومعدلات متزايدة للتطوع. تتكامل منظمات المجتمع المدني لإطلاق الحملات لزيادة الثقة العامة. هناك أمثلة منتشرة حول علاقات العمل الجيدة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة الوطنية والمحلية، ويمكن أن يترتب على هذه الأمثلة مبادرات بين القطاع الخاص والعام أو لجان استشارية لمنظمات المجتمع المدني لمجالس المدن والوزارات. يغطي الإعلام عمل منظمات المجتمع المدني وتتعامل منظمات المجتمع المدني مع الإعلام والعلاقات العامة بطريقة احترافية. توجد هناك مسائل وشفافية وتنظيم ذاتي داخل قطاع منظمات المجتمع المدني بما في ذلك وجود مدونة أخلاقيات أو مدونة سلوك ذات قبول عام.

الاستدامة المتطورة: لا يميل الإعلام إلى تغطية منظمات المجتمع المدني لأنه يعتبرهم ضعاف وغير فعالين أو غير ملائمين. تدرك منظمات المجتمع المدني الفردية الحاجة إلى تثقيف الجمهور، ولأن تصبح أكثر شفافية، وتسعى للحصول على الفرص للتغطية الإعلامية، لكنها ليس لديها المهارات لعمل ذلك. ويترتب على ذلك أن يكون لدى عامة السكان القليل من الفهم لدور منظمات المجتمع المدني في المجتمع. تظهر الحكومات المحلية علاقات عمل قوية مع منظمات المجتمع المدني المحلية كما هو مدلل عليه بالمشاركة في اللجان المحلية والاستشارات والمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص وتمويل المنح العرضية، لكن هذا غير منتشر بعد.

الاستدامة المعاقبة: الجمهور و/أو الحكومة غير مطلعين على منظمات المجتمع المدني بوصفها مؤسسات أو شاكين في كونها مؤسسات. لا يفهم معظم الجمهور مفهوم "غير الحكومي" أو "غير الربحي" أو "المجتمع المدني" بما في ذلك مسنولي الحكومة وكبار رجالي الأعمال والصحفيين. يمكن أن تكون التغطية الإعلامية معادية نظرًا لشك إعلام حر لكنه غير مطلع، أو نظرًا لعداء الإعلام المتحكم به من جانب حكومة استبدادية. يجوز إصدار تهمة الخيانة ضد منظمات المجتمع المدني. وبسبب الجو العدائي الذي تسببت فيه الحكومة الاستبدادية، إذا تبرع الأشخاص أو الشركات لمنظمات المجتمع المدني أصلًا فإنهم يفعلون ذلك بشكل مجهول.

ملحق ب: بيانات مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2015/2014

الحالة	النقاط
محسنة	1.0-3.0
متطورة	3.1-5.0
معاقة	5.1-7.0

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2015/2014																
الصورة لعامة	البنية التحتية		تقديم الخدمات		المناصرة		السلامة المالية		القدرة التنظيمية		البنية القانونية		استدامة منظمات المجتمع المدني		البلدان/الأراضي	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014		
5.7	5.7	4.2	4.2	4.7	4.7	5.5	5.4	5.7	5.6	5.4	5.4	6.4	6.3	5.4	5.3	مصر
5.2	5.3	5.2	5.2	4.6	4.6	3.8	3.9	5.4	5.4	5.0	5.0	4.4	4.4	4.8	4.8	العراق
4.7	4.6	5.0	4.9	4.7	4.6	5.2	5.1	5.2	5.2	5.4	5.2	5.0	5.1	5.0	5.0	الأردن
4.0	4.1	3.8	3.9	3.4	3.5	3.7	3.8	4.8	4.8	4.0	4.1	3.9	3.9	3.9	4.0	لبنان
4.3	4.3	4.9	4.9	4.5	4.5	4.0	4.0	5.6	5.6	5.2	5.2	4.6	4.6	4.7	4.7	المغرب
4.2	4.3	4.0	4.0	3.7	3.6	4.4	4.3	4.9	4.8	4.0	4.0	5.0	5.0	4.3	4.3	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.7	4.8	5.3	5.4	4.8	4.9	4.9	4.8	5.7	5.6	5.3	5.4	5.1	4.9	5.1	5.1	اليمن

استدامة منظمات المجتمع المدني عام 2015

استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
النقاط	الترتيب	
3.9	1	لبنان
4.3	2	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.7	3	المغرب
4.8	4	العراق
استدامة معاقة		
5.1	5	الأردن
5.1	5	اليمن
5.4	7	مصر

استدامة منظمات المجتمع المدني عام 2014

استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
النقاط	الترتيب	
4.0	1	لبنان
4.3	2	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.7	3	المغرب
4.8	4	العراق
5.0	5	الأردن
استدامة معاقة		
5.1	6	اليمن
5.3	7	مصر

البيئة القانونية عام 2015

استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
3.9		لبنان
4.4		العراق
4.6		المغرب
5.0		الضفة الغربية وقطاع غزة
استدامة معاقة		
5.1		اليمن
5.2		الأردن
6.4		مصر

البيئة القانونية عام 2014

استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
3.9		لبنان
4.4		العراق
4.6		المغرب
4.9		اليمن
5.0		الضفة الغربية وقطاع غزة
5.0		الأردن
استدامة معاقة		
6.3		مصر

القدرة التنظيمية عام 2015

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
4.0	لبنان
4.0	الضفة الغربية وقطاع غزة
5.0	العراق
استدامة معاقلة	
5.2	المغرب
5.3	اليمن
5.4	مصر
5.4	الأردن

القدرة التنظيمية عام 2014

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
4.0	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.1	لبنان
5.0	العراق
استدامة معاقلة	
5.2	المغرب
5.4	اليمن
5.4	مصر
5.4	الأردن

السلامة المالية عام 2015

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
4.8	لبنان
4.9	الضفة الغربية وقطاع غزة
استدامة معاقلة	
5.2	الأردن
5.4	العراق
5.6	المغرب
5.7	مصر
5.7	اليمن

السلامة المالية عام 2014

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
4.8	لبنان
4.8	الضفة الغربية وقطاع غزة
استدامة معاقلة	
5.2	الأردن
5.4	العراق
5.6	المغرب
5.6	اليمن
5.6	مصر

المناصرة عام 2015

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
3.7	لبنان
3.8	العراق
4.0	المغرب
4.4	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.9	اليمن
استدامة معاقلة	
5.2	الأردن
5.5	مصر

المناصرة عام 2014

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
3.8	لبنان
3.9	العراق
4.0	المغرب
4.3	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.8	اليمن
استدامة معاقلة	
5.1	الأردن
5.4	مصر

تقديم الخدمات عام 2015

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
3.4	لبنان
3.7	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.5	المغرب
4.6	العراق
4.7	مصر
4.7	الأردن
4.8	اليمن
استدامة معاقة	

تقديم الخدمات عام 2014

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
3.5	لبنان
3.6	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.5	المغرب
4.6	العراق
4.6	الأردن
4.7	مصر
4.9	اليمن
استدامة معاقة	

البنية التحتية عام 2015

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
3.8	لبنان
4.0	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.2	مصر
4.9	المغرب
5.0	الأردن
استدامة معاقة	
5.2	العراق
5.3	اليمن

البنية التحتية عام 2014

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
3.9	لبنان
4.0	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.2	مصر
4.9	المغرب
4.9	الأردن
استدامة معاقة	
5.2	العراق
5.4	اليمن

الصورة العامة عام 2015

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
4.0	لبنان
4.2	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.3	المغرب
4.7	الأردن
4.7	اليمن
استدامة معاقة	
5.2	العراق
5.7	مصر

الصورة العامة عام 2014

استدامة محسنة	
استدامة متطورة	
4.1	لبنان
4.3	المغرب
4.3	الضفة الغربية وقطاع غزة
4.6	الأردن
4.8	اليمن
استدامة معاقة	
5.3	العراق
5.7	مصر

النقاط بالسنوات والبلدان

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا															
القدرة التنظيمية					البيئة القانونية					استدامة منظمات المجتمع المدني					البلد
2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	
معاقة 5.4	معاقة 5.4	معاقة 5.4	معاقة	معاقة	معاقة 6.4	معاقة 6.3	معاقة 6.2	معاقة	معاقة	معاقة 5.4	معاقة 5.3	معاقة 5.3	معاقة	معاقة	مصر
متطورة 5.0	متطورة 5.0	معاقة 5.1	معاقة	معاقة	متطورة 4.4	متطورة 4.4	متطورة 4.4	متطورة	متطورة	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة 4.9	متطورة	متطورة	العراق
معاقة 5.4	معاقة 5.4	معاقة 5.5	معاقة	معاقة	معاقة 5.2	متطورة 5.0	متطورة 5.0	متطورة	متطورة	معاقة 5.1	متطورة 5.0	متطورة 5.0	معاقة	معاقة	الأردن
متطورة 4.0	متطورة 4.1	متطورة 4.2	متطورة	متطورة	متطورة 3.9	متطورة 3.9	متطورة 3.8	متطورة	متطورة	متطورة 3.9	متطورة 4.0	متطورة 4.1	متطورة	متطورة	لبنان
معاقة 5.2	معاقة 5.2	معاقة 5.2	معاقة	معاقة	متطورة 4.6	متطورة 4.6	متطورة 4.7	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	متطورة 4.7	متطورة 4.8	متطورة	متطورة	المغرب
متطورة 4.0	متطورة 4.0	متطورة 4.0	متطورة	متطورة	متطورة 5.0	متطورة 5.0	متطورة 4.9	متطورة	متطورة	متطورة 4.3	متطورة 4.3	متطورة 4.3	متطورة	متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
معاقة 5.3	معاقة 5.4	معاقة 5.5	معاقة	معاقة	معاقة 5.1	متطورة 4.9	متطورة 4.9	متطورة	متطورة	معاقة 5.1	معاقة 5.1	معاقة 5.1	معاقة	معاقة	اليمن

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا															
تقديم الخدمات					المناصرة					السلامة المالية					البلد
2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	
متطورة 4.7	متطورة 4.7	متطورة 4.7	متطورة	متطورة	معاقة 5.5	معاقة 5.4	معاقة 5.1	متطورة	معاقة	معاقة 5.7	معاقة 5.6	معاقة 5.6	معاقة	معاقة	مصر
متطورة 4.6	متطورة 4.6	متطورة 4.7	متطورة	متطورة	متطورة 3.8	متطورة 3.9	متطورة 3.9	متطورة	متطورة	معاقة 5.4	معاقة 5.4	معاقة 5.5	معاقة	معاقة	العراق
متطورة 4.7	متطورة 4.6	متطورة 4.7	متطورة	متطورة	معاقة 5.2	معاقة 5.1	معاقة 5.1	معاقة	معاقة	معاقة 5.2	معاقة 5.2	معاقة 5.3	معاقة	معاقة	الأردن
متطورة 3.4	متطورة 3.5	متطورة 3.6	متطورة	متطورة	متطورة 3.7	متطورة 3.8	متطورة 3.9	متطورة	متطورة	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة	متطورة	لبنان
متطورة 4.5	متطورة 4.5	متطورة 4.6	متطورة	متطورة	متطورة 4.0	متطورة 4.0	متطورة 4.1	متطورة	متطورة	معاقة 5.6	معاقة 5.6	معاقة 5.5	معاقة	معاقة	المغرب
متطورة 3.7	متطورة 3.6	متطورة 3.7	متطورة	متطورة	متطورة 4.4	متطورة 4.3	متطورة 4.4	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	متطورة 4.8	متطورة 4.9	متطورة	متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
متطورة 4.8	متطورة 4.9	متطورة 5.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	متطورة 4.8	متطورة 4.6	متطورة	متطورة	معاقة 5.7	معاقة 5.6	معاقة 5.6	معاقة	معاقة	اليمن

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
الصورة العامة					البنية التحتية					البلد
2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	
معاقة 5.7	معاقة 5.7	معاقة 5.8	معاقة	معاقة	متطورة 4.2	متطورة 4.2	متطورة 4.0	متطورة	متطورة	مصر
معاقة 5.2	معاقة 5.3	معاقة 5.4	معاقة	معاقة	معاقة 5.2	معاقة 5.2	معاقة 5.3	معاقة	معاقة	العراق
متطورة 4.7	متطورة 4.6	متطورة 4.7	متطورة	متطورة	متطورة 5.0	متطورة 4.9	متطورة 5.0	متطورة	متطورة	الأردن
متطورة 4.0	متطورة 4.1	متطورة 4.2	متطورة	متطورة	متطورة 3.8	متطورة 3.9	متطورة 4.0	متطورة	متطورة	لبنان
متطورة 4.3	متطورة 4.3	متطورة 4.4	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	متطورة 4.9	متطورة 5.0	متطورة	معاقة	المغرب
متطورة 4.2	متطورة 4.3	متطورة 4.4	متطورة	متطورة	متطورة 4.0	متطورة 4.0	متطورة 4.1	متطورة	متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
متطورة 4.7	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة	متطورة	معاقة 5.3	معاقة 5.4	معاقة 5.5	معاقة	معاقة	اليمن